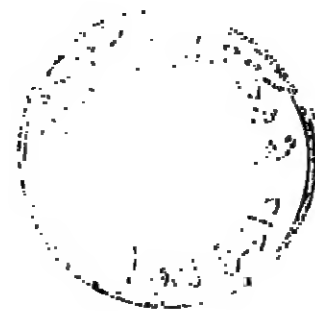


مكتبة جامعة القاهرة



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثامنة والأربعون

المنعقدة يوم الاثنين ١٥ ذو الحجة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩/١١/٥ م

(الجلد ١)

(المند ٨ ٤)

خزائن الأمان

صفحة

٥  
٥  
٥  
٥  
٥

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات
- ٣ - كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد درويش صيل الشهبان
- ٤ - كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جمال الشناور
- ٥ - كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد شميل الروايده

المجلس الوطني الاستشاري

٢٨

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة للالتين القادم

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنان بعيون

«ورفعت الجلسة للالتين القادم لتابعة قرار اللجنة رقم ٣٣ المتعلق بقانون بنك تنمية المدن والقرى» .  
( وانتهت الجلسة )

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد السوزي

- ١ - اعد وبوب هذا المند والفرد على تنظيم خبطة امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - اتم بتنظيم هذا المحضر بمساعد الامين العام السيد وليد التجداوي . وينظمو الخبطة السادة : فليح عطيل ، نصري الشمالي وفسان التجداوي .
- ٣ - اتم بالانتراف على طيلة هذا المند وتنقيته في المطبعة : بامور الجلسة السيد محمود عريقات .

## ٣ - تلاوة الاوراق الواردة

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٤٨٠/١٣٥ المؤرخ ١٠-١-١٩٧٩  
المتضمن صدور الارادة الملوك النسابة بالموافقة على نظم المعدل للنظام  
الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري .

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ط/١١١٣٧/١ المؤرخ ٢٠-١-١٩٧٩  
المتضمن احالة مشروع قانون الطيران المدنى لسنة ١٩٧٩ .

## ٤ - اجوبة الحكومة

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٦٥٦/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٦-١٩٧٩  
في ٨-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية  
رقم ط/١٤٢٢٤/١ المؤرخ ١٠-٢-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٦٠  
المؤرخ في ١٥-٨-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جمال  
المنصور بشأن دراسة الوسائل المبكئة للمساهمة في تطوير بلدي  
الحيص وملمص .

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٦٧٠/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٦-١٩٧٩  
في ٨-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٢٤٣٥/٤/١٢  
المؤرخ ٢٠-٢-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٦١ المؤرخ ١٦-٨-١٩٧٩ المقدم  
من عضو المجلس سعادة السيد جمال ابو بكر حول فتح مركز طبابة  
وامومة وطفولة في منطقة غارضة عباد ناحية الصبيحي .

٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٨٦٣/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٨-١٩٧٩  
في ١٢-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية  
رقم ك/١٤٥٩٨/٣ المؤرخ في ١٠-١-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم  
٦٨ المؤرخ ٢٤-٩-١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى  
العسوس بشأن اخطاء الاولوية وتقديم الدراسة المتكاملة لتظيم الكرك .

٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١١١٧٧/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٢-١٩٧٩  
في ٢٠-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب معالي وزير النقل رقم ٥٤٩٦/٣٢/١٠  
المؤرخ في ١٤-١-١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم ٦٥ المؤرخ  
في ١٨-٩-١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد  
بشأن احادة كراج اتحاد مجبج الشاحنات لمنطقة القوية .

٥ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١١٠٢٩/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٢-١٩٧٩  
في ١٧-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب كل من معالي وزير التربية والتعليم  
رقم ٤٥٤٨١/٢٦/١٥ المؤرخ في ١٩٧٩-١٠-٢٠ وكتاب معالي وزير  
الاشغال العامة رقم ٦٩٩٤/٨/١٣ المؤرخ في ١١-١-١٩٧٩ جوابا  
على الاقتراح رقم ٥٦ المؤرخ في ١١-١-١٩٧٩ والمقدم من عضو المجلس  
سعادة السيد شفيق الزوايد حول انشاء مجبج مدارس دولة السيد  
محمود الوفاقي .

٥٣

## ٥ - الاستيضاحات

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٦٤٢/١١/٢٧ المؤرخ ١٠-٦-١٩٧٩  
في ٧-١-١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح رقم ٢١ المؤرخ في ١٩٧٩/١/٢٢  
المقدم من عضو المجلس سعادة السيد أمين شقير حول نية الحكومة  
بان تعيد النظر في قرار سجب امتياز جريدة الشعب .

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١١١٨٨/٥/٢٧ المؤرخ ١٠-٢-١٩٧٩  
في ٢٠-١-١٩٧٩ ويرفق كتاب معالي وزير المواصلات السلطنة  
واللاسلكية رقم ٦٣١٢/٢٢/١٩ المؤرخ في ١٦-١-١٩٧٩ جوابا على  
الاستيضاح رقم ١٩ المؤرخ في ١٨-٩-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس  
السيدة وداد بولس في موضوع انقطاع الاتصال الهاتفي بين الاردن ولبنان

٦ - طلب مناقشة استنادا الى الفصل التاسع من النظام الداخلي للمجلس الوطني  
الاستشاري .

طلب مناقشة عابدة رقم ٥ مؤرخ في ٢٥-١-١٩٧٩ مقدم من بعض امضاء  
المجلس اصحاب المعالي والسادة :

الدكتور محمد مضمون الزين ، خالد الفياض ، علي البشير ، عبدالله اخو ارشيد  
هايل ابو ابريز ، بركات الزهير ، جمال ابو بكر ، سليمان ارشيد ، حماد  
المعاطلة ، سليمان القضاة ، بشأن مناقشة سياسة الحكومة التوطينية واجراء  
المعاطلة ، سليمان القضاة ، بشأن مناقشة سياسة الحكومة التوطينية واجراءاتها  
الاخيرة حول رفع اسعار القمح ومشققاته والاعلاف .

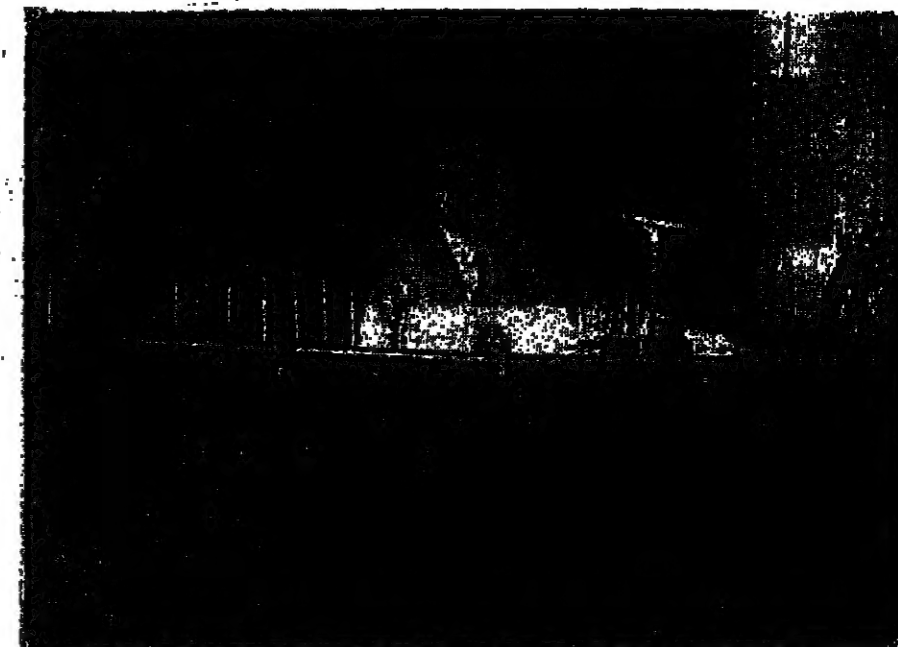
٧٠

## ٧ - تعيين موعد لاجلسة القادمة .



## المجلس الوطني الاستشاري محضر الجلسة

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
- ٢ - معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام
- ٣ - معالي السيد احمد الطراونة وزير العدل
- ٤ - معالي السيد عصام المجلوبي وزير العمل
- ٥ - معالي السيد مروان القاسم وزير التموين
- ٦ - معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية
- ٧ - معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية
- ٨ - معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل



- ٩ - معالي السيد حكمت السكاك وزير الزراعة
  - ١٠ - معالي الدكتور سميدائل وزير المواصلات
- دولة رئيس المجلس  
بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني  
واعلن افتتاح الجلسة  
وأرحب بالجميع مع أطيب التهاني والتعنيات  
بالعيد وإنشاء الله بالتوفيق في أعدا لنا المقبلة  
والآن جدول الأعمال

اجتمع المجلس علناً وبنياب قانوني في  
الغرفة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في  
١٩٧٩/١١/٥ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس  
المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام  
المجلس السيد عدنان بدران وتغيب عن الاعضاء  
باجازة السادة درويش صايل الشهوان ، الدكتور  
جمال الشاعر ، المهندس شفيق زوايده وحضر من  
الحكومة

- السيد الأمين العام  
(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة ،  
الجميع  
نقضي الأمين العام من تلاوته ونوافق عليه ،  
السيد الأمين العام  
(٢) الاجازات والاعتذارات  
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو  
درويش صايل الشهوان ،  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم  
ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي مدة شهر  
اعتباراً من ١٩٧٩/١٠/٢٠ للسفر الى اميركا  
واقبلوا فائق الاحترام  
عضو المجلس  
درويش صايل الشهوان  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟  
الجميع  
موافقون  
السيد الأمين العام  
(٣) تلاوة الأوراق الواردة :  
١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم  
١٠٤٨٠/١٣٥/م المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٣ المتضمن  
صلاحيات الإدارة الملكية السامية بالموافقة على النظام  
المعدل للنظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري  
الرقم ١٠٤٨٠/١٣٥/م  
التاريخ ١٩٧٩/١١/١٢  
الموافق ١٩٧٩/١٠/٣  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم  
اشير الى كتابكم رقم ١٠٧٤/١٠/١ المؤرخ في  
١٩٧٩/١١/١٧

- دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟  
الجميع  
موافقون  
السيد الأمين العام  
ج - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو  
المهندس شفيق الزوايده .  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
تحية وبعد ،  
اعتذر عن حضور جلسات المجلس الوطني  
المنعقدة في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٩/١٠/٢٨ وحتى  
١٩٧٩/١١/١٥ وذلك بسبب سفري خارج المملكة  
الأردنية الهاشمية .  
واقبلوا فائق الاحترام  
عضو المجلس الوطني الاستشاري  
المهندس شفيق الزوايده

- دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟  
الجميع  
موافقون  
السيد الأمين العام  
(٣) تلاوة الأوراق الواردة :  
١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم  
١٠٤٨٠/١٣٥/م المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٣ المتضمن  
صلاحيات الإدارة الملكية السامية بالموافقة على النظام  
المعدل للنظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري  
الرقم ١٠٤٨٠/١٣٥/م  
التاريخ ١٩٧٩/١١/١٢  
الموافق ١٩٧٩/١٠/٣  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأفخم  
اشير الى كتابكم رقم ١٠٧٤/١٠/١ المؤرخ في  
١٩٧٩/١١/١٧

صحت الارادة الملكية السامية بالموافقة على النظام المعدل للنظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري لسنة ١٩٧٩ ، وسيشتر في عدد الجريدة الرسمية الذي يصدر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٦ .

واقبلوا فائق الاحرام .  
رئيس الوزراء  
مضر يدران

دولة رئيس المجلس  
الذي بعده ،

السيد الأمين العام

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء اللاحق رقم ط/١١٣٧/١١ المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٢٠ المتضمن احالة مشروع قانون الطيران المدني لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .  
الرقم ط / ١١٣٧/١١  
التاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩  
الموافق ١٩٧٩/١٠/٢٠

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني  
استشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابنت لدولتكم  
(١٠٠) نسخة من مشروع قانون الطيران المدني  
المؤدى اصداؤه كونه ترون بمؤقت مع الاسباب الموجبة  
به ، وارجو عرضيه على مجلسكم الموقر لايضاح  
المشورة فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام  
رئيس الوزراء  
مضر يدران

المذكرة التفسيرية  
لمشروع قانون الطيران المدني الاردني  
القديم :  
بالتنصير ان قانون الطيران المدني رقم ٥ لسنة  
١٩٥٣ والمديسلات التي حصلت عليه والقرارات

التي صدرت بموجبه ، بالاضافة الى الوضع التشريعي بشكل عام فيما يتعلق بشؤون الطيران المدني ، نجد انها قد وضعت في مرحلة تاريخية معينة وظروف محددة حيث اصبحت لا تساير التطور الكبير والسريع في مجال الطيران المدني والانظمة القانونية المستحدثة فيه بالاضافة الى ان قانون الطيران المدني الحالي قد وضع اصلا من قبل خبراء اجانب بلغة اجنبية ومن ثم ترجم للعربية مما افقره الكثير من معانيه ومقاصده .

لذلك كان لزاما علينا ان نعيد النظر في القانون الحالي والوضع التشريعي بشكل عام وان نضع تشريعا متكاملا يتضمن ادلة تشريعية واحدة ، ويتماشى مع التطور الحالي والمتطور للطيران المدني في المملكة في مختلف النواحي القانونية والغنية والملاحية والاقتصادية ويتناسب مع ظروفنا ومتطلباتنا القومية ومع ما استحدثت من انظمة في هذا المجال الحيوي الهام .

وبناء على ما تقدم اعدنا مشروع قانون الطيران المدني للمملكة الاردنية الهاشمية المرفق طيا .

الهيكل العام لمشروع قانون الطيران المدني الاردني :  
يتكون المشروع من سبعة اقسام تتضمن :  
الاحكام الجوهرية والمتعلقة بمختلف مجالات وانظمة الطيران المدني ، وتحدد الملامح الرئيسية للقانون على الوجه التالي :

- ١ . احكام تمهيدية .
- ٢ . الملاحية الجوهرية .
- ٣ . النقل الجوي .
- ٤ . حوادث الطيران .
- ٥ . الجرائم والافعال التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني .
- ٦ . العقوبات .
- ٧ . تنازع القوانين واحكام مختلطة .

اقليم المملكة او المهيوط فيه الا بموجب تصريح تصدره وتحدد شروطه سلطات الطيران المدني المختصة او استنادا الى معاهدة دولية منضمة اليها المملكة ، او اتفاق نقل جوي ثنائي . كما استلزم هذا الفصل توفر شروط معينة للطائرات التي تعمل في اقليم المملكة والقضاء الذي يعلوه وتناول التوضيح كيفية استعمال الاجهزة اللاسلكية بالطائرات . كذلك حظر نقل بعض الاشياء الا بتصريح مسبق ، ومن ناحية اخرى فقد جدد هذا الفصل مسؤولية قائد الطائرة عن تشغيلها ، كما حظر بتدخل في اعمال هيئة القيادة او العبث في الطائرة .

وتضمن القسم الثاني من المشروع الاحكام الخاصة بالملاحية الجوهرية حيث اخذ بعين الاعتبار ان لكل طائرة ذاتية خاصة تميزها عن غيرها ، وتحدد مركزها القانوني حيال الحقوق التي تتمتع بها والواجبات التي تلزم بها وجميع التصرفات التي ترد عليها ، فقد ارد المشروع الفصول الاربعية الاولى للطائرات حيث خصص الفصل الاول منه لتنظيم تسجيلها ، فنصت المادة (١٧) منه على ان لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يعلوه ما لم تحمل علامات تسجيلها وجسيتها طبقا لقانون الدولة التي تنتميها كما انت بحكم مستحدث ، حرص المشروع على النص عليه لمواجهة بعض الظروف التي يسمح لايها للطائرات بالطيران دون ان تكون مسجلة في دولة ما ، كما في حالة الطيران للتجربة الفنية ، او استيراد الطائرة من دولة لتسجيلها في دولة اخرى ، فاجاز المشروع لسلطات الطيران المدني ، ان ترخص للطائرة في مثل هذه الحالات في الطيران او المهيوط وذلك طبقا للاوضاع التي تقرها ، وتطالب المادة

احتوى القسم الاول من المشروع احكاما عامة عجلت بعض المبادئ الاساسية فتناول الفصل الاول منه ، بعض التعريفات الهامة التي قد يلتبس مفهومها مع غيرها من المصطلحات الفنية ، والقانونية ، مما اقتضى تعريفها لايضاح مضمونها .

كما حدد الفصل الثاني منه ، نطاق تطبيق احكام القانون ، حيث نص على تطبيقه على المطارات والطائرات المدنية ، وعدم سريانه على طائرات الدولة الابنص خاص او كان الهدف من النص على امكانية تطبيق احكام القانون على طائرات الدولة في احوال خاصة ، تأمين سلامة الطيران فوق اقليم المملكة ، كلما تطلب الامر ذلك ، وعلا على رفع أي تعارض بين الاتفاقيات الدولية المنضمة اليها المملكة واحكام هذا القانون ، نصت المادة الرابعة على ان يجري تطبيق احكام هذا القانون بما لا يتعارض والاتفاقيات المشار اليها .

وقد نصت المادة الخامسة على ان للدولة السيادة الكاملة والمطلقة على الفضاء الجوي الذي يعلوه .

كما اعطى هذا الفصل الحق لوزير النقل وسلطات الطيران المدني بالاشراف على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة ، واصداؤه الانظمة والوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ وتفتيش الطائرات ومنعها من الطيران وحجز وثائقها ، كما منح لسلطات ايجمارك والامن والحجر الصحي والزراعي ، سلطات تفتيش الطائرات او اي شخص او حمولة على متنها ، كما اوجب على الركاب واعضاء الطاقم ومنسلي البضائع مراعاة القوانين والانظمة المتعلقة بدخول البلاد والخروج منها ، واعمالا لبلدا سيادة الدولة على فضاءها الجوي الذي يعلو اقليمها فقد تضمن الفصل الثالث احكاما عامة ، منها عدم جواز التحليق لاية طائرة غسوق



(١٩) اعداد سجل خاص لتسجيل الطائرات المدنية التي تتوفر فيها الشروط المقررة ، ووضحت شروط التسجيل بهذا السجل ونصت على تسجيل تيسر الاطلاع عليه ، وعلى اصدار شهادة تسجيل بعد اتمام اجراءاته ، ونصت على تحديد محتويات هذه الشهادة بقرار من سلطات الطيران المدني كما نصت المادة (٢٠) على تمتع الطائرة التي تسجل في السجل المشار اليه بجنسية المملكة ، وما يتبع ذلك من حملها للعلامات المميزة لهذه الجنسية وظروف تسجيلها .

بيئت المادة (٢١) البيانات التي يتضمنها سجل الطائرات وحددت المادة (٢٢) حالات شطب الطائرة من السجل .

ونظرا لامكانية تواجد بعض طائرات مملوكة لاشخاص اجانب يقيمون في المملكة فقد اجازت المادة (٢٣) لسلطات الطيران المدني صلاحية تحديد وشروط وطريقة قيد هذه الطائرات . كما انحصر هذا الفصل بوضع قواعد التسجيل المشترك والدولي على ضوء المبادئ المقررة في اتفاقية شيكاغو وقرار مجلس المنظمة الدولية في هذا الشأن ، (١٩٦٧) .

اما تنظيم ملكية الطائرات واجبارها فقد بين الفصل الثاني من هذا القسم ، ومع اعتراف القانون بملكية الطائرة كمال منقول ، وتخصيصها لملكية الاحكام العامة في هذا الشأن ، الا انه يمكن اجمال بقتار ومخاطرة الآثار المترتبة على المتصرف في الطائرة بالتبعية او التاجير او الزرع او الخلق . ومن ثم فقد استلزم المشرع في المادة (٢٤) ان يخضع لكل ملكية الطائرة بموجب سند رسمي ولا يكون هذا السند الا قبل الفهرس قيد في سجل الطائرات المصنوع عليه في المادة (١٩) من هذا القانون .

كما حظرت المادة (٤١) التصرف في طائرة مسجلة في السجل الوطني الى اجنبي الا بعد موافقة سلطات الطيران المدني .

ومسيرة للاتجاهات الدولية ، فيما يتعلق بتبادل الطائرات بين مؤسسات النقل الجوي تحقيقا للتعاون الاقتصادي بينها ، واتاحة الفرصة لاستغلال الطائرات المتاحة للنقل الجوي للركاب والبضائع والبريد ، ولواجهة تدفق تيارات الحركة السياحية الموسمية روعي تضمين القانون احكاما مفصلة تحدد قواعد ايجار واستئجار الطائرات ، واجبات ومسؤوليات كل من مؤجر ومستأجر الطائرة والمركز القانوني لمستأجر الطائرة وتقييد التنازل عن استئجار الطائرة والمسؤولية التضامنية لملك الطائرة ومستأجرها عن الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق المستثمر ، اذا كان للمستأجر مستثمرا وفقا لاحكام هذا القانون ليكون وحده مسؤولا اعتبارا من تاريخ اشهار عقد الايجار .

كما تضمن احكام ايجار الطائرات قواعد ايجار سعة الطائرة مع احتفاظ المؤجر بإدارة ملاحتها ، والتي تحدد واجبات مؤجر السعة ، والزامه بالخدمات الفنية للطائرة ومراقبتها ، وحقه في اصدار وثائق النقل ومسؤوليته عن الاضرار الموجبة للتبويض . وتوخيا في حماية مؤسسات النقل الجوي الوطنية نصت المادة (٤١) على عدم جواز قيام مؤسسات النقل الجوي بتشغيل طائرات مستأجرة لا تتمتع بجنسية تلك المؤسسات في اغراض تجارية من ولى وتصير للملكة الا بعد توافر الشروط التي تحددها سلطات الطيران المدني . كما تضمن هذا الفصل قواعد مستحقة تنظيم الحجز على الطائرات وما يخص اى استحداث هذه القواعد ما للطائرة من قيمة مالية واقتصادية كبيرة تصل الى ملايين

لدين استحق اداؤه على مالكها او مستثمرا للغير ، الا بعد استفاذ كافة اجراءات الحجز التنفيذي على اموال المدين الاخرى الموجودة بالملكة وثبت عدم كفايتها للسوفاء بهذه الديون . وذلك طالما ان مالك الطائرة او مستثمرا له من الاموال ما يكفي لوفاء بالدين ، فليس ثمة داع للتوقيع الحجز التنفيذي على طائرته حتى لا يكون في ذلك تعطيل لعمليات الطائرة يترتب عليه خسائر مستثمرا ، او مالكها فوق قيمة هذا الدين بدرجة كبيرة ، والاضرار بمرافق النقل الجوي عامة .

اما فيما يتعلق بصلاحيات الطائرات ، فقد اختص بها الفصل الثالث من هذا القسم ، فقد نص هذا الفصل بانه لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم الدولة والقضاء الذي يعلوه ، ما لم تكن لها شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول ، صادرة عن السلطات المختصة بدولة التسجيل او معتمدة منها كما اشترط ايضا التزام مثل هذه الطائرة بتنفيذ كل ما محبوه شهادات صلاحية الطائرة للطيران من شروط ولوائح واجازات القانون لسلطات الطيران المدني اعتماد شهادات صلاحية الطائرات للطيران الصادرة عن الدول الاخرى ، كما اجاز لها الحق في وقف او سحب شهادة صلاحية الطائرة المسجلة في الدولة اذا مبنا بين لها عدم سلامتها او عدم صلاحية طرازها للطيران كذلك حول القانون لسلطات الطيران المدني سلطة اعتماد المؤسسات الوطنية او الاجنبية التي تقوم بصيانة وعمر الطائرات المسجلة في الدولة .

وفي هذا المجال ، تضمن القانون احكاما خاصة بصيانة الطائرة واجهزتها ومعداتها ، وسجلاتها الفنية ، وعمليات وزنها وتحليلها وتحديثها للملك حول القانون .

والدوائر . وما اليها من اثر كبير في ربط الشعوب بعضها في بعض ، فضلا عما تتطلبه من مصاريف تشغيل عالية ، وعلى ذلك فان تطبيق الاحكام العامة المتعلقة بالحجز على المنقول ، يؤدي في كثير من الحالات الى وقف الطائرات عن العمل ، مما يكلف مستثمرا مبالغ باهظة نتيجة تعطيل رحلاتها ، فضلا عما يتحمل من مسؤوليات مالية تترتب على التأخير في عمليات النقل أو على الغائها كليا .

ولهذا السبب نص المشروع على عدم جواز توقيع الحجز التحفظي على طائرات معينة ذكرها على وجه التحديد وذلك نظرا للتأثير الخطيرة والآثار بعيدة المدى والتي تترتب على توقيع الحجز في تلك الحالات ، كما عرف هذا الفصل المقصود بالحجز التحفظي على الطائرات واعتبر في حكم حق الحبس الذي يخوله القانون للدائن الذي يحوز الطائرة بغير رضا المستمل .

كما نصت المادة (٤٧) على انه اذا وقع حجز تحفظي على الطائرة فانه لا يجوز ان يغير حارسا على الطائرة غير مالكها او مستثمرا - اذا كان اجنبا هو المدين - او من يقوم مقامها ، ولا يمنع توقيع الحجز من قيام الحارس باستثمارها الطائرة في الداخل والخارج .

وامتثلت المادة (٤٢) من الاحكام السابقة ، الاجراءات التحفظية في دعاوى الافلاس وتلك المتعلقة بالدين الحكومية ، وعند مخالفة القواعد والانظمة المتعلقة بالامن العام والقوانين الجزائية .

وانت المادة (٤٩) بحكم آخبر مستحقة ، وهو عدم جواز توقيع الحجز التنفيذي على طائرة



بواجبات قائد الطائرة قبل بدء الرحلة ، وعدة احكام عامة تهدف الى تأمين سلامة الطائرات وحماية الغير على سطح الارض .

وقد خصصت مواد الفصل السادس من هذا الباب لبيان احكام المطارات وحقوق الارتفاع الجوية ، والتي روعي فيها اهمية المطارات البالغة بالنسبة للدولة باعتبارها مرفقا جويا من المرافق العامة ، ودعالة اساسية لاستثمار الطائرات في عمليات النقل الجوي بالإضافة الى كون المطارات اداة حساسة من ادوات الأمن القومي واحكام رئيسية لدخول وخروج حركة النقل الجوي الدولي من طائرات وركاب وبريد وبضائع ، كذلك اخذ القانون فيها بتعلق بهذه الاحكام بمبادئ اهمية رئيسية تحدد عدم جواز انشاء واعداد المطارات او استعمالها او استثمارها الا بترخيص من السلطات المختصة .

وكذلك اعتبار جميع المطارات والمنشآت الخاصة بخدمات وتسهيلات الملاحة الجوية من المرافق العامة واعتبارها اموالا عامة مع قيام سلطات الطيران المدني بإدارة المطارات التابعة لها والاعتراف على المطارات الأخرى بمسألتها في ذلك الاعتراف على جميع الجهات والادارات التابعة لها وذلك بالنسبة لكافة الأمور التي تكلل عدم الاخلال بالانظمة او التعليمات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها .

كما اخص هذا الفصل بتنظيم الاحكام الخاصة بحقوق الارتفاع الجوية ، منصوص على انشاء حقوق ارتفاع جوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية ، يحدد نطاقها ومداها والمناطق التي تفرض فيها طبقا لاتفاقية شيكاغو ، وما تنزه سلطات الطيران المدني ، وفي هذا الشأن قد أقر القانون وبمساعدة التعويض مقابل فرض هذه الحقوق ، على ان يكون دفع هذا التعويض وفقا للقواعد العامة .

اما فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بالاجازات وتعليم الطيران فقد تناولته بالتنظيم الفصل السابع الذي راعى في ذلك الاهتداء بالاحكام الواردة بهذا الخصوص ، في كل من اتفاقية شيكاغو ١٩٤٤ وملحقها الاول ، وبالقوانين واللوائح والانظمة المعمول بها لدى الدول الاجنبية المتقدمة في مجال الطيران المدني .

هذا وقد أخذ مشروع القانون في ذلك بمبادئ معينة منها : اعتبارات حيوية اقتصاد هامة القياسية

سلطات الطيران المدني الحق في التفتيش للتحقق من صلاحية الطائرة او اي من اجهزتها او معداتها او مكوناتها ، كما خول لها الحق في اجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من ذلك . كما تضمن القانون نصوصا خاصة تتعلق بتنظيم صناعة الطائرات واجهزتها . كما تضمن الفصل الرابع من هذا القسم احكاما خاصة بوثائق وسجلات الطائرات حيث نصت احكامه على وجوب التزام الطائرات بحمل الوثائق والسجلات التي يلزم حملها بموجب قوانين وقواعد وانظمة الدولة المسجلة فيها الطائرة كما حددت الوثائق والسجلات الواجب حملها على الطائرات بالنسبة لكل من الرحلات الدولية والداخلية ، والزم المستثمر وقائد الطائرة بتقديم تلك الوثائق والسجلات للسلطات المختصة عند طلبها ، كما حددت قواعد الاحتفاظ بها والاجراءات اللازمة امامها عند الغائها او ايقاف العمل بها . وتلبيها لسلسلة هذه الوثائق والسجلات خطر على اي شخص ارتكب اي فعل ينطوي على العيب بها او اساءة استعمالها .

اما فيما يتعلق بقواعد الجو فقد جاءت ضمن الفصل الخامس من هذا القسم حيث بين الاحكام الأساسية المتعلقة بقواعد الجو ، تلبيها لسلامة الطيران ، وحماية للاشخاص والممتلكات على سطح الارض ، وقد روعي في ذلك الاهتداء بالاحكام اتفاقية شيكاغو ١٩٤٤ وملحقها الثاني وكذلك القوانين والقواعد والانظمة المعمول بها في الدول الاخرى المنظمة في مجال الطيران المدني . واهم ما تناولته هذا الفصل بالتنظيم ، مسؤولية قائد الطائرة من مراعاة تطبيق قواعد الجو ، واختصاص سلطات الطيران المدني بتحديد الطرق والممرات الجوية والتزام قائد الطائرة بالتقيد بتعليمات استخدام الطائرات والحركة الجوية وعدم جواز تخليق الطائرات على ارتفاعات تقل عن الارتفاعات التي تحددها سلطات الطيران المدني ، الا في الحالات الاستثنائية او بموجب تفويض من هذه السلطات ، كما يعهد كذلك التفتيش على عدم جواز تطبيق الطائرات فوق المدن والاماكن المأهولة بالسكان ، او اماكن الاجتماعات العامة الا على ارتفاعات منه ، كما اوردت كذلك بمرامحة تشريع وتعليمات المرافقة الجوية وضرورة مراعاة القواعد المتبعة بشأن المناطق المحرمة والمقيدة والخطرة ، وملاوة على ذلك تعد خلاصة هذا الفصل الاحكام الخاصة

بمواصفات التشغيل والرحلات التمهيدية والثالث بأدلة التشغيل والرابع بالنقل الجوي التجاري . والاموال الجوية والخامس باحكام نقل البريد الجوي ، والسادس باحكام نقل الركاب والبضائع ، والسابع بالاعتراف التي تسببها الطائرات للغير على سطح الارض ، اما الثاني فقد حدد الضمانات اللازمة لتغطية المسؤوليات المتعلقة باستثمار الطائرات .

وقد روعي في كل ذلك الاهتداء باحكام الملحق السادس لاتفاقية شيكاغو ١٩٤٤ بالإضافة الى القوانين والانظمة والقواعد المعمول بها في المملكة والدول الاخرى ، وفي هذا الشأن اخذ القانون بمبادئ كثيرة اهمها تحديد القوانين والانظمة الواجبة التطبيق بالنسبة لكل من التشغيل في اقليم المملكة والقضاء البحري الذي يملوه ، والتشغيل فوق اعالي البحار والتشغيل في اقليم السدولة الاجنبية والقضاء البحري الذي يملوه وكذلك تطبيق احكام القسم الثالث من هذا القانون على عمليات النقل الجوي التجاري المنتظم وغير المنتظم وعلى اي شخص يستعمله مستمر يقوم بأي من هذه العمليات ، وكذلك اي شخص يوجد على متن الطائرة تعمل في مثل هذه العمليات .

كما تناول سلطات الطيران المدني التفتيش على عمليات النقل الجوي التجاري الزام والمستثمر بالحصول على مواصفات تشغيل معتمدة من سلطات الطيران المدني الذي اعتبرها جزءا لا يتجزأ من ترخيص الممنوح للمستثمر وحدد كذلك محرمات مواصفات التشغيل ، وترك للمستثمر اصدارها على ان تعتمد سلطات الطيران المدني ، كما اوردت مزيد مكاتب عملياتها وعدم مخالفتها الا في الحالات الاضطرابية كما اوجب هذا القسم على المستثمر اجراء رحلات تمهيدية قبل تشغيل خطوط جوية جديدة ، او عند خطوط قائمة وحم عليه اصدار دليل العمليات معتمدة سلطات الطيران المدني وتضمن

لاجازات سارية المفعول ، واختصاص سلطات الطيران المدني باصدار واعتماد وتجديد اجازات الطيران والصيانة ، والتزام كل عضو من اعضاء هيئة القيادة في الطائرة المسجلة في المملكة بالاحتفاظ بسجل طيران شخصي . كما نص المشروع على عدم جواز قيام اي شخص بتدريب اخرين على الطيران ما لم يكن حاصل على اجازة سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني ، او معتمدة منها وتخوله الحق في ذلك ، كما اشترط ايضا ضرورة حصول معاهد الطيران على ترخيص من سلطات الطيران المدني لممارسة تعليم الطيران او التدريب على متنه .

كما تطلب المشروع الزام المستثمر بوضع برامج تدريب لاطقم الطائرات والرحلين الجويين ، واخضع ذلك لاعتماد سلطات الطيران المدني . ومن ناحية اخرى حدد واجبات كل من سلطات الطيران المدني والمستثمر بالنسبة لتحديد اوقات الطيران وفترات العمل والراحة وذلك تالينا لسلامة الملاحة الجوية ، وعدم تعرض الطائرة وسلاحها للخطر ، كما اشترط تجهيز طائرات النقل الجوي التجاري بالاجهزة والمعدات اللازمة لطيرانها وملاحقتها وتخويل سلطات الطيران المدني الحق في اصدار الانظمة والتعليمات الخاصة بذلك .

ومن ناحية اخرى قد ازم المشروع المستثمر بمراعاة اصول تضييل الطائرة بحيث يتم تحميلها تحت اشراف اشخاص متدربين ومزودين بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بشأن توزيع الحمولة وتثبيتها وتأمينها .

هذا ولم يغفل المشروع التعرض للاحكام الخاصة برسوم الطيران ، حيث نظم احكامها في الفصل الثامن من هذا القسم ، منصوص على ان تحدد سلطات الطيران المدني بموجب انظمة خاصة رسوما عادلة ومعقولة مقابل استعمال المطارات او اشغال جزء منها ، وكذلك مقابل تسهيلات الملاحة الجوية وغيرها من الخدمات وحصر من القانون على الاشارة الى ان يكون تحديد حالات الاعفاء من هذه الرسوم وتخفيضها بمقتضى انظمة تصدر بذلك .

اما الاحكام الخاصة بالنقل الجوي ، فقد تناولها بالتنظيم القسم الثالث من المشروع حيث عالجه في ثمانية فصول ، اخص الفصل الاول منها بالقوانين والانظمة الواجبة التطبيق ، والثاني



عناصر محددة على سبيل الحصر بالمادة (١٢١) وعلى ألا يتعارض أي من التعليمات أو المعلومات مع القوانين والأنظمة والقواعد الدولية المعمول بها في الدولة أو التي تصدرها سلطات الطيران المدني، ومن ناحية أخرى الزم المشروع المستثمر بإصدار دليل لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها. متضمناً كافة المعلومات اللازمة للطيارين والمهندسين الجويين.

أما الأحكام الخاصة بممارسة النقل الجوي التجاري، والأعمال الجوية، فقد جاءت ضمن الفصل الرابع، حيث نص على اختصاصات سلطات الطيران المدني بزم سياسة النقل الجوي والإشراف عليه، مع إلزام مؤسسات النقل الجوي بمزاولة تنفيذ السياسة التي ترسمها سلطات الطيران المدني، التي بعضها أيضاً يكمل ما يتعلق باتفاقيات وترتيبات وإجراءات تبادل أو منح حقوق النقل الجوي التجاري كما نص على عدم جواز ممارسة النقل الجوي التجاري داخل أو خارج إقليم المملكة إلا بإسطة الدولة ذاتها أو عن طريق المؤسسات التي تملكها أو التي ترخص لها بذلك، وذلك كله مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع المملكة. كما نص القانون على عدم جواز ممارسة أي من الأعمال الجوية أو أي خدمات أرضية للطيران إلا بترخيص من السلطات المختصة.

وجدير بالذكر كذلك النقل الجوي التجاري والدخلي على الطائرات الأجنبية وإجازة الترخيص بالبحث والتنقيب الضالحي العام.

كما إلزم بترسيمات النقل الجوي الوطنية بإجراء دراسات اقتصادية وإلزامية قبل اتخاذ أي إجراء جوي.

جديدة ونحويل سلطات الطيران المدني الحق في اعتماد أو تعديل أو رفض نتائج تلك الدراسات والزم كذلك مؤسسات النقل الجوي الوطنية والأجنبية بتزويد الطيران المدني بكافة المعلومات والإحصائيات التي تتعلق باستثمار الخطوط الجوية كما تضمنت أحكاماً خاصة بنقل البريد الجوي، كما تضمنت هذا القسم في فصله السادس قواعد المسؤولية التعاقدية للنقل الجوي التي تتمشى مع أحكام اتفاقية وارسو وتعديلاتها، وتتلاءم مع الطبيعة الخاصة بالنقل الجوي التي تحتم الخروج على القواعد العامة للمسؤولية فنص في المادة (١٣٧) منه على تطبيق أحكام اتفاقية توحيد قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة في وارسو سنة ١٩٢٩، والاتفاقيات الأخرى المعدلة والمكملة لها، والتي تنضم إليها المملكة على نقل الأشخاص والامتعة والبضائع بطريق الجو حتى ولو كان النقل لا يعتبر دولياً في مفهوم هذه الاتفاقيات، وقد قصد هذا النص امتداد مريان هذه الأحكام على النقل الجوي الداخلي وذلك تحقيقاً للعدالة بين جمهور المتضمنين لمؤسسات النقل الجوي سواء كان هذا النقل دولياً أو غير ذلك.

هذا وقد روعي كذلك النص على ثلاثة مبادئ هامة أخرى منها عدم تقرير مسؤولية الناقل الجوي في حالة الاضطراب لانتفاء الضمان المشحونة. انضمام الغازين انقاداً للطائرة وانتهاء مسؤولية الناقل الجوي في حالة اضطراب قائد الطائرة لا يزال أي راكب على النظام فيها. أو يمكن أن يشكل خطراً على سلامة الطائرة أو راكبيها.

وكذلك إلزم الناقل الوطني والأجنبي من التحقق من استيفاء الركاب للمستندات والوثائق اللازمة لدخول المملكة أو خروجهم منها إلى المطار المقصود والالتزام بتحمل ما قد ينجم عن تقصيره.

أما فيما يتعلق بإحكام المسؤولية عن الأضرار التي تسببها الطائرة للغير على سطح الأرض، فقد تناول الفصل السابع من هذا القسم وفي هذا الخصوص أخذ القانون بأهم المبادئ الواردة باتفاقية روما ١٩٥٢ وأخذ في نفس الوقت الحدود القصوى للمبالغ التعويض المستحقة عن هذه الأضرار على ضوء تلك الاتفاقية أو أي اتفاقيات أخرى تتعلق بهذا الشأن.

وبمقتضى الأحكام المنزه عنها ينشأ الحق في التعويض لكل من أصيب بضرر على سطح الأرض بمجرد ثبوت أن الضرر قد نشأ عن طائرة في حالة طيران، أو من أي شخص أو شيء سقط منها. وقد أتى المشروع عبء هذه المسؤولية على

كاهل مستثمر الطائرة، كما اعتبر المالك أو المستأجر المسجل باسم الطائرة وبشخصاً لها، وذلك ما لم يثبت أن شخصاً غيره هو المستثمر، وفي هذه الحالة وجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لادخال المستثمر الفعلي طرفاً في الدعوى.

وتضمن المشروع في هذا المجال عدة أحكام هامة تتعلق بالمسؤولية التضامنية في حالة استئجار

الطائرة دون رضا مستثمرها، وظروف الإعفاء من التعويض أو تخفيفه وفي حالة تعدد المسؤولية عند اشتراك طائرتين أو أكثر في أحداث الضرر وحدد المسؤولية في حالة تغير المسؤولية، وحالات المسؤولية غير المحددة وتجاوز التعويضات المستحقة لحدود المسؤولية، والأحكام المختصة بقضايا التعويض وسقوط دعاوى التعويض.

وتناول القسم الرابع من هذا المشروع حوادث الطائرات مستحدثاً قواعد جديدة كانت تفتقرها التشريعات الوطنية من قبل، وظهرت الحاجة الماسة إليها، لا سيما بعد هذا التقدم الهائل في عالم الطيران المدني وذلك التطور الفني الضخم في مجال الطائرات وأنواعها.

فبدأ الفصل الأول بتحديد الجهة التي تختص بالتحقيق الفني في حوادث الطيران المدني، سواء تلك التي تقع داخل المملكة أو التي تقع للطائرات الأردنية المدنية في أعالي البحار. وقد خص سلطات الطيران المدني وحدها دون غيرها باعتبارها الجهة الإدارية التي يتناول اختصاصها جميع الشؤون المتعلقة بالطيران المدني، وتمكين هذه السلطات من مزاولة اختصاصها في هذا المجال، فقد حولها القانون وضع القواعد الواجب اتباعها لإجراء التحقيق في هذه الحوادث وإصدار القرارات بشأنها وكيفية الإخطار عنها، وإزالة آثارها، وكذلك كافة القواعد الأخرى التي يجب على الجهات المختصة والطيارين ومن عداهم اتباعها عند وقوع الحوادث

المعونة ، والسماح بدخول المناطق المحرمة لأفراض البحث والاتقاذ وغير ذلك من الاحكام المقررة لعدة مبادئ اهمها السماح بدخول الاشخاص والمعدات والطائرات الى المملكة للاسهام في عمليات البحث والاتقاذ .

كما اقر مبدأ التعويض مقابل النفقات والاضرار الناتجة عن عمليات المعونة في مثل هذه الحالات . واشترط الا تزيد النفقات والتعويضات المترتبة على البحث والاتقاذ عن قيمة الطائرة قبل وقوع الحادث مباشرة ، مع عدم احقية مقدم المعونة غير المترتب في التعويض ، الا اذا توصل الى نتيجة مفيدة في انقاذ اشخاص او ساهم في انقاذهم .

واقر مبدأ استحقاق مقدمي معونة البحث والاتقاذ في مكافآت بالاضافة الى النفقات والتعويضات ، كما ألزم مستمر الطائرة المعانة برد نفقات معونة البحث والاتقاذ والتعويضات والمكافآت المترتبة عليها .

وحدد الاختصاص القضائي في مثل هذه الاحالات لمحكمة وقسود الحادث كما حددت حالات احصاء محاكم المملكة عند وقوع الحادث في اعلى البحار او في مكان غير خاضع لسيادة اية دولة .

اما فيما يتعلق بالاعتداء غير المشروع على الطائرات والاعتداء على سلامة الطيران المدني بصفة عامة ، فإنه من الثابت والمسلم به ان مثل هذه الجرائم

وكذلك التقرير عن الحالات والظروف المتعلقة بكل حادث وبيان اسبابه ، ونشر نتيجته بالصورة والصبغة التي تتفق والمصالح العام ، وفي النهاية ، وضع التوصيات اللازمة لمنع تكرار وقوع الحوادث وتأمين سلامة الطيران مستقبلا ، وقد تكفل المشروع بموضوع القواعد المتعلقة بتشكيل لجان تحقيق حوادث الطائرات عن طريق بيان كيفية تشكيل هذه اللجان والضمانات اللازمة لاعفاؤها ثم حدد سلطات هذه اللجان في سبيل مباشرتها لمهمتها ، ولما كانت مقتضيات الضرورة والمصالح العام تتطلب تظافر الجهود في سبيل انجاز لجان التحقيق للمهام الموكلة اليها على اكمل وجه ، فقد فرضت المادة (١٦١) على سلطات الامن والجهات الادارية كل فيما يخصه اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل اعمال هذه اللجان وتنفيد ما يصدر منها من تعليمات تيسر لها اداء وظيفتها ، ولما كان قرار لجنة التحقيق قد ينتهي الى ان الحادث جريمة او شبه جريمة ، الأمر الذي يتعين معه اخطار الادعاء العام ، لاتخاذ الاجراءات القانونية بهذا الشأن .

هذا واعمالا للقواعد العامة فقد نصت المادة ١٦٥ على إعادة التحقيق في حالة ظهور ادلة جديدة لم يكن من المستطاع تقديرها في التحقيق السابق واستلزم ان يكون ذلك بقرار مسبب ونظرا لما للبحث والاتقاذ من اهمية بالغة عند وقوع حادث لطائرة مما يتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة وسريعة . فقد استحدثت في الفصل الثاني من هذا القسم الاحكام الخاصة بتنظيم البحث والاتقاذ والالتزام بتدبير

صلاحيات وواجبات الدولة ، فالزم السلطات المختصة في حالة ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم او المشروع فيها اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة السيطرة على الطائرة لقاؤها الشرعي والمحافظة على سيطرته عليها والسماح له بانزال اي شخص يشتبه في ارتكابه احدى الجرائم ، كما حدد الاجراءات القانونية عند تسليم اي مرتكب لاحدى الجرائم بطريقة احكمت الحلقة حول المتهم كما بين كيفية تحديد الاختصاص القضائي في حالتي التسجيل المشترك والدولي .

كما تضمن القسم السادس من هذا القانون العقوبات والجزاءات التي يمكن توقيعها في حالة مخالفة احكامه او مخالفة القواعد والانظمة والقرارات الصادرة بمرجه ، واجاز سلطات الطيران المدني في هذه وقت او الغاء الترخيص الصادر للمستمر او الطائرة ووقف مفعول او سحب شهادة صلاحية الطائرات للطيران او اجازة الطيران او اي اجازة اخرى صادرة عنها او متعلقة منها ومنع الطائرة من الطيران او اجبارها على الهبوط .

وكذلك حدد المشروع عقوبات متفاوتة الشدة بين الغرامة والسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات مع مراعاة تطبيق العقوبة الاشد اذا شكل الجرم جنابة او جنحة حسب قانون العقوبات او القوانين الاخرى .

كما نص هذه القسم على ان تحريك الدعوى في جميع الاحوال يكون بناء على طلب من سلطات الطيران المدني وذلك مراعاة لاعتبارات خاصة بخرق الطيران المدني واهمها الاعتبارات السياسية والدولية المترتبة عليه .

استشرى واتسع نطاقها خلال السنوات القليلة الماضية حتى اصبحت تشكل خطرا عظيما على سلامة الطيران المدني والملاحه الجوية بصفة خاصة والنقل الجوي بصفة خاصة ، فاصبح لا يقتصر اثرها على تهديد سلامة الملاحه الجوية فحسب ، بل تعداها الى تهديد خطر الاقتصاديات النقل الجوي نتيجة لزعة ثقة جمهور المسافرين بالجو ، الامر الذي قد يدفعهم الى الالتجاء الى وسائل اخرى او الاحجام عن السفر .

ونظرا لان القوانين الوطنية المعمول بها حاليا لا تتضمن نصوصا تعالج مثل هذه الجرائم ، لهذا فقد تدارك المشروع هذا القصور في التشريعات الوطنية فنظم احكاما في القسم الخامس حيث وردت احكام خاصة بجرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني وجرائم الاستيلاء غير المشروع على سلامة الطيران المدني والملاحه الجوية بصفة خاصة الطائرات وعدد الافعال التي تعتبر جرائم في حالة الاعتداء على سلامة الطيران المدني ، واوضح الحالات التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران او في الجملة بغية تحديد نوعية الجريمة كما الافعال التي تعتبر جريمة من جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، كما حدد الفترة التي تعتبر فيها الطائرات في حالة طيران بغية تحديد نوعية الجريمة المرتكبة كما تنبئ المشروع الى النص في الفصل الثالث من هذا القسم على تحديد سلطات قائد الطائرة حيث منحه سلطة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للمحافظة على سلامة الطائرة واحفاظه في نفس الوقت من اية مسؤولية عند اتخاذ مثل هذه التدابير الوقائية ، كما حدد الفصل الرابع من هذا القسم



كما جعل صلاحية النظر في جميع مخالفات هذا القانون من صلاحيات المحاكم الاردنية وذلك اذا ارتكبت في اقليم المملكة او في مكان لا يخضع لسلطة اي دولة .

هذا وحرص المشروع في قسمه السابع على ادراج بعض قواعد تنازع القوانين كما خصص بعض القواعد فيما يتعلق بالطائرات العسكرية وذلك حماية لامن الدولة ، من ناحية وتأمين سلامة الطيران والملاحة الجوية في اجواء المملكة من ناحية اخرى .

## مشروع قانون

الطيران المدني للمملكة الاردنية الهاشمية

القسم الاول

أحكام تمهيدية

الفصل الاول

تعريف

مادة ( ١ )

يسمى هذا القانون " قانون الطيران المدني لسنة ١٩٧٩ " ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مادة ( ٢ )

يراد بالعبارة والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلست القرينة على خلاف ذلك

دولة التسجيل : الدولة المسجلة بها الطائرة .

سلطات الطيران المدني : السلطات المختصة

رسمياً بالاشراف على شؤون الطيران المدني في المملكة

اتفاقية شيكاغو : اتفاقية الطيران المدني الدولي

الدولي الموقعة في ٧ كانون اويل ١٩٤٤ وأي اتفاقية لها

معدتها

طائرة : أي آلة في استطاعتها ان تستمد بقاءها في الجو من ردود فعل الهواء ، غير ردود فعل الهواء المتحركة على سطح الارض وتشمل جميع المركبات الجوية مثل المناطيد والبالونات والطائرات الشراعية ذات الاجنحة الثابتة وما الى ذلك .

الوزير : وزير النقل وأي شخص يقوم بمهامه فيما يتعلق بحكام هذا القانون .

المستثمر : أي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتشغيل طائرة تخضع هيئته قيادتها لاوامره ، سواء كان ذلك لحسابه او نيابة عن شخص آخر .

طائرات الدولة : الطائرات العسكرية ، والطائرات المخصصة لخدمة المصالح العامة للدولة فقط كطائرات الشرطة والجمارك .

الحركة الجوية : جميع الطائرات المحلقة ، او العاملة في منطقة المناورات بالطيار .

مطار : مساحة محدودة على سطح الارض او الماء بما فيها من مباني ومنشآت ، مخصصة للاستعمال كلياً او جزئياً لوصول ومغادرة وتحرك الطائرة .

مطار دولي : مطار تقيته السلطات المختصة للتخول وخروج الحركة الجوية الدولية ، وتتخذ فيه الاجراءات المتعلقة بالمطارك والهجرة والصحة العامة والمجبر الصحي بما فيه الجوازات والتبائسات وغيرها من الاجراءات المشابهة .

منطقة المناورات في المطار : جزء من المطار المستخدم لاقلاع الطائرات وهبوطها وتحركها الاخرى المتعلقة بالاقلاع والهبوط وذلك باستثناء ساحة الوقوف .

مستثمر المطار : أي شخص طبيعي او معنوي يقوم باستثمار المطار وإدارته سواء بغيره او بواسطة نفسه .

قائد الطائرة : الطيار المسؤول عن تشغيل وسلامة الطائرة اثناء فترة الطيران .

عضو هيئة القيادة : عضو في طاقم الطائرة حائز على اجازة سارية المفعول ومكلف بواجبات اساسية لتشغيل طائرة اثناء فترة الطيران .

عضو طاقم الطائرة : أي شخص مكلف من قبل المستثمر بواجبات على الطائرة اثناء فترة الطيران . فترة الطيران : الوقت الكلي الواقع بين اللحظة التي تبدأ فيها الطائرة حركتها بفعل قوتها الدافعة لغرض الاقلاع حتى لحظة توقفها عن الحركة بعد انتهاء طيرانها .

منطقة محرمة : منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محظوراً

منطقة مقيدة : منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يملك لي اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة ويقيد الطيران فيها بقيود معينة .

منطقة خطرة : منطقة محددة من الفضاء الجوي الذي يعلو اقليم المملكة تعلن عنها السلطات المختصة في اوقات معينة حسب تواجد النشاطات التي قد تعرض سلامة الطيران للخطر .

خط جوي دولي : خط جوي تكون نقطة بدايته او نهايته في اقليم دولة اخرى غير اقليم الدولة المسجلة فيها الطائرة ، وتسير رحلته طبقاً للجدول الزمني معن بانظام او تكرار واضح .

خط جوي داخلي : خط جوي يخدم تقاطع في اقليم المملكة وتسير رحلته طبقاً للجدول معن منتظم عنها بانظام او تكرار واضح .

ناقل جوي : شخص طبيعي او معنوي يقوم باستثمار خطوط جوية لنقل الركاب والبضائع او اي منها .

التسجيل المخلوك : تسجيل الطائرة بمقتضا

في سجل مشترك خلاف السجل الوطني ، سواء كان موحداً أو مجزأ .

التسجيل : نظام تسجيل الطائرات بمقتضا لدى منظمة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية .

علامة عامة : علامة تميزها منظمة الطيران المدني الدولية لسلطة تسجيل العلامة العامة وذلك لتسجيل طائرات مؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة تسجيلاً غير التسجيل الوطني .

سلطة تسجيل العلامة العامة : السلطة التي يعهد اليها بالسجل غير الوطني او اي جزء منه والذي تسجل فيه الطائرات التابعة لمؤسسة نقل جوي دولية او مشتركة .

مؤسسة نقل جوي : مؤسسة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية تقوم بتسيير خطوط جوية دولية .

مؤسسة نقل جوي مشتركة : مؤسسة نقل جوي تشكل بين مجموعة من دول او أشخاص اعتباريين تابعين لها وذلك طبقاً للقوانين الداخلية لتلك الدول وتقوم باستثمار خطوط جوية دولية .

طيران بهوائي : مناورات تقوم بها طائرة عن قصد ، وتتضمن تغيراً مفاجئاً في وضعها او اتخاذ وضع غير عادي او تغير في سرعتها على نحو غير مألوف .

حادث طيران : كل واقعة من نوعها تشغل الطائرة تقع منذ اللحظة التي يصعد فيها أي شخص الى الطائرة بقصد الطيران حتى اللحظة التي ينزل فيها يغادر جميع الأشخاص الطائرة وينتج عنها : - أ - وفاة أي شخص او اصابته باصابات نتيجة لوجوده على متن الطائرة او اسكائه بها مباشرة أو بأي شيء فيها .

ب - اصابة الطائرة بعبأ جسم .

الفصل الثاني  
القضاء الجوي وسلطات الدولة

مادة ( ٣ )

تسري احكام هذا القانون على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة بما في ذلك المطارات والطائرات المدنية ، ولايسري على طائرات الدولة الا ينص خاص .

مادة ( ٤ )

تطبق في المملكة احكام اتفاقية شيكاغو واثار الاتفاقيات والمعاهدات وتكون المملكة طرفاً فيها .

مادة ( ٥ )

للمملكة السيادة الكاملة والمطلقة على القضاء الجوي الذي يطير اقليمها .

مادة ( ٦ )

يشرف وزير النقل على جميع شؤون الطيران المدني في المملكة وله الحق في اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ( ٧ )

السلطات الطيران المدني الحسب في تنفيذ الطائرات ومنعها من الطيران او حجز أية وثائق تتعلق بها لمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ( ٨ )

للموظفي المماركة والامين العام والوزير والوزير في تنفيذ الطائرات اذ اي شخص او جهة على انتهاك طبقاً للقوانين والانظمة المعمول بها في المملكة ، ويجري التحقيق بحسب مرسوم مرسوم سلطات الطيران المدني دون التدخل في اجراءات التحقيق .

الفصل الثالث

احكام عامة

مادة ( ٩ )

لايجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يعلوه الا بموجب تصريح تصدره وتحدد شروطه سلطات الطيران المدني ، او استنادا الى :-

- أ - اتفاقية او معاهدة دولية تكون المملكة طرفاً فيها . أو .
- ب - اتفاق جوي ثنائي نافذ المفعول معقود بين المملكة واحدى الدول الأجنبية لتنظيم النقل الجوي ويعتبر التصريح شخصياً لا يجوز التنازل عنه للغير .

مادة ( ١٠ )

يشترط في الطائرات التي تعمل في اقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يعلوه :-

- أ - ان تكون الطائرة مسجلة في الدولة التابعة لها او مسجلة وفقاً لقواعد التسجيل الدولي او التسجيل المشترك .
  - ب - ان تكون الطائرة صالحة للطيران وثبت ذلك بشهادة صلاحية الطيران سارية المفعول وصادرة عن الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها .
  - ج - ان تحمل بطريقة ظاهرة علامات جنسيتها وتسجيلها وفقاً للقواعد المقررة .
  - د - ان تكون مجهزة بالأجهزة والمعدات المقررة .
- و - ان يكون اعضاء هيئة القيادة حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة عن سلطات الطيران المدني في الدولة المسجلة فيها الطائرة او معتمدة منها وان يكونوا بالبلد المقيم في شهادة الصلاحية .

مادة ( ١٤ )

قائد الطائرة مسؤول عن تشغيل الطائرة وسلامتها بمن عليها أثناء فترة الطيران وله سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ النظام على متنها ، وعليه مراعاة تطبيق القواعد المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ( ١٥ )

يحظر على أي شخص غير مخول رسمياً التدخل في اعمال أي عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ، او يعوقه عن عمله ، كما يحظر على أي شخص البعث بأي جزء من اجزاء الطائرة او معداتها او ارتكاب اي عمل من شأنه تعريض سلامة الطائرة او هيئة قيادتها او اركانها للخطر .

القسم الثاني  
الملاحية الجوية  
الفصل الاول

الطائرة

مادة ( ١٦ )

لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يعلوه ما لم يحمل علامات جنسيتها وتسجيلها طبقاً لاحكام قانون دولة التسجيل الا انه يجوز لسلطات الطيران المدني ان تصرح لاية طائرة غير مسجلة في دولة اخرى بالطيران ، او الهبوط في اراضيها لاغراض حسن التجربة الفنية او لاغراض اخرى ، وذلك طبقاً لمسا تقررده في هذا الشأن .

مادة ( ١٧ )

يحدد سلطات الطيران المدني علامات جنسية وتسجيل الطائرات وطريقة وضعها على الطائرات .

ز - ان تكون مؤمنة لصالح طاقمها وركابها واليهامع التي تحملها والغير على سطح الارض وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

يجوز لسلطات الطيران المدني اعفاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية او التدريب من شروط اكر من هذه الشروط .

لايجوز تجهيز أية طائرة تعمل في اقليم المملكة والقضاء الذي يعلوه بأية اجهزة لاسلكية ، ما لم يكن لديها ترخيص بذلك من السلطات المختصة في الدولة المسجلة فيها .

ولايجوز استعمال هذه الاجهزة الا في الاغراض الخاصة بالملاحية الجوية وفقاً للشروط المقررة وبمعرفة هيئة قيادة الطائرة .

مادة ( ١٧ )

يحظر نقل المواد التالية بالطائرات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن :-

- أ - المتفجرات والمفرقعات الا ما كان لازماً منها لتسيير الطائرة او لاعطاء الاشارات المقررة .
- ب - الاسلحة والذخائر الحربية .
- ج - المواد النووية والظواهر المشعة وكل مايتعلق بها .
- د - للغازات السامة .
- هـ - الجراثيم والمواد الخطرة .
- و - كل شيء آخر يحظر نقله بقرار من السلطات المختصة .

مادة ( ١٨ )

لايجوز الطيران فوق اقليم المملكة بطائرات مجهزة بالالات التصوير الجوي او استعمال هذه الالات الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران وفقاً للشروط المقررة في هذا الشأن .

تحتفظ بجهة العمل



## مادة (١٨)

تعد سلطات الطيران المدني سجلاً خاصاً تسجل فيه الطائرات ويشرط لتسجيل أية طائرة فيه ان تتوفر فيها الشروط التالية :

- أ. ألا تكون الطائرة مسجلة في سجل دولة أخرى أو مسجلة تسجيلاً دولياً أو مشتركاً.
- ب. ان تكون مملوكة أو مؤجرة بقصد الشراء أو مؤجرة لمدة لا تقل عن ستة أشهر لاشخاص يتمتعون بالجنسية الاردنية .
- ج. ان تكون حائزة على شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول وفقاً للقواعد المقررة . وتصدر هذه السلطات شهادة التسجيل بعد اتمام الاجراءات اللازمة .

## مادة (١٩)

تتمتع كل طائرة يتم تسجيلها في السجل المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذه القوانين بالجنسية الاردنية ، وعليها ان تحمل علامات جنسيتها وتسجيلها .

## مادة (٢٠)

أ. يضمن السجل المنصوص عليه في المادة (١٨) البيانات التالية :

١. رقم وتاريخ القيد .
٢. علامات الجنسية والتسجيل .
٣. البيانات الاساسية عن الطائرة ومركبتها وشهادة صلاحيتها للطيران .
٤. اسم وموطن ومحمل التسمية المالك أو المستأجر .

٥. بيان عن الوثائق والعقود الدالة على ملكية الطائرة واستثمارها .

٦. جميع الوقائع والتصرفات القانونية التي ترد على الطائرة وتاريخ حدوثها .

٧. أية بيانات أو معلومات أخرى تقرر سلطات الطيران ان يحتوي عليها السجل .

ب. يدون في السجل اي تغيير يطرأ على البيانات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج. تحدد سلطات الطيران محتويات شهادة التسجيل .

## مادة (٢١)

تشطب الطائرة من السجل في الحالات التالية :

أ. اذا فقد مالكيها أو امتلاكها جنسيته الاردنية .

ب. اذا هلك أو فقدت ، أو سحبت نهائياً من الاستعمال وتعتبر الطائرة في حكم المفقودة عند صدور قرار بذلك من سلطات الطيران .

وعلى مالك الطائرة أو مستأجرها ان يخطر سلطات الطيران بكل تغيير نصت عليه هذه المادة فور حدوثه مع اعادة شهادة تسجيل الطائرة .

## مادة (٢٢)

تحدد سلطات الطيران المدني شروط وطريقة قيد الطائرات المملوكة من قبل الأشخاص الأجانب المقيمين في المملكة .

## مادة (٢٣)

تطبق القواعد التالية عند التسجيل المشترك للطائرات التي تملكها مؤسسة تقبل جوي دولية أو مشتركة وتكون المملكة عضواً فيها :

د. مع عدم الاعلال بالمسؤولية التضامنية طبقاً لاحكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، تقوم سلطات الطيران المدني ، في حالة احتفاظ الملكية بالسجل المشترك وشهادات الصلاحية للطيران واجازات هيئة القيادة .

وتلتزم المملكة عند ممارستها لهذه المهام ، بتنفيذ تمهيداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الاعضاء في المؤسسة .

هـ. تسري احكام المادتين (٢٠) و (٢١) من هذا القانون على التسجيل المشترك ، وذلك فيما عدا احكام الفقرة (أ) من المادة (٢١) منه .

## مادة (٢٤)

تطبق القواعد التالية عند التسجيل الدولي للطائرات :

أ. تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الاخرى الاعضاء في مؤسسة النقل الجوي الدولية أو المشتركة على تحديد المنظمة الدولية التي تسجل لديها طائرات المؤسسة تسجيلاً دولياً .

ب. لا يجوز التسجيل الدولي للطائرات المملوكة للمؤسسة لدى أكثر من منظمة دولية واحدة في نفس الوقت .

ج. تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها دولياً ، علامة موحدة .

د. تعتبر الطائرات المسجلة دولياً وفقاً لاحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الاعضاء في المؤسسة .

هـ. تلتزم المملكة بالتضامن مع الدول الاخرى الاعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرضها هذا القانون على دولته التسجيل وكذلك تلك التي يفرضها الاتفاقيات الدولية المنظمة للطيران المدني .

أ. تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الاخرى المساهمة في المؤسسة على انشاء سجل مشترك لتسجيل الطائرات التي تملكها المؤسسة على ان يكون هذا السجل منفصلاً عن السجل الوطني الذي تحتفظ به تلك السلطات طبقاً لاحكام المادة (١٨) من هذا القانون .

ب. يكون السجل المشترك موحداً أو مجزئاً مع مراعاة الآتي : -

١. في حالة الاتفاق على انشاء سجل مشترك موحداً ، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الاخرى المساهمة في المؤسسة على تحديد دولة مبنياً تحتفظ بالسجل المشترك الموحداً .

٢. في حالة الاتفاق على تقسيم السجل المشترك الى عدة اجزاء ، على سلطات الطيران المدني في المملكة الاتفاق مع سلطات الطيران المدني في الدول الاخرى الاعضاء المؤسسة على احتفاظ أي منها بحجز من هذا السجل .

٣. تسجل الطائرة المملوكة للمؤسسة مرة واحدة فقط ، أما في السجل المشترك الموحداً أو في الطائرة المذكورة في السجل الوطني سواء احتفظت المملكة بالسجل المشترك أو بحجز منه .

٤. تحمل جميع الطائرات التي تملكها المؤسسة والتي يتم تسجيلها سواء في السجل المشترك الموحداً أو أي جزء منه علامة موحدة .

٥. تعتبر الطائرات المسجلة وفقاً لاحكام هذه المادة كأنها تحمل جنسية كل من الدول الاعضاء في المؤسسة .

ج. تلتزم المملكة بالتضامن مع الدول الاخرى الاعضاء في المؤسسة بجميع الالتزامات التي يفرضها قانون دولة التسجيل وكذلك تلك الاتفاقيات الدولية المنظمة للطيران المدني .

لجنة أمن الوطن

و . تتفق سلطات الطيران المدني في المملكة مع سلطات الطيران المدني في الدول الأخرى الأعضاء في المؤسسة على الجهة التي ستقوم بمهام دولة التسجيل طبقاً للأحكام المقررة في هذا الشأن ، وعلى الأخص فيما يتعلق بإصدار شهادات التسجيل وشهادات الصلاحية للطيران وإجازات هيئة القيادة .  
وتقوم الجهة المذكورة عند ممارستها لهذه المهام بتنفيذ تعهداتها نيابة عن نفسها وعن جميع الدول الأعضاء في المؤسسة .  
ز . تسري أحكام مادتين (٢٠) و (٢١) من هذا القانون على التسجيل الدولي وذلك فيما عدا أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٢) منه .

#### الفصل الثاني

ملكية الطائرة وإيجارها وحجزها ورهنها  
مادة (٢٥)

الطائرة منال منقول فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة ، ويتم نقل ملكية الطائرة بموجب سند رسمي ، ولا يكون له أي أثر إحتجائي الغير إلا بعد قيده في السجل المنصوص عليه في المادة (١٨) من هذا القانون .

مادة (٢٦)

لا يجوز التصرف بأية طائرة مسجلة في السجل الوطني إلى شخص أجنبي بما في ذلك البيع والرهن إلا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة (٢٧)

إيجار الطائرة عقد خطي يلتزم بمقتضاه المؤجر بتدبير المستأجر من الإلتزام بطائرته مع هيئة القيادة أو بغيرها ، لرحلة أو أكثر أو لعمل جوي أو لمدة معينة وذلك مقابل أجر ، ولا يعمل بمقتضى إيجار الطائرة إلا بعد موافقة سلطات الطيران .

مادة (٢٨)

يجب على مؤجر الطائرة تسليمها بحالة جيدة وصالحة للملاحة ، وعليه القيام بصيانتها وإجراء الكشف الفني اللازمة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة (٢٩)

مؤجر الطائرة مسؤول عن الأضرار الناتجة عن عيوب الطائرة إلا إذا ثبت أن العيب كان عيباً خفياً وبجهل المستأجر وجوده ، ولم يكن بإمكان المستأجر العادي معرفتها ، ولا غل ذلك بحقه في الرجوع على أي شخص مسؤول عن ذلك .

مادة (٣٠)

يجب على مستأجر الطائرة استعمالها وفقاً لخصائصها الفنية ، وإعادتها إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار بحالة جيدة في المكان والزمان المتفق عليهما ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، وعليه وضع الطائرة تحت تصرف المؤجر والجهات المختصة لأجراء الصيانة والكشف الفني اللازمة .

مادة (٣١)

يعتبر مستأجر الطائرة مسؤولاً عن الإخلاء والأضرار الناشئة عن أي عضو من هيئة القيادة .

مادة (٣٢)

لا يحق لمستأجر الطائرة أن يتنازل عن الإيجار لغيره وإن يؤجر الطائرة إلا بموافقة المؤجر وسلطات الطيران .

مادة (٣٣)

يحق مالك الطائرة للمؤجر مسؤولاً بالتضامن مع مستأجرها عن الإلتزامات القانونية المترتبة على غاشق المستأجر ، فيما يتعلق بالطائرة وهيئة قيادتها ، عملاً بأحكام هذا القانون ، إلا أنه إذا كسب المستأجر مستثمراً وفقاً لأحكام هذا القانون فيكسبون نصيباً وحده مسؤولاً عن الإلتزامات الناشئة اليه بها ، وذلك اعتباراً من تاريخ قيد عقد الإيجار في السجل .

مادة ٣٤

إيجار سعة الطائرة عقد خطي يحتفظ بموجبه المؤجر بإدارة ملاحتها ويلتزم فيه بتدبير المستأجر من الإلتزام بكل سعتها أو بجزء منها لرحلة أو أكثر أو لعمل جوي أو لمدة معينة ، وذلك مقابل أجر أو مكافأة .

مادة ٣٥

يجب على مؤجر السعة ، مالم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، أن يضع تحت تصرف المستأجر في المطار المعين سعة الطائرة أو جزء منها ، على أن تكون تلك الطائرة من طراز الطائرات المتفق عليه وبحالة جيدة وصالحة للملاحة مع تدبير الخدمات الفنية ومراقبتها .

مادة ٣٦

مع مراعاة أحكام المادة ١٢٢ من هذا القانون ، يجوز لمؤجر سعة الطائرة في حالة نقل الأشخاص أو بضائع بالطائرة المؤجرة ، أن يحتفظ لنفسه بحق إصدار وثائق النقل باسمه .

مادة ٣٧

مؤجر سعة الطائرة مسؤول تجاه المستأجر عن الأضرار الناجمة من عيوب الطائرة أو من خطأ قائدها أو بلتي أعضاء هيئة قيادتها .

مادة ٣٨

لا يجوز لمؤسسة النقل الجوي الأجنبية ، تشغيل طائرات مستأجرة من غير جنسيتها في أغراض تجارية من وإلى وجير المملكة إلا بمقتضى توفر الشروط التي تقرها سلطات الطيران .

مادة ٣٩

انفذت اليها المملكة تطبيق الأحكام الواردة في هذا الفصل فيما يتعلق بالحجز على الطائرات .

مادة ٤٠

لا تسري أحكام الحجز على الإجراءات التحفظية والفصصة بدعوى الإلتباس والدعوى المتعلقة بدعوى حكومية ، ولا على الإجراءات التحفظية التي تتخذ عند مخالفة الأنظمة الجبركية ، أو قانون العقوبات وقوانين الأمن العام .

١ . لا يجوز إيقاع الحجز التحفظي على :-

١ . طائرات الدولة .

٢ . الطائرات المستخدمة عملاً وبصفة مطلقة على خط جوي منتظم والطائرات الاحتياطية .

٣ . أي طائرة أخرى مخصصة لنقل الأشخاص أو الأموال مقابل أجر أو مكافأة فيما إذا كانت على وشك الرحيل لئلا هذا النقل إلا في الحالة التي يتعلق فيها الأمر بتدبير تم التمسك عليه بشأن الرحلة وتكون الطائرة على وشك القيام بها أو بدعوى نشأت خلالها .

ب . لا تسري أحكام هذه المادة على الحجز التحفظي الذي يوقعه الملك الذي يقد حيازة طائرته بعمل غير مشروع .

مادة ٤٢

لا يجوز إجراء الحجز التنفيذي على طائرة لدين استحق أداءه على مالكها إلا بعد استيفاء جميع إجراءات الحجز التنفيذي على أموال الدين الأخرى الموجودة في المملكة وثبوت عدم كفايتها للوفاء بالدين .

مادة ٤٣

بالرغم من القواعد العامة المطبقة بشأن الحجز على الأموال المنقولة يسجل الحجز في سجل الطائرات .

مادة ٤٤

يفضل بصفة مستعجلة في المنازعات المتعلقة بالحجز على الطائرات .



## الفصل الثالث

## صلاحية الطائرات للطيران وصناعة الطائرات

مادة (٤٥)

أ. لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والقضاء الذي يملوه مالم تكن لديها شهادة صلاحية للطيران سارية المفعول صادرة عن أو معتمدة من السلطات المختصة بدولة التسجيل طبقا للقوانين والقواعد والانظمة المعمول بها لديها . ويشترط ان يلتزم بما تحثه شهادة الصلاحية من شروط وقيدود ويمتثل من ذلك الطائرات المسجلة في المملكة والتي تخلق في اقليم المملكة والقضاء الذي يخضع فقط بقصد التجربة أو الفحص أو أي عملية أخرى تتعلق بالطائرة وفقا للشروط والقيدود التي تقرها سلطات الطيران المدني .

ب. قصير سلطات الطيران المدني شهادة الصلاحية وفقا لنظام خاصين ويجوز لها ان تقتصر على شهادة صلاحية الطيران الصادرة عن أية دولة أخرى كما يجوز لها ان تضع لكل هذه الشهادة أية اشتراطات او قيود إضافية قبل اعتمادها .

ج. سلطات الطيران المدني : اذا تبين لهما

عدم سلامة أية طائرة مسجلة في المملكة أو عدم صلاحية طرازها للطيران ، ان توقف أو تسحب شهادة صلاحيتها للطيران ، ولها ان يرفع الطائرة

كشفت في ، وان لا تسمح بطيرانها الا بعد اتخاذ التدابير الكفيلة بسلامة طيرانها .

مادة (٤٦)

أ. على مستثمر أية طائرة مسجلة في المملكة الا يقرم بتشغيلها في النقل الجوي التجاري أو الاعمال الجوية مالم يتم تصديق الطائرة بما في ذلك محركاتها او ما بها من معدات واجهزة بسلامة طبقا لدليل احياله بتمتد سلطات الطيران المدني .

ب. تعتمد سلطات الطيران المدني المؤسسات الوطنية أو الاجنبية التي تقوم بصيانة وعمره الطائرات المسجلة في المملكة .

ج. على قائد أي طائرة مسجلة في المملكة لعمل في رحلات نقل جوي تجاري أو عمل جوي ان يندون في السجل الفني للطائرة البيانات التالية :-

١. وقت بدء الرحلة ووقت انتهائها .
٢. معلومات عن أي عيب فني او عطل في أي جزء من الطائرة أو أي من معداتها يحدث أثناء الرحلة واذا لم يحدث أو لاحظ مثل هذا العيب أو العطل فعليه تدوين ما يفيد ذلك في السجل وعلى قائد الطائرة ان يوقع جيل مثل هذه البيانات ويوقعها .

د. يحفظ بالسجل الفني بالطائرة ، كما يحفظ بصور بالصور في مقر ادارة المستثمر

٢. سجل المحرك .

٣. سجل المروحة متغيرة الخطوة .

ب. يجب تدوين البيانات التي تحددها سلطات الطيران المدني في أي من السجلات الفنية للطائرة بمجرد ما تسمح الظروف بذلك بعد اتمام العمل الذي تتعلق به هذه البيانات على الا تزيد عن سبعة ايام من تاريخ اتمام العمل .

ج. عند تدوين تلك البيانات في أي من السجلات الفنية لايجوز للطائرة الاشارة الى أية وثائق ومستندات أخرى ، وفي هذه الحالة تعتبر مثل الوثائق او المستندات جزءا من هذا السجل .

د. يكون مستثمر الطائرة مسؤولا عن الاحتفاظ بالسجلات الفنية للطائرة ، لفترة لا تقل عن ستين من تاريخ اتوفت نهائيا عن استعمال مثل هذه الطائرة أو المحرك أو المروحة حسبما تكون الحالة

مادة (٤٩)

أ. يجب ان يتم وزن كل طائرة قصير او تعتمد لها سلطات الطيران المدني شهادة صلاحية للطيران ، وان يحدد مركز ثقلها كل فترة من الزمن في الأحوال والطريقة التي تحددها هذه السلطات .

ب. على المستثمر ان يقوم بأعداد جدول تحليل للطائرة بعد وزنها وذلك وفقا لما تحدده

الطائرة لمدة لا تقل عن ستة اشهر على تاريخ الوزن

التالي للطائرة وتحديد مركز ثقلها

مادة (٥٠)

أ. لايجوز صنع اي طائرة أو جزء منها

في المملكة دون الحصول على ترخيص مسبق من

سلطات الطيران المدني ، وذلك وفقا للانظمة التي

توضع لهذا الغرض .

أ. على مستثمر أي طائرة مسجلة في المملكة ان يحفظ بوثائق الصيانة لفترة لا تقل عن ستين بعد انتهاء مدة سريان مفعولها أو لفترة أطول وسلطة الطيران ان تطلب الاحتفاظ بها لمدة أطول .

مادة (٤٧)

أ. يجب تجهيز كل طائرة مسجلة في المملكة بالاجهزة والمعدات المنصوص عليها في ملاحق اتفاقية شيكاغو المعمول بها في المملكة .

ب. سلطات الطيران المدني ان تقر تركيب أي اجهزة او معدات اضافية أو خاصة في أية طائرة مسجلة في المملكة ضمانا لسلامة الطائرة أو طاقمها أو لتسهيل عمليات البحث والاقتاذ .

ج. يتم تركيب الاجهزة والمعدات المقررة في الطائرة بحيث يمكن استبدالها بسهولة ، كما ويجب صيانتها وضبطها بحيث تكون بمسلة وصالحة للاستعمال .

د. يجب اظهار اماكن معدلت الطوارئ في كل طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري ، وذلك باستخدام علامات واضحة وعلى وجه الخصوص يجب الاعلان بطريقة ظاهرة عن اماكن عوامات النجاة وطريقة استعمالها وذلك في كل حجرة للركاب .

هـ. يجب ان يراعى عند تركيب او حمل أية اجهزة او معدات في الطائرة الاتكون مصدر خطورة على صلاحية الطائرة ، وان لا تؤثر على ما يراه اي من الاجهزة او المعدات اللازمة لسلامتها .

مادة (٤٨)

أ. يجب الاحتفاظ بالسجلات التالية اكل طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري أو الاعمال الجوية .

سجل الطائرة

تحتفظ بـ صيانة الأصول

ب - على المصانع تقديم الخرائط والتصاميم اجراء التجارب والتقييد بكافة انواع الرقابة المفروضة.  
ج - تخضع الطائرة المصنعة أو أي جزء منها لمعاينات دورية للتثبت من صلاحيتها للطيران بصورة دائمة ، كما وتخضع لمعاينات استثنائية عند الضرورة .  
د - يتحمل مصنع الطائرة النفقات الناتجة عن المراقبة والمعاينة .  
هـ - لا تتحمل الدولة أي مسؤولية قد تنتج عن الاضرار التي تصاب بها الطائرة أو الغير من جراء القيام بعمليات المراقبة والمعاينة .

مادة (٥١)

لسلطات الطيران المدني ان تقوم او تطلب القيام بالتفتيش او اجراء اختبارات أو بطيران لغرض التجربة ، حيثما يترامى ذلك للتحقيق أو مذكراتها ، ويكون مثل هذه السلطات الحق في التدخل الى أي مكان في أي وقت لمباشرة أي من هذه الاعمال ولها اصدار التعليمات الخاصة بمثل هذه الاعمال .

#### الفصل الرابع

الوثائق والسجلات

مادة (٥٢)

أ - لا يجوز لاية طائرة ان تعمل في اقليم المملكة والفضاء الذي يملوه الا اذا كانت تحمل الوثائق والسجلات الواجب حملها بموجب قوانين والنظم الدولية المسجلة فيها الطائرة وأية وثائق او سجلات اخرى تحددها السلطات المختصة في تلك الدولة .

ب - لا يجوز لاية طائرة مسجلة في المملكة ان تبدأ أية رحلة ما لم تحمل الوثائق والسجلات لوضحة في المادة التالية ويستثنى من ذلك الرحلات

التي تبدأ وتنتهي في نفس المطار بالمملكة دون ان تمر الطائرة خلالها فوق اقليم اية دولة اخرى ، وفي هذه الحالة يجوز الاحتفاظ بالوثائق والسجلات المقررة بالمطار بدلا من حملها بالطائرة .

مادة (٥٣)

تكون الوثائق والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السابقة كما يلي :-

- أ - شهادة تسجيل الطائرة .
- ب - شهادة صلاحية الطائرة للطيران .
- ج - اجازات اعضاء طاقم الطائرة .
- د - سجل رحلات الطائرة او الاقترار العام الخاص بالرحلة .

هـ - رخصة محطة لاسلكي الطائرة .

و - ادلة التشغيل ، واثاق الصيانة بالنسبة لعمليات النقل الجوي التجاري او الاعمال الجوية .  
ز - قائمة بشحنة البضائع والبريد وقرار بكل التفصيلات الخاصة بها ، اذا كانت الطائرة تحمل بضائعا وبيدا .

ح - كشف الحمولة وتوزيمها اذا كانت الطائرة قائمة بعملية نقل جوي تجاري .

ط - أية وثائق اخرى تحددها سلطات الطيران المدني .

الرحلات الداخلية :-

تحدد سلطات الطيران المدني الوثائق والسجلات التي يجب ان تحملها الطائرة في الرحلات الداخلية ، اعضاء الطائرات التي تطير بقصد التجربة الفنية او التعليم من قبل أي من هذه الوثائق او السجلات .

مادة (٥٤)

يجب على المستثمر ان على قائد الطائرة او أي شخص غرض ان يقدم لسلطات الطيران المدني عند الطلب وفي اقرب فرصة ممكنة أية وثائق او

بيانات او سجلات مقرر بمقتضى هذا القانون او تلك التي تحددها السلطات المذكورة .

مادة (٥٥)

على أي مالك او مستثمر لطائرة يتوقف عن استعمالها او استثمارها ان يستمر في الاحتفاظ بالوثائق والسجلات الخاصة بها وكذلك سجلات اعضاء هيئة القيادة ، وذلك مع مراعاة ما يلي :

أ - اذا انتقل استثمار الطائرة الى شخص آخر ، وظلت الطائرة مسجلة في المملكة ، يكون على المستثمر الاول ان يسلم المستثمر الثاني وثائق صيانة الطائرة وسجلاتها ، وبرنامج تحميلها وما قد يكون محتفظا به من تسجيلات سجلت بواسطة اجهزة الطائرة .

ب - اذا رفع محرك او مروحة من طائرة وركب أي منها في طائرة اخرى مسجلة في المملكة وتستمر من قبل شخص آخر فمل مستثمر الطائرة الاولى ان يقوم بتسليم مستثمر الطائرة الثانية السجل الخاص بذلك المحرك او تلك المروحة .

ج - اذا انتقل عضو في هيئة قيادة الطائرة مسجلة في المملكة من العمل مع مستثمر آخر ، فعلى المستثمر الاول ان يسلم المستثمر الثاني السجلات الخاصة بذلك العضو .

مادة (٥٦)

اذا تقرر الغاء اوابقاف أي شهادة اوابقاف او اعتماد او تصريح أو أية وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران المدني ، فعلى من اصدرتها ان يسلمها الى هذه السلطات عند الطلب .

مادة (٥٧)

أ - يحظر على أي شخص ارتكاب أي فعل من الأفعال التالية :

١ - استعمال أي شهادة او اوابقاف او اعتماد او تصريح أو أية وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران

المدني ، ويكون قد تقرر الغائها اوابقافها او تعديلها او عدم أحقية حائزها لها .

٢ - اعارة أي شهادة او اوابقاف او اعتماد او تصريح او أية وثيقة اخرى اصدرتها سلطات الطيران المدني ، أو السماح للغير باستعمالها .

٣ - انتحال شخصية اخرى بقصد الحصول على اوابقاف أو تعديل أية شهادة او اوابقاف او تصريح أو أية وثيقة اخرى ، سواء لنفسه او لغيره .

٤ - القيام او المشاركة في اذلاف ارتشويه أي سجل أو وثيقة تقرر استعمالها بموجب احكام هذا القانون ، أو تعديل او حذف أي من البيانات التي تحوي عليها ، أو ادخال أية بيانات كاذبة عليها .

٥ - حذف أية بيانات من كشف الحمولة او ادخال بيانات غير صحيحة عليه ، سواء كان ذلك عن عمد او عن اعمال .

ب - لا يجوز لأي شخص ان يصدر أية شهادة اوابقاف او رخصة مالم يكن قد خول الصلاحية التي التي تسمح له بذلك ، وطبقا للشروط المقررة في هذا الشأن .

ج - يجب كتابة جميع البيانات في أي وثيقة أو سجل بالحبر اوبعادة أخرى يصعب محوها .

#### الفصل الخامس

العمليات الجوية وقواعد الجو

مادة (٥٨)

المستثمر او من ينوب عنه مسؤولا عن مراعاة عمليات الطيران الخاصة بطائراته وفقا لاحكام هذه القوانين والانظمة الصادرة بموجبه .

مادة (٥٩)

يعين المستثمر أحد الطيارين قائدا للطائرة قبل القيام بأي رحلة نقل جوي تجاري ويكون مسؤولا عن سلامة الطائرة ، وعلى الراكب تنفيذ

تحت إشراف



أوامره وتعليماته المتعلقة بضمن سلامة الطائرة وما عليها من اشخاص واموال وتأمين سلامة وانتظام الملاحة الجوية .

مادة (٦٠)  
على كل عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ان يبقى في مكانه المحدد في الحالات التالية :

- أ . اثناء عمليات الاقلاع والهبوط .
  - ب . اثناء الطيران ، اثناء الضرورة .
- وعلى كل عضو من اعضاء هيئة القيادة ان يقي حزام المقعد مربوطاً حوله طوال وجوده في مكانه .

مادة (٦١)  
لا يجوز لأي شخص ان يستعمل اجهزة الطائرة اثناء طيرانها الا اذا كان طياراً مؤهلاً ومكلفاً من قبل المستثمر بذلك .

مادة (٦٢)

أ . لا يجوز لأي شخص ان يدخل غرفة قيادة الطائرة الا اذا كان عضواً طاقماً ، او مفتشاً او مراقباً معيناً من قبل سلطات الطيران المدني او شخصاً مكلفاً من المستثمر او سلطات الطيران المدني بالقيام بعمل محدد اثناء الرحلة ، ويشترط في الحالة الاخيرة اعلام قائد الطائرة ، ولايجوز ذلك بأي حال من سلطة قائد الطائرة في احوال الطوارئ من ان يمنع اي شخص من دخول غرفة القيادة او كما يخرج اي شخص منها اذا رأى ان سلامة الطائرة تتطلب ذلك .

ب . يجب ان يكون لكل شخص مخرج له يدخل غرفة القيادة مقعداً من مقاعد الركاب ، الا اذا كان له مقعداً في غرفة القيادة وان لا يتجاوز عدد الاشخاص الموجودين بغرفة القيادة اثناء الاقلاع والهبوط عدد المقاعد المحددة في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

مادة (٦٣)  
اذا جند قائد الطائرة اثناء طيرانه أية

احوال جوية غير طبيعية او لاحظ اداء غير طبيعي لمساعدات الملاحة الجوية مما قد يشكل خطورة على الطيران ، فعليه ان يبلغ وحدة خدمات الحركة الجوية المختصة عن مثل هذه الاحوال ، كما ان عليه ان يخطر عن أية احوال اخرى قد تشكل خطراً على السلامة العامة للطيران .

مادة (٦٤)  
أ . على المستثمر اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإرشاد ركاب الطائرة عن مواقع وطرق استعمال اجهزة المقاعد ومنافذ الطوارئ واطواق النجاة واجهزة الاكسجين وتجهيزات الطوارئ الاخرى المعدة للاستعمال الشخصي او الجماعي .

ب . في حالة الطوارئ اثناء الطيران ، يجب إرشاد الركاب إلى اجراءات الطوارئ التي تتطلبها الحالة .

مادة (٦٥)  
أ . لا يجوز للمستثمر ان يسمح لأي شخص بركوب الطائرة اذا كانت تبدو عليه اعراض السكر الشديد .

ب . لا يجوز لأي عضو من اعضاء طاقم الطائرة ان يقدم لأي شخص على متنها مشروبات كحولية اذا ظهرت على هذا الشخص اعراض السكر الشديد .

مادة (٦٦)  
أ . لا يجوز لأي شخص على متن الطائرة ان يحمل بدون تصريح سلاحاً او مواد قابلة للاشتعال او أية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من افعال التخريب او العنف او التهديد اثناء الرحلة .

ب . اذا ما تطلب الامر نقل سلاح خال من الذخيرة او أية مواد قابلة للاستعمال او أية مواد اخرى يمكن استعمالها في اي عمل من افعال التخريب

التصرف القوي ، وعليه في مثل هذه الحالات ان يخطر وحدة مراقبة الحركة الجوية المختصة بذلك بأقرب فرصة ممكنة وان يحصل اذا ما اقتضى الامر على تصريح معدل .

مادة (٧٢)  
يجب على قائد الطائرة العاملة ضمن حركة المطار او في جواره ، ان يتقيد بالانظمة المتعلقة باستعمال المطار وقواعد الحركة الجوية .

مادة (٧٣)  
أ . لا يجوز لأي طائرة ان تحلق على ارتفاعات تقل عن تلك التي تحددها سلطات الطيران المدني الا في الحالات الاضطرارية او بتصريح مسبق من هذه السلطات .

ب . فيما عدا متطلبات حالتي الاقلاع والهبوط او تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني ، لا يجوز لأي طائرة ان تحلق فوق مدينة او مكان مأهول او مكان اجتماع عام ، الا على ارتفاع تمكن معه في الحالات الاضطرارية من الهبوط دون الاضرار بالاشخاص والممتلكات على السطح .

مادة (٧٤)  
أ . سلطات الطيران المدني ان تحرم او

تقيد دون تمييز في الجنسية تحليق الطائرات فوق مناطق معينة في المملكة لاسباب عسكرية او لمتطلبات النظام العام او .

٢ . فوق اقليم المملكة او اي جزء منه فوراً او مؤقتاً في الاحوال الاستثنائية او لاسباب تتعلق بالنظام العام .

ب . سلطات الطيران المدني ان تحدد مناطق خطرة .

ج . اذا تبين لقائد الطائرة انه يحلق فوق منطقة محرمة ، وجب عليه ان يعلم وحدة المراقبة الجوية المختصة بذلك فوراً ، وعليه اتباع تعليماتها بكل دقة ، واذا عمل ذلك وجب عليه ان يتابع

او العنف او التهديد ، يجب على حائزها تسليمها الى ممثل المستثمر قبل دخوله الطائرة وتوضع مثل هذه الاسلحة او المواد في مكان بالطائرة لا يمكن الوصول اليه وتسلم لمن قام بتسليمها بعد انتهاء الرحلة .

مادة (٦٧)  
على المستثمر الا يسمح بتحميل الطائرة الاتح اشراف شخص مدرب قام المستثمر بتزويده بمعلومات وتعليمات كتابية كافية بخصوص توزيع العملة وتثبيتها وتأمينها بحيث يضمن ما يلي : -

أ . ان يتم نقل الحمولة بأمان طوال الرحلة .

ب . تنفيذ الانظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن بما في ذلك أية شروط يكون منصوباً عليها في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

مادة (٦٨)  
تضع سلطات الطيران المدني قواعد الجو والانظمة المتعلقة بتحليق الطائرات والملاحة الجوية وحماية الاشخاص والممتلكات على السطح واستعمال القضاء الجوي للمملكة ، بعد التشاور مع الجهات الاخرى المختصة .

مادة (٦٩)  
قائد الطائرة مسؤول مباشرة عن قيادة طائرته طبقاً لقواعد الجو المعمول بها ويجوز له ان يحدد عنها في الاحوال التي يصبح فيها ذلك محتاجاً حصراً على السلامة ، وعليه في هذه الاحوال ان يخطر السلطات المختصة فوراً بمساح الحالة بذلك .

مادة (٧٠)  
تحدد سلطات الطيران المدني طرق خدمات دخول اقليم المملكة او الخروج منه ، او الطيران في القضاء الجوي الذي يملوه .

مادة (٧١)  
يجب على قائد الطائرة التقيد بكافة تصاريح وتعليمات مراقبة الحركة الجوية ولايجوز له ان يحدد عنها الا في الحالات الاضطرارية التي تستدعي

تحتفظ به الاصل

ان المهبوط في اقرب مطار في المملكة خارج المنطقة المحرمة ، وان يقدم للسلطات المختصة تقريراً مفصلاً عن هذه الواقعة ومبرراتها .

د . اذا اندلرت السلطات المختصة طائرة بسبب طيراتها فوق منطقة محرمة ، فعليها ان تنفذ فوراً التعليمات التي تصدرها لها هذه السلطات ، والا فتجبر على المهبوط بالقوة بعد اخطارها .

مادة (٧٥)

على قائد اية طائرة مسجلة في المملكة قبل الانطلاق لرحلة معينة القيام بما يلي :-

أ . التأكد من امكان اتمام الرحلة بسلام طبقاً للقواعد والانظمة المقررة في هذا الشأن بما في ذلك الاجراءات البديلة اذا ما تعذر اتمام الرحلة وفقاً لما هو مقرر لها .

ب . دراسة دقيقة لما يتوفر من التقارير والتنبؤات الجوية السارية .

ك . التأكد من كمية الوقود اللازمة للرحلة .

مادة (٧٦)

أ . لا يجوز القاء او رمي أي شيء من الطائرة أثناء طيرانها الا في الحالات الاضطرارية

ب . لا يجوز لأي طائرة سحب طائرة أخرى ، او أي شيء آخر الا بتصريح مسبق من سلطات الطيران المدني .

ج . لا يجوز المهبوط بالمظلة دون تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني الا في الحالات الاضطرارية .

د . لا يجوز القيام بطيران بهلواني او باستعراض او تشكيل جوي فوق التجمعات السكانية الا بتصريح خطي من سلطات الطيران المدني .

هـ . يحظر التحليق باهمال او بزعونة على وجه يعرض حياة الآخرين او ممتلكاتهم للخطر .

ز . يحظر التحليق على مقربة من طائرة أخرى على وجه يشكل خطراً للتصادم معها او تعريض سلامتها للخطر .

ح . يحظر على أي شخص ان يقود طائرة او ان يعمل كأحد افراد طاقمها طالما هو تحت تأثير مسكر او مخدر او أي مادة أخرى تؤدي الى اضعاف قدرته على القيام بواجبه على الوجه الاكمل في كل الاحوال يحظر عليه تناول أي شيء من ذلك اثناء فترة عمله .

ط . تمنع الطائرات التي تطير بدون طيار من التحليق او العمل في اقليم المملكة الا بتصريح خطي مسبق من سلطات الطيران المدني .

وفي جميع الاحوال يجري استعمال الطائرات والمطارات طبقاً لقواعد الجو والحركة الجوية المقررة في هذا الشأن .

#### الفصل السادس

##### المطارات وحقوق الارتفاق الجوية

مادة (٧٧)

لا يجوز إنشاء واغداد المطارات في المملكة او استعمالها أو استثمارها الا بترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وتحديد تلك السلطات أنواع المطارات بما في ذلك المطارات الدولية بالاتفاق مع السلطات المختصة الأخرى .

مادة (٧٨)

تعتبر جميع المطارات والمنشآت والمباني والأسلاك والأجهزة والمعدات والمحطات الاسلاكية والسلكية

استعمالها في أي عمل من أعمال التخريب او العنف او التهديد اثناء الرحلة .

مادة (٨١)

أ . تستعمل الطائرات المطارات المعلن عنها وعليها مراعاة القوانين والقواعد والانظمة الخاصة بذلك ، ولا يجوز المهبوط في غير هذه المطارات الا في الحالات الاضطرارية أو بتصريح من سلطات الطيران المدني .

ب . على كبل طائرة داخلية الى القضاء الذي يعطو اقليم المملكة ان تهبط في مطار دولي معلن عنه في المملكة ، الا اذا كان مصرحاً لها بالمرور دون المهبوط .

ويجوز بتصريح من سلطات الطيران المدني اعفاء بعض الطائرات بسبب طبيعة عملياتها او لاعتبارات أخرى من التقيد بذلك ، على ان يحدد في هذا التصريح مطار المهبوط والاتباع والطريق والاشارة الواجب اتباعها .

ج . اذا اضطرت طائرة داخلية الى اقليم المملكة او خارجة منه او عابرة في القضاء الجوي الذي يعطوه للمهبوط خارج المطارات الدولية في المملكة ، فانه يصح على قائدها ان يحظر فوراً أقرب سلطة محلية وان يقدم سجل رحلات الطائرة او الاموال العام أو أي مستند آخر عند طلبه ، وفي هذه الحالة يحظر التسليح الطائرة او نقل حمولتها او العبأخرة ركابها للسكان الذي يهبط فيه قبل الحصول على تصريح من سلطات الطيران المدني واتخاذ الاجراءات المقررة .

والمطارات التابعة لسلطات الطيران المدني من المرافق العامة ، وتحتل سلطات الطيران المدني ادارتها وتشغيلها والاشراف عليها ووضع أنظمة العمل بها .

مادة (٧٩)

تشرف سلطات الطيران المدني على جميع العاملين في المطارات ايا كانت الجهة التي يتبعونها ، وذلك في كل الامور التي تكفل عدم الاختلال بالانظمة او التعليمات الخاصة بتلك المطارات وسير العمل فيها وتقر في سبيل ذلك التحقيق في المخالفات مباشرة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

مادة (٨٠)

تقوم سلطات الطيران المدني بالاشتراك مع السلطات المختصة الأخرى بوضع الانظمة والتعليمات واتخاذ مآثره ضرورياً لحفظ الامن بمطارات المملكة وضمان سلامة الطائرات والمساعدات الملاحية ، لما في سبيل ذلك ان تقوم بالاتي :-

أ . تنفيذ او منع دخول الافراد الى بعض المناطق في المطارات .

ب . التحقق من شخصية الافراد والمركبات التي تدخل المطار ومراقبتهم واستجواب من تشبك في أمره وتفتشه اذا ما تطلب الامر ذلك .

ج . تفتيش أي راكب يشتبه في حمله اسلحة او مواد قابلة للاشتعال أو أية مواد أخرى يمكن



## مادة ٨٢

تشمل حقوق ارتفاع خاصة تسمى حقوق ارتفاع جوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية وحسن عمل أجهزتها :-

أ. يمنع إقامة وإزالة أية مبان أو منشآت أو أغراس أو أية موانئ منها كان نوعها أو تحديد ارتفاعها ، وذلك في المناطق المجاورة للطارات ومنشآت الأجهزة الملاحة .

ب. يحد أو تثبتت الاسلاك أيا كان نوعها .

ج. بوضع علامات للارشاد من الموانئ التي تشكل خطرا على سلامة الملاحة الجوية .

## مادة ٨٣

تحدد سلطات الطيران المدني نظام ومدى عملها وفقا لما تقرره على ضوء احكام الاتفاقيات الدولية ، على ان تقوم السلطة بتعميم مبادئها لمرضى حقوق الارتفاق الجوية للبتضرين .

## مادة ٨٤

لا يجوز تشييد أي بناء أو إقامة أية جوية ، أو إجراء أي تغيير في طبيعة أو وجهة استعمال الأراضي الخاصة للارتفاع الا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني وجسب الشروط المقررة .

## مادة ٨٥

أ. لا يجوز إنشاء أية مفارة ضوئية أو لاسلكية الا بعد موافقة سلطات الطيران المدني .

ب. لسلطات الطيران المدني ازالة او تعديل جهاز ضوئي قد يحدث للتباس مع الاجهزة الضوئية المساعدة للملاحة الجوية ، كما لها فرض القيود اللازمة على المنشآت التي يتصاعد منها دخان أو أية مادة من شأنها ان تؤثر على الرؤية في جوار المطارات أو على تأمين سلامة الملاحة الجوية .

ج. على كل من يملك أو يستعمل تجهيزات كهربية أو منسات معدنة ثابتة أو بحركة ، من شأنها ان تحدث تداخلا يعرقل عمل الاجهزة اللاسلكية أو الاجهزة المساعدة للملاحة الجوية ، ان يتقيد بالتدابير التي تفيها له سلطات الطيران المدني لازالة هذا التداخل .

## مادة ٨٦

أ. تحدد سلطات الطيران المدني الرسوم للاستعمال العام ، أو اشغال جزء منها وكذلك مقابل تسهيلات الملاحة الجوية وأية خدمات أخرى تقدمها سلطات الطيران المدني ، بموجب أنظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

ب. تحدد الأنظمة المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة حالات الاعلاء والتخفيض من الرسوم المقررة .

الفصل السابع  
طاقم الطائرة والاجازات

## ماده ( ٨٧ )

يشترط فيمن يعمل عضوا في هيئة قيادة طائرة مسجلة في المملكة ان يكون حائزا على اجازة سارية المفعول تخوله الحق في القيام بواجباته صادرة عن سلطات الطيران المدني او معتمدة .

## مادة ( ٨٨ )

يشترط فيمن يعمل عضوا في هيئة قيادة طائرة تعمل في إقليم المملكة والقضاء الجوي الذي يملوه ان يكون حائزا على اجازة سارية المفعول طبقا للقوانين والقواعد والأنظمة المعمول بها لدى دولة التسجيل .

## مادة ( ٨٩ )

أ. تقوم سلطات الطيران المدني باصدار اجازات الطيران والاجازات الفنية الأخرى المتعلقة بجميع أعمال خدمات الطيران المدني ولما ان تضع شروط اصدارها أو امتدادها أو تجديدها على الاقل هذه الشروط بأي حال من المستوي المقرر دوليا .

ب. لسلطات الطيران المدني سحب أو ابقاء الاجازات المذكورة في الفقرة السابقة بعد ان تتأكد من ان طالب الاجازة مؤهل من حيث الخبرة والمهارة والسن والمستوى الصحي لاداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها . ولما ان تقوم تحقيقا لذلك ، بأجراء الاختبارات النظرية والعملية التي تقررهما في هذا الشأن .

ج. لسلطات الطيران المدني الحق في عدم اصدار أو تجديد أو تمديد مفعول أية اجازة ، طالما الحق في سحبها أو ابقائها . بعد اصدارها ، وذلك إذا ما تبين لها ان طالب هذه الاجازة او حائزها دون المستوى المطلوب ، أو اذا تخالف اي من احكامها

## القانون .

د . لايجوز لحائز اية اجازة ان يستمر في اداء الاعمال التي تخوله حق القيام بها اذا ما علم او توفّر لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بان حالته الصحية لايجعله صالحا للقيام بهذه الاعمال سواء بصفة مؤقتة او دائمة .

هـ . تعتبر اجازة الطيران موقوفة اذا ما اصاب حائزها :

١ . جرح يعرقله عن اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها ، أو  
٢ . مرض يمنعه من اداء الاعمال التي تخوله الاجازة حق القيام بها لمدة عشرين يوما فأكثر .  
وعلى حائز الاجازة او المشرع في مثل هذه الاحوال ان يحظر سلطات الطيران المدني كتابة بذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الكشف الطبي المقرر للاجازة التي يحملها .

## مادة ( ٩٠ )

يجوز لغير حائز الاجازة المطلوبة ان يعمل كطيار في طائرة مسجلة في المملكة لتلقي التدريب ، او اتمام الاختبار لغرض الحصول على اجازة طيران او تجديد اوتجديدها او تمديد مفعولها ، بشرط ان يكون قائد الطائرة حائزا للاجازة المطلوبة ، والا يوجد بالطائرة أثناء ذلك الا :

أ . شخص يعمل كاحد اعضاء هيئة قيادة الطائرة ، أو

ب . مراقب او منفش او منمن او أي شخص اخر تعتمد سلطات الطيران المدني .

يعني اصطلاح « الاجازة المطلوبة » الزاد في هذه المادة الاجازات والمؤهلات التي تخول حائزها الحق في اداء الاعمال التي سيقوم بها على هذه الطائرة في هذه الرحلة .

مادة (٩١)

أ. تصدر سلطات الطيران المدني اجازات صيانة هياكل الطائرات ومحركاتها ووحداتها واجهزتها الاسلاكية او أي جزء منها .

ب. على المتقدم للحصول على أي من هذه الاجازات ان يثبت ملأه السلطات حصوله على المؤهلات النظرية والعلمية المقررة وتوافر المعرفة والخبرة اللازمين ، كما ان عليه ان يجتاز الامتحانات والاختبارات التي تقررهما السلطات المذكورة .

ج. تحدد سلطات الطيران المدني الحقوق التي تخولها كل اجازة لحائزا ، وتضمن الاجازات المشار اليها صلاحيات حائز الاجازة ، بالنسبة لاصول وثائق الصيانة المختلفة ، مع تعيين طرازات الطائرات والجهزة ، والمعدات المتعلقة بها تلك الصلاحيات .

د. تحدد سلطات الطيران المدني شروط اصدار وتجديد او تمديد سريان مفعول الاجازات المشار اليها .

هـ. لسلطات الطيران المدني ان تعتمد أية اجازة صيانة طائرات ومحركاتها ووحداتها واجهزتها لاسلكية صادرة عن دول اخرى ويجوز ان يكون هذا الاعتماد مقيدا بشروط تقرها هذه السلطات .

مادة (٩٢)

على كل عضو في هيئة قيادة طائرة مسجلة في المملكة ، وكل شخص يقوم بالطيران لغرض الترفيه سنوياً لتعليم الطيران او انضمام الاختيارية او لاستصدار احدى اجازاته او تجديد ان يحفظ سجل طيران شخصي ، ويجب ان يتم اعتماد السجل وفيه يدون فيه من بيانات من سلطات الطيران المدني ، كما ويجب ان يحفظه لفترة لا تقل عن سنتين بتواريخ اخر تدوين به .

مادة (٩٣)

أ. لسلطات الطيران المدني ان تقر بالنسبة لجميع او بعض الرحلات اضافة عضو او اكثر في هيئة القيادة علاوة على التشكيل المقرر في شهادة صلاحية الطائرة للطيران .

ب. لا يجوز لأي عضو من اعضاء هيئة قيادة الطائرة ان يقوم بنفس الرحلة بواجبات عضوين او اكثر من اعضاء هيئة القيادة .

ج. لسلطات الطيران المدني ان تقصر وجود مضيفين جويين بالطائرة يحدد عددهم بتعليمات تصدرها هذه السلطات وذلك للقيام بأعمال متعلقة بسلامة وخدمة الركاب .

مادة (٩٤)

على المشترك ان يضع برامج تدريب اولية ودورية لاجضاء طاقم طائرته والمرحلين الجوهيين بما يضمن قيام كل منهم بواجباته على الوجه الصحيح ويجب ان تعتمد هذه البرامج من سلطات الطيران المدني

مادة (٩٥)

تحدد سلطات الطيران المدني الانظمة والتعليمات التي تحدد فيها اوقات الطيران وفترات الراحة لاجضاء طاقم الطائرة .

التي تحدد فيها اوقات الطيران وفترات الراحة لاجضاء طاقم الطائرة .

مادة (٩٦)

على المشترك ان يحفظ لكل عضو من اعضاء طاقم الطائرة سجل كامل دقيق ، موضحاً فيه اوقات الطيران وفترات العمل وقسا الانظمة والتعليمات التي تضعها سلطات الطيران المدني ، على ان يتم الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد انتهاء فترة عمل الطيران لكل عضو من اعضاء طاقم الطائرة .

مادة ٩٧

لا يجوز لأي شخص ان يخرب شخصاً اخر على الطيران لغرض اعداده للحصول على اجازة طيران او احدى مؤهلاته ، ما لم يكن القاسم بالتدريب حاصل على اجازة سارية المفعول صادرة او معتمدة من سلطات الطيران المدني تخوله العمل كمتد للفترة لاغراض التدريب والاحوال التي يقوم بالتدريب فيها .

مادة ٩٨

أ. لا يجوز لأي معهد او نادي او أية جهة اخرى مزاولة تعليم الطيران او التدريب على فنونه او ممارسة أي نشاط جوي اخر الا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني ويحق لهذه السلطات سحب هذا الترخيص في حالة مخالفة شروطه او مخالفة القوانين والانظمة المعمول بها .

ب. تصدر سلطات الطيران المدني التنظيمات والقواعد المتعلقة بكيفية مزاولة معاهد ونوادي الطيران لانشطتها .

القسم الثالث  
التقيل الجوي  
الفصل الأول

القوانين والانظمة الواجبة التطبيق ومجال تطبيقها

مادة ٩٩

على مستثمر أية طائرة مسجلة في المملكة وتعمل في النقل الجوي التجاري ان يرأسها في تشغيلها ما يلي : -

أ. بالنسبة للتشغيل في إقليم المملكة والفضاء الذي يحلوه ، تطبيق القوانين والانظمة الوطنية بالاضافة الى احكام اتفاقية شيكاغو وملاحقتها المعمول بها في المملكة .

ب. بالنسبة للتشغيل فوق اقاليم البحار ، تطبيق احكام اتفاقية شيكاغو وملاحقتها الا اذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلاً واحكاماً فتكون أولى بالتطبيق .

ج. بالنسبة للتشغيل في إقليم دولة اجنبية والفضاء الجوي الذي يحلوه ، تطبيق قوانين وانظمة الحركة الجوية المعمول بها في تلك الدولة ، الا اذا كانت أي من المواد الواردة في هذا الباب أكثر تفصيلاً واحكاماً فتكون الأولى بالتطبيق ولا تعارض مع القوانين والانظمة المعمول بها في تلك الدولة .

مادة ١٠٠

تطبق احكام هذا الباب في الاحوال التالية :  
أ. عمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والدولي ، المتكتم وغير المتكتم الذي يقوم بها مستثمر طائرة مسجلة في المملكة بنسأه على ترخيص سلطات الطيران المدني يخوله حق القيام بهذه العمليات .

ب. أي شخص يستخدم مستثمر يقوم بأي من عمليات النقل الجوي التجاري المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة .

ج. أي شخص على متن طائرة تعمل في أي من العمليات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة ١٠١

لسلطات الطيران المدني ان تعتمد الدخول في أي وقت إلى أي مكان يقع المستثمر للتفتيش ومراقبة تنفيذ مواصفات التشغيل والقوانين والانظمة والتعليمات الوطنية والدولية المعمول بها في المملكة ، ويكون لهذه السلطات الحق في إيقاف أي رحلة او خط جوي اذا ما رأت ان مستوى تشغيله دون المستوى المقرر .

الفصل الثاني

مواصفات التشغيل والرحلات التمهيدية

مادة ١٠٢

أ. لا يجوز للمستثمر ان يبدأ في تشغيل طائرته الا بعد الحصول على مواصفات تشغيل معتمدة من سلطات الطيران المدني وتحتوي هذه المواصفات على البنود التالية :

أ. الخطوط الجوية المصرح بها والطائرات المستخدمة في كل منها .

ب. الطرازات الاصلية والبنية المصرح بها ، الطريق الواجب اتباعه لكل خط جوي مصرح له .

ج. الحد الأدنى من كمية الوقود اللازم لكل رحلة .

د. الحد الأقصى من الوزن المصرح به للطائرة عند الإقلاع والهبوط في كل من المطارات المستعملة .

هـ. الحد الأدنى للاجهزة اللاسلكية والملاحية الواجب تجهيز الطائرة بها .

و. الحدود الدنيا للطقس لكل من المطارات المستعملة .

المستعملة .

لجنة صيانة الطيران



٨ . تشكيل هيئة قيادة كل طراز من الطائرات المستعملة لكل رحلة من رحلات الخطوط الجوية المصرح بها .

٩ . نظام ترحيل الطائرة ومخابعتها أثناء الرحلة .

١٠ . أي مواصفات أو تعليمات تقررها سلطات الطيران المدني اضافتها لضمان تأمين سلامة التشغيل وانتظامه .

ب . تكون هذه المواصفات جزءا من الترخيص الممنوح للمستثمر وتكون واجبة التطبيق .

مادة ١٠٣ . يقوم المستثمر باعداد مواصفات التشغيل بالنسبة لعملياته ويتقدم بها الى سلطات الطيران المدني .

ب . تقوم سلطات الطيران المدني بمراجعة هذه المواصفات للتأكد من تحقيقها لمستويات السلامة والانتظام والكفاءة المقررة ، وتعتمد بناء على ذلك هذه المواصفات .

ج . يجوز تعديل مواصفات التشغيل بناء على طلب المستثمر ، أو اذا ما زادت سلطات الطيران المدني ضرورة ذلك ضمانا لتحقيق المستوى المطلوب لسلامة التشغيل وانتظامه .

مادة ١٠٤ . على المستثمر أن يوفر نسخا كافية من مواصفات التشغيل المعتمدة الخاصة بعملياته ، طبقا لآخر تعديلاته ، في كل من مكاتب عملياته الرئيسية وأن يحيط موظفيه المختصين عليها ، ويدخل في أدلته محتويات هذه المواصفات .

مادة ١٠٥ . لا يجوز مخالفة مواصفات التشغيل المعتمدة إلا في الحالات الاستثنائية وفي تلك الحالات يكون على مستثمر الطائرة وقائدها تقديم تقرير بذلك الى سلطات الطيران المدني في أقرب فرصة ممكنة .

مادة ١٠٦ . لا يجوز للمستثمر تشغيل خط جوي جديد ، أو تجديد خط قائم ، فإن إجراء رحلة أو رحلات تهيئية ، يؤكد بها لسلطات الطيران المدني كفاءة التشغيل وسلامتها طبقا لاحتكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بهتفاه ، ولهذا السلطات اذا ما اقتضت ظروف الظروف المطلوبة أن تصدر الترخيص اللازم .

ب . لا يجوز للمستثمر أن يحمل على متن طائرة أشخاص أثناء الرحلات التهيئية بخلاف الأشخاص اللازمين لتشغيلها ، ومن تمتددهم سلطات الطيران المدني ، ويجوز له حمل بريد أو بضائع أثناء هذه الرحلات .

ج . لسلطات الطيران المدني أن تعفي المستثمر من القيام بأية رحلة تهيئية ، اذا كان لديها من المعلومات والأسباب ما يؤكد لها عدم الحاجة إليها ، وفي هذه الحالة ، تتم الرحلة أو الرحلات الأولى طبقا لأية شروط قد تضعها هذه السلطات بالنسبة لهذه الرحلات .

#### الفصل الثالث أدلة التشغيل

مادة ١٠٧ . على المستثمر أن يصدر دليلا للعمليات ليستعمله ويسترشده به الطيارون وموظفو العمليات ، ويحدد به واجباتهم ومسؤولياتهم يساعدهم على القيام بأعمالهم بما يضمن سلامة التشغيل ، ويجب أن يصدر هذا الدليل بصورة يسهل الرجوع إليه وتعديله وتؤرخ كل صفحة من صفحاته بتاريخ إصدارها .

ولا يجوز أن يشتمل الدليل على أية معلومات أو تعليمات تتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بوجبه أو مع الأنظمة الدولية المعمول بها في المملكة أو التي تصدرها سلطات الطيران المدني والتي تشتملها مواصفات التشغيل الخاصة بعمليات المستثمر .

ب . يجوز أن يصدر دليل العمليات في جزئين منفصلين أو أكثر حسبما يراه المستثمر مناسبا لتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات بين موظفيه .

مادة ١٠٨ . يجب أن يحتوي دليل العمليات على ما يلي :  
١ . تعليمات تحدد مسؤولية موظفي العمليات المتعلقة بشؤون عمليات الطيران .

ب . تشكيل هيئة قيادة الطائرة لكل رحلة على كلفة الخطوط الجوية المصرية بما فيها تعيين ترتيب تسلسل القيادة .

ج . قواعد وإجراءات ترحيل الطائرات وحماية الرحلات ومراقبة تعديلاتها .

د . حدود الصولة المخرج بها للأفلاج أو الهبوط أو أثناء الطيران .

ب . انقسام الترحيل والصيانة والتحميل وتزويد الطائرة بالوقود .  
ج . أعضاء هيئة القيادة .  
د . سلطات الطيران المدني .

مادة ١١٠ . على المستثمر أن يصدر دليلا لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها يحتوي على المعلومات التي تظم الطيارين والمهندسين الجويين للقيام بواجباتهم على هذا الطراز على مستوى السلامة المطلوب سواء في الظروف العادية أو الطارئة .

ويجب أن يتضمن هذا الدليل معلومات عن الطائرة ومحركاتها وأجهزتها ومعداتها وطريق تشغيلها وأدائها والحدود المقررة في هذا الشأن .

مادة ١١١ . على المستثمر أن يرسل الى سلطات الطيران المدني نسخا من دليل عملياته ودليل الطائرة لكل طراز من الطائرات التي يقوم بتشغيلها وأية تعديلات خاصة بأي من هذه الأدلة ، وذلك قبل التاريخ المحدد لسريان مفعولها بما لا يقل عن خمسة عشر يوما وبطول هذا التاريخ تعتبر هذه الأدلة أو تعديلاتها معتدة ويسري مفعولها ، ما لم تعترض سلطات الطيران المدني على أي من محتوياتها ضمانا لسلامة الطائرة ، الأشخاص ، الأموال التي تحملها لسلامة الطائرة ، وكفاءة وانتظام الملاحة الجوية ، وفي حالة وجود مثل هذا الاعتراض ، يقوم المستثمر بإدخال أية تعديلات أو إضافات لمعالجة أسباب الاعتراض .

#### الفصل الرابع النقل الجوي التجاري والأعمال الجوية

مادة ١١٢ . تقوم سلطات الطيران المدني برسم سياسة النقل الجوي التجاري في المملكة والإشراف عليه ، بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد القومي وتقوم هذه السلطات في سبيل ذلك بما يلي : -

١ . مفاوضات الدول الأجنبية لمعد اتفاقيات النقل الجوي المنظم وغير المنظم وأية اتفاقيات أخرى لها صلة بالنقل الجوي الدولي والأمم المتحدة .

ب . تملك المملكة اتجاه المنظمات الدولية والمصرية التي تبنى بشؤون الطيران المدني والنقل الجوي .

هـ . إجراءات الطوارئ أثناء الطيران ومسؤولية كل عضو من طاقم الطائرة .  
و . الارتفاعات الدنيا للطيران على كل خط جوي يجري تسييره وكذلك طريقة تحديد هذه الارتفاعات بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .

ز . الحدود الدنيا للطقس لكل مطار على الخطوط الجوية التي يجري تسييرها والتسيير يحتل أن تستخدم كمطار أصلي أو بديل أو في حالة الطوارئ ، وكذلك طريقة تحديد الحدود الدنيا للطقس بالنسبة للرحلات غير المنتظمة .

ح . الأحوال التي يجب فيها الانسحاب اللاسلكي .

ط . قائمة بالأجهزة اللاسلكية التي يجب تجهيز الطائرة بها .

ي . تعليمات محددة حول طريقة حساب كميات الوقود والزيوت التي يجب حملها بالنسبة لكل خط جوي ، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع ظروف التشغيل بما فيها احتمال توقف محرك أو أكثر أثناء الطريق .

ك . دليل طريق لكل خط جوي يجري تسييره ، يتضمن معلومات مفصلة تتعلق بتسهيلات الاتصالات والمساعدات الملاحية والطائرات والأجارات الواجب اتباعها أثناء الطيران ، وأية معلومات أخرى يراها المستثمر ضرورية لحسن سير العمليات الجوية .

ل . الشروط التي تقتضي إستخدام الأكسجين في الطائرة .

م . الإجراءات الواجب اتباعها في حالة مشادة عند الطائرة لحادث .

ن . برامج تدريب أعضاء طاقم الطائرة شاملة مختلف أعمالهم على الأرض وفي الجو وفي أحوال الطوارئ .

س . أوقات العمل وفترات الطيران والراحة لطاقم الطائرة .

ش . إجراءات تزويد الطائرة بالوقود ، وحمايتها من الحريق ، ومراقبة حماية الركاب أثناء ذلك .

مادة ١٠٩ . على المستثمر أن يورع نسخا من دليل عملياته وتعديلاته ، أو بعض أجزاءه ونقائسها لمقتضيات العمل ، على الجهات التالية : -

١ . مكاتب عملياته الرئيسية .

لجنة صيانة الأصول

ج . الاشتراك والاشراف على المباحثات التي تجري بين مؤسسات النقل الجوي الوطنية والمؤسسات الأجنبية لمعد اتفاقيات أو إجراء ترتيبات تتعلق بالاستثمار المشترك ، أو أية عمليات تجارية أو فنية ، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي تحددها هذه السلطات .

د . الاشراف على نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية ، واصدار تراخيص التشغيل اللازمة لها ، والموافقة على إنشاء أو تعديل أو إلغاء أي خط من خطوطها الجوية أو تعديل عدد الرحلات وذلك طبقا للقواعد التي تصدرها سلطات الطيران المدني في هذا الشأن .

هـ . الاشراف على نشاط النقل الجوي التجاري الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية في المملكة واصدار تراخيص التشغيل والتصاريح اللازمة لها ومراقبة ممارسة هذه المؤسسات لحقوق النقل الجوي الممنوحة لها ، ولها في سبيل ذلك التفيش على مكاتب هذه المؤسسات والاطلاع على المستندات والوثائق اللازمة .

و . التصريح لمؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية بتسيير رحلات غير منتظمة من وإلى إقليم المملكة .

ز . الموافقة على اعتماد اجور النقل الجوي الداخلي والدولي المنتظم وغير المنتظم ومراقبة تطبيقها .

ح . على مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية الالتزام بما تصدره سلطات الطيران المدني من تعليمات ونظميات واوامر حكومية متعلقة بما يلي :-

١ . اجور واسعار النقل الجوي سواء بخصمها أو بزيادتها .  
٢ . الشروط الاجرى المرتبطة بهذا الامر ونوعية التشغيل .  
٣ . بطاقات السفر المجانية أو المخفضة .

ط . وقف أو تغيير نشاط النقل الجوي الذي تقوم به المؤسسات الوطنية أو الأجنبية إذا خالفت أي منها الشروط الواردة في تراخيص التشغيل أو التصاريح الممنوحة لها أو احكام الاتفاقيات الثنائية أو الجاهية المبرمة مع الدول الأجنبية أو أي من احكام هذا القانون وتوزيع العقوبات المقررة .

## مادة ١١٣ .

على مؤسسات النقل الجوي الوطنية مراعاة تنفيذ السياسة التي ترسمها سلطات الطيران المدني لتنشيط وتطوير النقل الجوي التجاري في المملكة .

## مادة ١١٤ .

لا يجوز لأي جهة في المملكة عقد اتفاقيات أو إجراء ترتيبات أو اتخاذ إجراءات تتعلق بتبادل أو منح حقوق النقل الجوي التجارية مع أية جهة اجنبية الا عن طريق سلطات الطيران المدني .

## مادة ١١٥ .

١ . مع مراعاة ما تقتضيه به احكام اتفاقية شيكاغو والاتفاقيات الدولية الأخرى المنضمة اليها المملكة لا يجوز القيام بالنقل الجوي التجاري داخل المملكة أو خارجها الا بواسطة الدولة نفسها أو عن طريق المؤسسات التي تملكها أو التي ترخص لها بذلك .

ب . لا يجوز القيام بأي أعمال جوية أو أية خدمات أرضية للطيران الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من سلطات الطيران المدني .

ج . لا يجوز فتح أي مكتب لمؤسسات النقل الجوي الأجنبية بإقليم المملكة الا استنادا لاتفاقية ثنائية للنقل الجوي أو بترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

د . لا يجوز تشغيل أي مؤسسة نقل جوي اجنبية في إقليم المملكة سواء عن طريق الوكالة العامة أو غيرها الا استنادا لاتفاقية ثنائية أو بترخيص من سلطات الطيران المدني وفي حدود ذلك الترخيص .

هـ . تسجل جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية العاملة أو غير العاملة أو المقيم في المملكة لدى وزارة الصناعة والتجارة .  
و . تعدد سلطات الطيران المدني شروط منح وسحب التراخيص المشار اليها في البنود السابقة والتعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ز . تضع سلطات الطيران المدني القواعد المتعلقة بعمليات النقل الجوي وتشغيلاته والشروط المتعلقة به .

## مادة ١١٦ .

لا يجوز للطائرات الأجنبية القيام بنقل الركاب أو البريد أو البضائع بين نقطتين واقعتين في إقليم المملكة ، الا أنه يجوز لتسليطات الطيران المدني

التصريح بمثل هذا النقل في الحالات التي يقررها الصالح العام .

## مادة ١١٧ .

على مؤسسات النقل الجوي الوطنية ، قبل افتتاح أي خط جوي ترغب في تشغيله ، القيام بدراسة اقتصادية وفنية كاملة لهذا الخط وعرض النتيجة على سلطات الطيران المدني التي لها ان تقرها أو تعدلها أو ترفضها .

## مادة ١١٨ .

على جميع مؤسسات النقل الجوي الوطنية والاجنبية تزويد سلطات الطيران المدني بجميع ما تطلبه من معلومات واحصائيات تتعلق باستغلال خطوطها الجوية .

## الفصل الخامس

## احكام نقل البريد الجوي

## مادة ١١٩ .

١ . تشرف سلطات البريد المختصة على نقل البريد الجوي وذلك مع مراعاة احكام اتفاقيات النقل الجوي الثنائية والتراخيص الصادرة بذلك .

ب . تطبق القوانين المعمول بها في البريد السطحي على نقل البريد الجوي ما لم ينص على خلاف ذلك .

ج . تراسى احكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبريد الجوي المنضمة اليها المملكة .

مادة ١٢٠ .  
على النقل الجوي ان يقوم بنقل البريد المخصص له من قبل سلطات البريد ، وفقا للقواعد البريد والنقل المقررة في هذا الشأن على ان تكون للترتيب التالي :-

١ . المسافرين بالاضافة الى ابعثتهم .  
ب . البريد .  
ج . الايعة غير المرافقة .  
د . البضائع .

## مادة ١٢١ .

١ . يجوز تفيش البريد الجوي أو الطرود المرسله عن طريق الجو اذا ما قام شك في احتواء أي منها على مواد تهدد سلامة الطائرة أو سلامة الركاب .

ب . لا يجوز نقل أي بريد جوي أو طرود مرسله عن طريق الجو ما لم يكن قد تم استلامها وفقا للاجراءات البريدية المقررة .

## الفصل السادس

## احكام نقل الركاب والبضائع

## مادة ١٢٢ .

١ . تطبق احكام ( اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي ) الموقعة في وارسو بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ والاتفاقيات الأخرى المتعلقة والكملة لها ، والمنضمة اليها المملكة على نقل الأشخاص والامتنعة والبضائع بطريق الجو .

## مادة ١٢٣ .

لا يكون الناقل مسؤولا اتجاه الشاحنين والمرسل اليهم عن إلغاء البضائع المشحونة أثناء الطيران ، لاسباب تتعلق بسلامة الطائرة شريطة ان يكون الناقل وتابعه قد اتخذوا جميع التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو كان اتخاذها مستحيلا عليهم .

## مادة ١٢٤ .

لا يكون الناقل مسؤولا اذا اضطر قائد الطائرة لانزال أي راكب يخل بالنظام فيها أو يمكن ان يشكل خطرا على سلامة الطائرة أو ركبها .

## مادة ١٢٥ .

١ . على الناقل الوطني أو الاجنبي التحقق من استيفاء الركاب للمستندات والوثائق اللازمة لدخولهم الى المملكة أو خروجهم منها الى المطار المقصود والا فانه يتحمل ما قد ينجم من قصره .  
ب . تسري احكام الفقرة السابقة على النقل الجوي الداخلي منذ الانقضاء .

## الفصل السابع

## الاضرار التي تسببها الطائرات للغير

## على سطح الارض

## مادة ١٢٦ .

لكل من اصاب بضرر على سطح الارض الحق في التعويض اذا ما ثبت ان الضرر قد نشأ من طائرة في حالة طيران ، وتعتبر الطائرة في حالة طيران منذ اللحظة التي يبدأ فيها استخدام القوة المحركة بغرض الاقلاع المدني حتى اللحظة التي يتم فيها الهبوط .  
لها فيما يتعلق بالركبات الاخرى من الهواء ، فان حالة الطيران تبدأ منذ لحظة انقضاءها من الارض حتى لحظة تثبيتها عليها .



مادة ١٢٧  
مستثمر الطائرة مسؤولاً عن التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة ويعتبر المالك أو المستأجر المسجلة باسمه الطائرة مستثمراً لها .

مادة ١٢٨  
مستثمر الطائرة مسؤولاً بالتضامن بالتعويض عن أي ضرر مع من استعملها بغير رضاه ما لم يثبت أنه اتخذ الحيطة والحذر اللازمين .

مادة ١٢٩  
١ . لا يلتزم الشخص الذي يعتبر مسؤولاً وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتعويض إذا نتج الضرر مباشرة من نزاع مسلح أو اضطرابات داخلية ، أو من جراء منع هذا الشخص من استعمال الطائرة بأمر من السلطات العامة .  
ب . إذا ثبت أن الضرر ناجم عن خطأ أو إهمال أو إعتنا ارتكبه المضرر أو أي من تابعيه أو وكلائه .

ج . لا يجوز الإهمال أو التخفيف من المسؤولية عن خطأ ارتكبه أي من تابعي أو وكلاء المضرر ، إذا ثبت هذا الأخير أنهم كانوا يعملون خارج حدود صلاحياتهم .

مادة ١٣٠  
١ . إذا نشأ ضرر للغير على سطح الأرض يستحق عنه التعويض ، من جراء تصادم طائرتين أو أكثر في حالة طيران ، أو بسبب إلقاء أحداهما سيراً أخرى ، أو إذا نشأ مثل هذا الضرر من طائرتين أو أكثر معاً ، فيعتبر كل طائرة متسببة في وقوع الضرر ، ويكون مسئول كل منهما مسؤولاً بالتضامن عن التعويض وفقاً لأحكام هذا الفصل .

مادة ١٣١  
١ . يحدد الحد الأقصى للتعويض عن تسبب الإضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض في إقليم المملكة على ضوء الاتفاقية الدولية المتعلقة بهذا الشأن والتي تكون المملكة طرفاً فيها .

ب . تكون مسؤولية المستثمر عن التعويض وفقاً لأحكام هذا الفصل غير محدودة إذا ثبت أن المضرر قد نجم عن فعل أو إعتنا من قبل المستثمر أو تابعيه أو وكلائه يحمل عنه وقوع الضرر .

ويشترط في حالة وقوع الفعل أو الإعتنا من قبل التابعين أو الوكلاء أن يثبت أنهم كانوا يمارسون وظائفهم في حدود اختصاصهم .

ج . إذا استولى شخص على طائرة بطريق غير مشروعة واستعملها دون رضاه من له حق استعمالها كانت مسؤوليته في التعويض غير محدودة .

مادة ١٣٢  
إذا تعدد المسؤولون عن الضرر وفقاً لأحكام هذا الفصل فليس للتقريرون الحق في تعويض يزيد من التعويض الذي يجوز الحكم به على مسؤول واحد .

مادة ١٣٣  
١ . إذا تجاوز مبلغ التعويضات الحد الأقصى للتعويض المقرر في المادة ١٣١ فقرة ١ ، تطبق القواعد الآتية ، وذلك مع مراعاة أن المسؤولية من الوفاة أو الإصابات لا يجوز أن تتجاوز الحدود المئوية لها من كل شخص توفي أو أصيب : -

١ . إذا تعلق التعويضات بحالات وفاة أو إصابات بدنية وحدها ، أو تعلق التعويضات بإضرار بأموال وحدها ، تخفف هذه التعويضات تخفيفاً يتناسب مع المبالغ المخصصة لكل منها .  
٢ . إذا تعلق التعويضات بحالات وفاة وإصابات بدنية وإضرار بأموال معاً في وقت واحد ، يخصص نصف المبلغ الإجمالي المخصص للتوزيع لتعويض جالتي الوفاة والإصابات البدنية على أن يكون لذلك الأفضلية وإذا تبين عدم كفايته يوزع توزيعاً نسبياً بين جالتي الحالات .

ب . أما النصف الآخر فيوزع باقي المبلغ الإجمالي المخصص للتوزيع توزيعاً نسبياً بين حالات الإضرار التي أصابت الأموال على أنه إذا ما بقي منه شيئاً أضيف النصف الأول المخصص لتعويض جالتي الوفاة والإصابات البدنية .

مادة ١٣٤  
تقام دعاوى التعويض عن الإضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض في المملكة ، أمام محكمة مكان وقوع الحادث ، أو مكان إقامة المدعي عليه أو المركز الرئيسي لإعماله .

من المؤمن تفتت اجراء التأمين وفقاً للأحكام المقررة في هذا الفصل ، وكذلك شهادة تفتت بلائمة صادرة عن السلطة المختصة في الدولة المسجلة عليها الطائرة أو في الدولة التي يكون فيها على إقامة المؤمن والمركز الرئيسي لإعماله . ويمكن الاستعانة من قبل الشهادات المشار إليها على متن الطائرة بأبداع صور متعددة منها لدى سلطات الطيران المدني .

#### القسم الرابع حوادث الطائرات الفصل الأول

واجبات السلطات المحلية وصلاحيات سلطات الطيران المدني

مادة ١٣٩  
على السلطات المحلية عند وقوع حادث لطائرة في منطقة اختصاصها أن تخطر سلطات الطيران المدني به فوراً ، وتجمع أفلاماً وتحافظ عليها وعلى أجزائها وجميع موجودات أو حطابها حتى وصول مندوبي تلك السلطات ومندوبي تعاليمهم في هذا الشأن .

مادة ١٤٠  
تقوم سلطات الطيران المدني بالتحقيق الفعلي في الحوادث التي تقع للطائرات المدنية في الحوادث التي تقع للطائرات المدنية في إقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يملؤه ، وفي المملكة في أعالي البحار ، وعليها في سبيل ذلك : -

١ . وضع نظام التحقيق وتشكيل لجانه والقواعد الواجب اتباعها لإجراء التحقيق في هذه الحوادث ، واستصدار القرارات بشأنها وطريقة الإخطار عنها وكيفية إزالته وإتاحتها ووضع القواعد الأخرى التي يجب على الجهات المختصة والطيارين وغيرهم اتباعها عند وقوع مثل هذه الحوادث .

ب . تقديم تقرير عن الحادث والظروف المتعلقة بكل حادث وإبلاغ الاستخبارات وتلحقه التحقيق بالصورة والصيغة اللتين تلتزمان والمصالح المتبنين .

ج . وضع التوصيات اللازمة لمنع تكرار وقوع الحوادث لتأمين سلامة الطيران مستقبلاً .

مادة ١٣٥  
تسقط دعاوى التعويض عن الإضرار التي تسببها الطائرات للغير على سطح الأرض بانتفاء سنتين من تاريخ وقوع الحادث وفي حالات انقطاع التقادم ، لا تقبل هذه الدعاوى بعد انتفاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث .

#### الفصل الثامن التضامات اللازمة لتغطية المسؤوليات المتعلقة باستثمار الطائرات

مادة ١٣٦  
١ . مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا الفصل على كل مستثمر لطائرة تعمل في إقليم المملكة والفضاء الجوي الذي يملؤه أن يؤمن وذلك لتغطية مسؤولية من الإضرار التي تسبب الركاب والأمتعة والبضائع التي تكون على متن الطائرة والأشخاص والأموال على سطح الأرض من أن يشمل التأمين جميع مستخدمي المعرضين لمخاطر الطيران .

ب . يجري التبين المنصوص عليه في هذه المادة لدى مؤمن مرخص له بزاولة التأمين بمقتضى قوانين الدولة المسجلة فيها الطائرة .

مادة ١٣٧  
يجوز الاستعانة عن التأمين المنصوص عليه في المادة ( ١٣٦ ) بأحد الضمانات التالية : -  
١ . إيداع تأمين تعدي في خزانة الدولة المسجلة فيها الطائرة أو مصرف مرخص له بذلك بقا .

ب . تقديم كفالة من بنك مرخص له بذلك من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تحقق هذه الدولة من ملائمة من الوثائق بالترابطة .  
ج . تقديم كفالة من الدولة المسجلة فيها الطائرة بشرط أن تعهد هذه الدولة بدفع التبعات المالية حاصلة فضائية عند النزاع حول تلك الكفالة .

د . وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة يجب أن تكون الضمانات السابقة هي الحدود التي تقررها سلطات الطيران المدني على ضوء الاتفاقيات الدولية .

مادة ١٣٨  
على كل طائرة تعمل في إقليم المملكة أو الفضاء الجوي الذي يملؤه ، قبل شهادة صانعة

مادة ١٤١  
تتولى سلطات الطيران المدني تشكيل لجان التحقيق في حوادث الطائرات . على ألا يقل عدد أعضاء لجنة التحقيق من ثلاثة ويجوز لها بناء على طلب اللجنة ، الاستعانة بدوي الخبرة الخاصة سواء كانوا من داخل البلاد أو خارجها للاشتراك في التحقيق بصفة استشارية ، وتحمل هذه السلطات بدل انتقلهم ومكافاتهم .

مادة ١٤٢  
لأعضاء لجان التحقيق في حوادث الطائرات الحق في دخول مكان الحادث والأماكن الأخرى التي يفيد التحقيق وتفتيشها وأجراء المألفات ، والإطلاع على المستندات والسجلات والمراجع والرسومات والأوراق والتحقق على ما يهم التحقيق منها ، واستعانة الأشخاص واستجواب الشهود وتكليفهم بتقديم ما لديهم من معلومات وأوراق أو أشياء يراها اللجنة ضرورية لإظهار الحقيقة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الطائرة أو حطائها وحمولتها وأجزائها ونقلها كلها أو بعضها لأجراء الاختبارات اللازمة عليها .

مادة ١٤٣  
يسمح لجنل من كل من الدولة الصانعة والدولة المسجلة فيها الطائرة موضوع الحادث بحضور التحقيق بصفة مراقب وله أن يستعين بمن يشاء من المهندسين الفنيين .

مادة ١٤٤  
على سلطات الأمن والجهات الإدارية كل في اختصاصه تسهيل أعمال لجان التحقيق وتزويدها بجميع الأوراق الرسمية المتعلقة بالحادث وتفيد ما يصدر عن لجان التحقيق من تعليمات تيسر لها أداء أعمالها .

مادة ١٤٥  
١ . ترفع لجنة التحقيق تقريرها عن الحادث وأسماءه والتلويح التي أضافت به إلى سلطات الطيران المدني ، ويبلغ التقرير وتجهزته إلى الدولة المسجلة فيها الطائرة ويحق لكل من صانعي الطائرة وبالكبار واستطروها وشايفيها والمفتبرين من الحادث الجصول على نسخة من التقرير .

ب . يعبر التقرير النهائي الذي تضمه لجنة التحقيق في حوادث الطائرات من ناحية الإطلاع الدولية فيه من جهة ما لم يثبت حادثة

مادة ١٤٦  
لسلطات الطيران المدني إعادة التحقيق في حوادث الطائرات إذا ظهرت أدلة جديدة هامة تؤثر في النتيجة التي وصل إليها التحقيق .

مادة ١٤٧  
١ . إذا وقع حادث لطائرة عسكرية وأخرى مدنية في إقليم المملكة ، تشكل لجنة تحقيق تضم ممثلاً منساونيا من ممثلي سلطات الطيران المدني وسلطات الطيران العسكري .

ب . تطبيق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على حوادث الطائرات المدنية في المناطق والمطارات العسكرية .

#### الفصل الثاني البحث والانتقال

مادة ١٤٨  
يقصد بالبحث والانتقال لغايات هذا القانون كل معونة تقدم للطائرة وو بمجرد الاعلان في حال تعرضها لحادث أو يهددها خطر أو مصوبات أو أي خوف على سلامتها ويشمل ذلك المعونة التي تقدم لن على مقها .

مادة ١٤٩  
١ . تحدد سلطات الطيران المدني مناطق البحث والانتقال والمسؤولية عنها الدولة ، وتعين مراكز لتفسيق أعمال البحث والانتقال فيها بما يتناسب ويتطابق وتنظمة الطيران المدني الدولية .

ب . تنظم سلطات الطيران المدني ، بالاشتراك مع الجهات المختصة وحدات الانتقال في المملكة بحيث تكون على استعداد دائم للعمل طبقا للخطة الموضوعة .

ج . تتخذ سلطات الطيران المدني الترتيبات اللازمة للتفسيق والتعاون مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة منها وذلك فيما يتعلق بالبحث والانتقال .

مادة ١٥٠  
لا يجوز لأي شخص الامتناع عن تقديم أية معونة للبحث والانتقال تكون في مقتوره ، حتى طلبت السلطات المختصة منه ذلك ، وكانت طبيعة عمله تمكنه من تقديم كل هذه المعونة .

مادة ١٥١  
لا يجوز لأي شخص تخريب أي جزء أو قطعة من أجزاء الطائرة المكتوبة أو تشويه أي أثر من أثر الحادث إلا إذا كان ذلك ضروريا لإبصار الانتقل ، أو بتصريح من سلطات الطيران المدني .

وعلى وحدات البحث والانتقال والحراسة مراعاة تنفيذ ذلك حتى استكمال المعلومات الضرورية للتحقيق في الحادث .

مادة ١٥٢  
١ . كل معونة بحث وانتقال تقدم من قبل الأشخاص وفقا لاحكام هذا الباب تعطي الحق في استرداد النفقات الناتجة عن عمليات المعونة ، وفي التعويض عن الأضرار التي وقعت أثناء تلك العمليات ، أو كات نتيجة مباشرة لها .

ب . لا يجوز أن تزيد النفقات والتعويضات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة عن قيمة الطائرة قبل وقوع الحادث مباشرة .

مادة ١٥٣  
١ . كل من انتقد شخص أو أكثر في أي حادث من حوادث الطيران يستحق مكافأة مالية ضمن الحد الأقصى الذي تقرره سلطات الطيران المدني .

ب . إذا قدمت معونة البحث والانتقال بواسطة عدة طائرات أو عدة أشخاص وتجاوز مجموع المكافآت المستحقة الحد الأقصى المقرر في السابق تنخفض المكافآت بنسبة عدد الأشخاص الذين تم انتقادهم .

ج . تحدد سلطات الطيران المدني الحد الأقصى للمكافآت المذكورة .

مادة ١٥٤  
كل من قام بانتقال أي طائرة أو أموال على مقها أو اشترك في ذلك الانتقال يستحق مكافأة مالية بالاعتماد على نفقات أخرى يستحقها بمقتضى احكام هذا القانون ، وذلك على ضوء المضاربات التالية : -

١ . الفلاح الذي أحرزه ذلك الشخص والجهد الذي بذله .

ب . الصعوبات التي تعرض لها والوقت الذي استغرقته المعونة .

ج . على أن لا يتجاوز قيمة الطائرة والأموال التي تم انتقادها .

مادة ١٥٥  
تدخل ضمن الأموال ، بالمعنى المتسود في هذا الفصل الإقتنيات التي يجري نقلها ونقلا لنظمة والعمليات البريد .

مادة ١٥٦  
يلتزم مستشار الطائرة الممانة بدفع نفقات معونة البحث والانتقال والتعويضات والمكافآت المستحقة بمقتضى احكام هذا القانون .

مادة ١٥٧  
تسمح السلطات المختصة للأشخاص والطائرات التي تقوم بعمليات البحث والانتقال بدخول أية منطقة محمية ، إذا كانت الطائرة في تلك المنطقة ، على أن تجري هذه العمليات تحت إشراف السلطات المختصة .

مادة ١٥٨  
تختص محكمة بكن وقوع الحادث بالدموي الوطنية في حالة وقوع الحادث في أملي البحار الناشئة عن البحث والانتقال وتختص المحاكم أو في مكان غير خاضع لسيادة أية دولة وذلك في الحالات التالية : -

١ . إذا كانت الطائرة التي تم البحث منها وانتقادها مسجلة في المملكة .

ب . إذا كان المدني من رعايا المملكة .

مادة ١٥٩  
تسقط الدعاوي الناشئة عن البحث والانتقال باقضاء سلقين من تاريخ الانتهاء من البحث والانتقال ، وفي حالة انقطاع التقادم لا تعيبل هذه الدعاوي بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ الانتهاء من البحث والانتقال .

#### القسم الخامس

الجرائم والأعمال التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني

#### الفصل الأول

الاعتداء على سلامة الطيران المدني ومشتايبه

مادة ١٦٠  
١ . يعاقب بالاشغال الشاقة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من ارتكب الأعمال التالية :

١ . القيام بعمل من أعمال القتل ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران ، إذا كان من شأن هذا العمل تعريض سلامة الطائرة للخطر .

٢ . أحداث تلك في طائرة في الخدمة مما يعرض سلامتها للخطر .



ب . تعتبر أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جريمة تامة سواء كان الفعل المؤلف لها تالما أو ناقصا ومثروما فيه .

١ . تعتبر الطائرة في حالة طيران في أي وقت منذ اللحظة التي يتم فيها إغلاق جميع أبوابها الخارجية بعد صعود الركاب تحت الطائرة التي يتم فيها فتح أي من هذه الأبواب من أجل مقابلة ركابها ، وفي حالة الهبوط الاضطرابي . يعتبر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتى يتوصل إلى السلطات المختصة مسؤوليتها عن الطائرة وما على عنها من الأشخاص أو أوبال .

بـ، تحوير الطائر في الخدمة بقدر ابعاد الطائرة للطيران بواسطة مجال الخدمة الارضية او بواسطة طاقم الطائرة. للقيام برحلة معينة حتى يفسى اربع وعشرين بنجاسة على اي حيوط الطائرة وعلى اي حال : بعد فترة الخدمة لتناول كل طائرة اربعة تحويرات الطائرة في حالة طيران على التوجه الحد في الارتفاع السليم في هذه الحالة

حرائم الاستيلاء في المشروع ملهى  
الطائرات

مسألة ١٦٢ بعد ارتكاب الجريمة كل شخص يقوم وهو على متن طائرة في حالة طيران بفعل من الأفعال التالية :

١٠. القيام بكون حق مشروع ، بالقوة أو بالتهديد باستعمال القوة أو بأي صورة من صور الاكراه ، بالاستعانة بولي الطائفة أو السليطنة على تنفيذها ، أو الشروع في ارتكاب اي من هذه

ب. الاشتراك مع أي شخص ارتكب أو  
شروع في ارتكاب أي من الأفعال المبينة فيها في  
الفقرة السابقة.

### الفصل الثالث

## ١٦٤ ملّة

يجوز لعائد الطائرة ، إذا اعتقد للاسباب  
معتقولة أن شخصا قد ارتكب أو شرع في ارتكاب  
أحدى الجرائم المخصوص عليها في هذا القسم أو  
أي فعل يعتقد أنه يعرض سلامة الطائرة للخطر  
أن يتخذ تجاه ذلك الشخص التدابير الضرورية  
والعقائبة بما فيها قيد الحرية ويجوز له أن يأمر  
بإلقاء أعضاء الطائرة أو أن يأذن لهم بمعاونته  
بذلك ، كما يجوز له أن يجلب تلك المكونة من  
الركاب أو أن يأذن لهم بها ، إلا أنه لا يجوز  
له إصالحهم على ذلك .

١ . لعائد الطائرة ان يطلب من السلطات المختصة في الدولة التي تهبط الطائرة ، في اقليمها النزول الشخص المفوض عنه بالمادة السابقة ، مع بيان الاسباب البورية لذلك الاجراء .

ب، إذا رأى قائم الطائرة تسليم الشخص بسبب خطورة الجريمة عملية إخطار سلطات الدولة التي تهبط الطائرة في أراضيها بأسرع وقت ممكن من بيان الأسباب، وعليه أن يقدم مفرد الهبوط عناصر الاتبات والمعلومات المتوفرة لديه.

مادة ١٦٦  
فيها يتعلق بالأجرامات التي تتخذها ومقا  
المادة ١٦٤، تنفي مسؤولية قائد الطائرة أو أي  
من أفراد الطاقم أو أي من الركاب من كمالها

أو مالك الطائرة أو مستثمريها ، أو الشخص الذي يتم تسيير الرحلة لحسابه ، وذلك في أي دعوى تنشأ من المجاملة التي يتعرض لها الشخص الذي اتخذت هذه الإجراءات .

١٦٧  
على السلطات المختصة في حالة ارتكاب  
أحد الجرائم المنصوص عليها في المادتين  
(١٦٠ و ١٦٢) أو الشروع بها أو التكبيل

مادة ١٧١  
للسلطات المختصة ان يتسلم اي شخص  
قام قائد الطائرة بتسليمه وفقا لحكم المادة (١٦٥)  
وعليها اذا وجد المتهم في اقليم المملكة او تسليمه  
اليها بعمرة قائد الطائرة ان تجري تحقيقا غوريا  
من الحادث واذا تبين لهذه السلطات ان الجريمة  
تقع في نطاق اختصاصها القضائي وفقا لاحكام  
المختين (١٦٦) و (١٧٠) عليها استبرار القبض  
على المتهم واحتالته الى سلطاتها القضائية لادخاذ  
كلية الاجراءات القانونية بحقه.

وإذا تبين لها ان الجريمة تقع في نطاق اختصاصها القضائي، فلها استمرار القبض على المتهم لاصرد مدة مئة ساعة، يتم خلالها اتخاذ قرار في شأنه طبقا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المبرمة مع المملكة في هذا الشأن .

المقبلة مع المملكة في هذا الشأن ، يكون للمسلطات المختصة في المملكة الحق في رفض قبول التهم أو إبعاده أو تسليمه إلى الدولة التي يحمل جنسيتها أو الدولة التي يقيم فيها بصورة دائمة ، أو الدولة التي بدأ منها رحلته الجوية .

مسألة ١٧٢

مادة ١٧٢  
تمنح صفة الضابطية العبدية فيما يتعلق  
بمخالفات أحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات  
اللاقدة له للوظائف مسلمات الظرفان الدولي الذين  
يصدر بتحديدهم قرار من السلطات المختصة .

مادة ١٧٣  
في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو  
اللائحة أو القرارات الصادرة بموجبها لمقتضىات  
الظهير الملكي ان تتخذ الإجراءات التالية :  
١ . وقف الترخيص الصادر للمبتدئ أو  
للطالبة لمدة مخدوعة أو المقلدة .

ب. وثائق لمعامل شهادة صلاحية الطائرة  
الطيران الصاعدة عنها أو الاعتمادة فيها لمساعدة  
محدودة أو سحابة نهائية.

ج. وقف مسؤول اجارة الطيران او في  
الاجار اخرى صادرة منها ، او متعددة منها لاداة  
محدودة او مسجها لاهلية.

أي عمل قد يعرض سلامة الطائرة للخطر ، اتخاذ  
كلمة الإجماع اللازمة لإعادة السيطرة على  
الطائرة لاعتقادها الشرعي أو للحفاظ على  
سيطرته . ويسمح في مثل هذه الحالات لركاب  
وطاقم الطائرة التي يسيطر في أغلب الدول  
بمواصلة رحلاتهم بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات  
المختصة إعادة الطائرة والضياع التي على متنها  
إلى الأشخاص الذين لهم الحق في حيازتها

مادة ١٦٨  
تبشر السلطات القضائية في المملكة  
اختصاصاتها القضائية فيما يتعلق بالجرائم  
المفوض عليها في المادتين ( ١٦٥ و ١٦٦ ) في  
الحالات التالية : —

١. عند ارتكاب الجريمة في اقليم المملكة  
ب. عند ارتكاب الجريمة ضد طائرة  
مسجلة في المملكة او على متنها .

ج. عند هبوط الطائرة التي ارتكبت على  
منها الجريمة في إقليم المملوكة وما يزال المتهم على  
منه.

د . عند ارتكاب الجريمة ضد أو على متن طائرة مؤجرة بنوع طاقم الى مستأجر يكون مقر عمله الرئيسي في المملكة ، أو تكون له الإقامة دائمة بعد ذلك ، لم يكن له فيها . مثل هذا المركز .

هـ . عند وجود المنفى في الظلم الملكة  
و . في أية حالة أخرى فالأمر في السلطة  
التضامية اختصاصها بمقتضى القوانين المعمول  
بها في المملكة .

١٦٩  
اذنا انشأت المملكة بالاشتراك مع دولة  
او دول اخرى مؤسسات نقل جوي مشتركة  
او دولية تستعمل الطائرات وتخضع للضوابط  
المشتركة او الدولي يجب على سلطات الطيران

المعني المختصة في المملكة ان حدود بالنسبة  
لك لبطانة وبالاتفاق مع هذه الدول ، الدولة التي  
تخصص بهيئة الاختصاص القضائي وتولس  
وظائف دولة التسجيل فيما يتعلق بالحكام هذا

القسم ١٧٠  
مادة ١٧٠  
السلطات المختصة أن تسمح لواء الطائر  
بإزالة أي شخص ولها الحكم المادة (١٦٥)

هذه نسخة من





بشأن دراسة الوسائل الممكنة للمساهمة في تطوير بلديتي الفحيص ومالحص .

الرقم ١٠٦٥٦/١/ج/٧/٢٧

التاريخ ١٣٩٩/١١/١٧

الموافق ١٩٧٩/١٠/٨

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أشير إلى كتابكم رقم ١٠١١٠/١/١٠/١٠١٠ تاريخ ١٩٧٩/٩/١٨

أبعث طياً بصورة من كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٤٢٢٤/١/١ تاريخ ١٩٧٩/١٠/٢ جواباً على الاستيفاح رقم (٦٠) المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة الدكتور جمال الشايع بشأن دراسة الوسائل الممكنة للمساهمة في تطوير بلديتي الفحيص ومالحص وأقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مقر بقران

الرقم ١٤٢٢٤/١/١

التاريخ ١٣٩٩/١١/١١

الموافق ١٩٧٩/١٠/٢

#### دولة رئيس الوزراء

أشير إلى كتابكم رقم ١٠٨٠٠/١/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٣٩٩/١١/١١ الموافق ١٩٧٩/٩/٢٢ ومرافقه الاستيفاح رقم ٦٠ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة الدكتور جمال الشايع أرجو أن أبلغكم بالنتائج .

١ - يجري التنسيق حالياً بين وزارة الصحة وبلدياتي الفحيص ومالحص وشركة مصانع الاسمنت لاستثمار مركز صحي يخدم البلديتين على أن تقدم البلديتان قطعة الأرض وسيقوم شركة مصانع الاسمنت ببناءها حال تسليمها مخطط البناء والموافق الذي ترفقه وزارة الصحة .

٢ - أما بمشاورتي الفحيص في بلدية الفحيص فهي متوفرة وبحدود حجم البلدة ومن هذه الخدمات :  
أ - مدارس للذكور والإناث ثانوية كاملة .  
ب - المياه متوفرة وكاملة ويجري كذلك حفر بئر جديد .

ج - كافة الشوارع ممتدة وتصل جميع مباني البلدة .

د - الكهرباء تغطي كل البلدة وجيدة جيدة .  
هـ - أما من حيث الصحة العامة فهناك

جهاز تنظيف مكون من عشرة عمال ومراقبين اثنين وسيارتي نقل نقليات ولدى البلدية عشرة مخازن مؤجرة و ١٣٠٠٠ سهم لشركة الكهرباء مما يساعدها على القيام بتقديم الخدمات .

أما بالنسبة إلى مشاريع الخدمات في بلدية مالحص فهي بمستوى مقبول باستثناء المياه وسنقوم بالتعاون مع مؤسسة مياه الشرب بمحاولة إيجاد مصادر جديدة تغطي المعز في مياه البلدية .

وتفضلوا دولتكم بقبول مائق الاحترام .

إبراهيم أيوب

وزير الشؤون البلدية والقروية

#### دولة رئيس المجلس

الذي بعده ،

#### السيد الأمين العام

٢ . كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٦٧٠/١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٨

ومرافقه كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٤٢٢٥/١/١٢ - المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٢٠ جواباً على

الاقتراح رقم ٦١ المؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٦ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد جمال أبو بكر

حول فتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة فازضة عباد ناحية الصبيحي .

الرقم ١٠٦٧٠/١/ج/٧/٢٧

التاريخ ١٣٩٩/١١/١٧

الموافق ١٩٧٩/١٠/٨

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أشير إلى كتابكم رقم ١٠١١٠/١/١٠/١٠١٠ تاريخ ١٩٧٩/٩/١٨

أبعث لاطلاع دولتكم نسخة من كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٤٢٣٥/٤/١٢ تاريخ ١٩٧٩/١٠/٢

أبعث لاطلاع دولتكم بنسخة من كتاب معالي وزير الصحة رقم ١٤٢٣٥/٤/١٢ تاريخ ١٩٧٩/١٠/٢

حول فتح مركز طبابة وامومة وطفولة في منطقة فازضة عباد ناحية الصبيحي .

وأقبلوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء  
مقر بقران

الرقم ١٤٢٣٥/٤/١٢

التاريخ ١٩٧٩/١٠/٢

#### دولة رئيس الوزراء

أشار إلى كتاب دولتكم رقم ١٠٧٧٠/١/٣٥/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٨/٢٢ وزير الشؤون البلدية والقروية



الوطني الاستشاري السيد جمال أبو بكر رقم ٦١ تاريخ ١٩٧٩/٨/١٦

أرجو أن أبلغكم أنه بناء على تسبيب عطوفة محافظ البلقاء بكتابه رقم ٢٧٤٧/١/٤٦ تاريخ ١٩٧٩/٨/١٥

مقد أصدرت قراراً رقم ١١١٨٥/٤/١٢ تاريخ ١٩٧٩/٩/٦

بالتسبب في قرية الصبيحي في المبنى الخاص بالمجلس القروي ، ويقوم المجلس حالياً بصيانة البناء ، ونأمل بدء العمل في المركز المذكور خلال هذا الشهر .

وأقبلوا احتراماً ،

وزير الصحة

السيد علي عبد الرؤوف الروابدة

#### دولة رئيس المجلس

السيد جمال أبو بكر

#### السيد جمال أبو بكر

#### دولة الرئيس

لقد جاء الاقتراح رقم ٦١ تاريخ ١٩٧٩/٨/١٥ بخصوص فتح مركز صحي في ناحية الصبيحي /

عازضة عباد بمحافظة البلقاء فأكيدا على الطلب المقدم بعريضة باسم أهالي المنطقة المذكورة والتي

سبلت بتأييد السيد جمال وزير الصحة بتاريخ ٧٩/٤/١٢ حيث وعد بالدراسة والتنفيذ .

وقد جاء في جواب معالي الوزير . علي اقتراحي المذكور . أنه قرر فتح المركز الصحي

بتاريخ ١٩٧٩/٩/٦ . بناء على كتاب عطوفة محافظ البلقاء بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٥ وبما أن معاليه

قرر فتح المركز ومباشرة التنفيذ . وبما أن غايتي وهدفي هو الجهر وليس الشكل . شكراً على

الاجابة ومباشرة تنفيذ فتح المركز بالقرب وقت .

#### دولة رئيس المجلس

كل يا عدنان بك .

٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٠٨٦٣/١/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/١٣

ومرافقه كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٤٥٩٨/٣/٢ المؤرخ في ١٩٧٩/١٠/٩

جواباً على الاقتراح رقم ٦٨ المؤرخ في ١٩٧٩/٩/٢٢

والقادم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بشأن إعطاء الأولوية وتقديم الدراسة

المتكاملة لتعليم الكرك .

الرقم ١٠٨٦٣/١/ج/٧/٢٧

التاريخ ١٩٧٩/١٠/١٣

الموافق ١٩٧٩/١١/٢٢

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الامم

أشير إلى كتاب دولتكم رقم ١٠٥٣٦/٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/١٠/٢

أبعث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٤٥٩٨/٣/٢

تاريخ ١٩٧٩/١٠/٩ جواباً على الاقتراح رقم ٦٨ تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ والقادم من عضو المجلس

هذه نسخة من

الوطني الاستشاري مساعدة الدكتور عيسى القسوس بشأن إعطاء الأولوية وتقديم الدراسة المتكاملة لتعليم الكرك .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مضر بدران

الرقم ك/١٤٥٩٨/٣  
التاريخ ١٩٧٩/١٠/٩  
الموافق ١٣٩٩/١١/١٨

#### دولة رئيس الوزراء الألفهم

اشير الى كتاب دولكم رقم ٢٧/٢٧/١٠٥٣٦/٢ تاريخ ١٩٧٩/١٠/٤ مرفقه الاقتراح رقم ٦٨ تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٤ والمقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري مساعدة الدكتور عيسى القسوس بشأن إعطاء الأولوية وتقديم الدراسة المتكاملة لتعليم الكرك .

ارجو ان ابين لدولكم ما يلي .

١- كنا قد اجينا دولكم بكتابنا رقم ك/١٩٨٢/٣ تاريخ ١٩٧٩/٧/١٦ حول تنبئة اقليم الكرك استجابة للاستيضاح المقدم من سعادة السيد حياض المعايطة عضو المجلس الوطني الاستشاري

٢- الجديد بالامر ان خيرا بابانيا قام مؤخرا بزيارة منطقة الكرك واجتمع مع المسؤولين هناك ووجد ان بحث حكومته على تقديم الدعوة الفنية لدراسة اقليم الكرك على قرار المساعدات التي قدمت لتخطيط اقليم اريد .

٣- اما بالنسبة لتوسيع حدود بلدية الكرك ( الكرك الجديدة ) فهذا لا بد ان يكون من ضمن الدراسات الاقليمية للكرك التي تأمل ان يباشر بها حال موافقة الحكومة اليابانية على طلبنا .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

ابراهيم ايوب  
وزير الشؤون البلدية والقروية



دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى قسوس

الدكتور عيسى القسوس

#### دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

بهذه المناسبة اود ان ابدي بعض الملاحظات حول بعض الاقتراحات التي تقدمت من الاعضاء ولا يجا بملئها ومنها .

١ - اقتراح وارد حول انشاء مؤسسة تسويق زراعي لحل مشكلة تسويق المنتجات الزراعية والتواجين وتكون هذه المؤسسة مسؤولة عن توعية الزراعة المملوكة ومعالجة الارض المزروعة ومقدار انتاج التواجين مع ضمان الاسواق لهذا الانتاج سواء محليا ام خارجيا . لكي لا يتعرض المزارع الى الازمة المتكررة .

٢ - اقتراح حول شمول علاوات الحوافز المعمول بها في مستشفيات الجامعة لجميع العاملين بالمهن الطبية بحيث يشمل المتواجدين في مستشفى البشير وهو يعتبر اكبر مؤسسة طبية تقدم الخدمات الصحية وكذلك المستشفيات في المناطق لتكون جاهزا لادوي الاختصاص بالعمل خارج العاصمة .

ارجو من الحكومة الموقرة دراسة هذا الموضوع دراسة وافية منسجمة مع تعيين الخدمات الطبية وحسوبا مع دان طبق نظام الاجور الطبية في المستشفيات الحكومية .

وهناك اقتراح اخر للاخ الدكتور زهير ملحس حول الدراسات اقليمية اعيد الى اللجنة القروية ولم يرى النور بعد .

#### دولة الرئيس

اعود الان للاقتراح انخاض بالاسكان ان الاجابة التي وردت من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية ، بن الانسوب لن هذه المشكلة يتم من خلا لاطار التخطيط الاقليمي ، ومع انني اؤيد ذلك من الناحية النظرية الاقليمي ، ومع انني اؤيد ذلك من الناحية النظرية التخطيط لن بني بنخلة المقصودة لان المدخل ومنها الكرك بلذات تقو عمرانها واقتصاديا ولا بد من رصد او وضع احتياط من الاراضي لمواجهة هذا التوسع بغض النظر عن اية توصية قد تنجم عن مشروع اقليمي والذي يبدو بعيدا من الصورة الان . وبما اننا نؤمن بالارام وبالمعير لدينا للكفاءات القادرة على تحديد احتياجاتنا . . . ومثل هذه الرؤيا واضحة لدينا من دراسات سابقة فبناكتنا البت بهذه التوصية التي ستؤدي الى حل مشكلة الاسكان المتعاظبة والتي تتعلق بشكل اساسي بمشكلة الارض وتأمينها بالرخص وانسب الانبائ .

وبهذه المناسبة اود ان ابدي بعض الملاحظات حول بعض الاقتراحات التي تقدمت من الاعضاء ولا يجا بملئها ومنها .

١ - اقتراح وارد حول انشاء مؤسسة تسويق زراعي لحل مشكلة تسويق المنتجات الزراعية والتواجين وتكون هذه المؤسسة مسؤولة عن توعية الزراعة المملوكة ومعالجة الارض المزروعة ومقدار انتاج التواجين مع ضمان الاسواق لهذا الانتاج سواء محليا ام خارجيا . لكي لا يتعرض المزارع الى الازمة المتكررة .

لا اعلم ما الذي يمنع الحكومة من استهلاك قطع كبيرة لغايات حل مشاكل الاسكان . ولا اعلم بالذي يمنع الحكومة من تخصيص قطع صغيرة بنها لكل موظف او مدرس اخصى في العمل الحكومي باخلاص مدة ٢٠ سنة ويؤمن رمزي او بالتقسيط خلال هذه السنة زارنا خبير اجنبي للاسكان . وبعد جولات متعددة بالملكة قدم تقريره الى الجهات المختصة وكانت اهم توصية له . عمل بنك اراضي تقوم السلطات المختصة باستهلاك او شراء قطع كبيرة من الارض صالحة للتوسع السكاني فلماذا لا يطبق هذا الاقتراح وخصوصا في المناطق القبلية على النمو السريع .

#### دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين .

لن نحل مشكلة الاسكان . اذا لم يكن عند الجهات المختصة تصور واضح ولعشرات السنين القابعة للتوسع وسيكون الحصول على الارض اهم الاسس لحل هذه المشكلة .

والسلام عليكم

الدكتور عيسى القسوس

#### دولة رئيس المجلس

شكرا .

#### السيد الامين العام

١ . كتاب دولة رئيس الوزراء الانم رقم ٢٧/٢٧/١١١٧/١ في ٢٠-١-١٩٧٩ وبلغه كتاب معالي وزير النقل رقم ١٠-٣٢-٢١٠هـ المؤرخ في ١٤/١٠/١٩٧٩ جوابا على الاقتراح رقم (١٥) المؤرخ في ١٨/١٠/١٩٧٩ والقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن جواد بشأن إعادة كراج اتحاد منجم الساحيات لمطبخة القوية .

الرقم ٢٧/٢٧/١١١٧/١

التاريخ ١٣٩٩/١١/٢٩

الموافق ١٩٧٩/١٠/٢٠

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ١٠/١٠/١٩٧٩ تاريخ ٢٥-١-١٩٧٩ .

ايضا على بصورة من كتاب معالي وزير النقل رقم ١٠-٣٢-٢١٠هـ تاريخ ١٤-١-١٩٧٩

مكتبة المجلس



جواباً على الاقتراح رقم ٦٥ تاريخ ١٨/١/١٩٧١  
 القائد من عضو المجلس الوطني الاستشاري  
 معاذة السيد سالم بن نجاد بشأن إعادة كراج  
 اتحاد مجمع الشاحنات لمنطقة القويوه .  
 وأقبلوا فائق الاحترام

**رئيس الوزراء  
مضر بدران**

الرقم ٥٤٩٦/٣٢/١٠  
التاريخ ١٩٧٩/١٠/١٤  
الموافق ١٣٩٩/١١/٢٣

دولة رئيس الوزراء الافخم

١/١٢/٧/٢٧ رقم الإشارة لكتاب دولكم رقم ١٠٣٦٩ تاريخ ٣٠-١-١٩٧٩ ومرافقه الاقتراح رقم (٦٥) تاريخ ١٨-١-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري بمبادرة السيد سالم بن نجيد بشأن إعادة كرااج ايجاد مجمع الشاحنات لمنطقة القويرة أرجو ان أين ما يلي :  
١. في عام ١٩٦٥ ولاسباب أمنية تقرر نقلت السيارات الشاحنة العمومية التي تحمل عتسنة خط القويرة من موقعها في القبة التي القويرة وذلك بشكل مؤقت حيث كان مبدؤها قريبا حينذاك. بعد ان نضطت الحركة في ميناء القويرة ازداد عدد البواخر التي تقلل البضائع من والتي الميناء ما استتبع زيادة عدد السيارات الشاحنة والتي تعمل على الخط بحيث تتجاوز (٣٠٠) شهريا.

تقرر إعادتها إلى مكان قريب من الميناء .  
ويصعب نقل الموقع إلى القويرة لإسباب كثيرة اقتصادية وإدارية ومنها : -  
١ . المسافة من القويرة إلى العقبة (٥٢) كم  
بينما المسافة من الموقع الحالي إلى الميناء  
(٥) كم . مما ييسر طلب ونقل الشاحنات  
للتحميل وإفloading . ما يفيض منها عن الحاجة ويقل  
كثافة مكانه .

٢. أقام الاتحاد في الموقع الجامعي  
مجموعات وخيمات للسيراف، والسيافين، كلهم  
في حدود ربع مليون دينار لاستقبال السيافين  
وأصلحها وكذلك لتأمين خيمات السيافين  
مجموعة الأنصال وتأمين الأفراد التي  
تحتلها الضخمة المرافقة فحصلوا من المضاف  
الأوقات الضخمة وبشكل مظم إلا كان الوقت  
في التفرقة

مما استتبع زيادة عدد السيارات الشاحنة التي  
تعمل على الخط بحيث تحتاج ( ٢٠٠٠ ) سيارة  
تقدر أعلامها إلى موقع قريب من الميناء .  
٤ . أن ضياع الوقت في الذهاب والإياب  
من وإلى القوية ربما يؤخر عمليات النقل  
وتؤخر السيارات على الشاحنات وتؤخر  
الحكومة والمخلة الحرة بالضافة إلى التكاليف  
التي تتدرج بمبالغ باهضة ستجلبها السيارات  
وبالتالي سيؤدي إلى رفع تكلفة أجور الشحن .  
٥ . يمكن الاستفادة من منطقة القوية  
كأحدى محطات التوقف للتردد والاستراحة أيضا  
ما توفره بعض الخدمات الأساسية .  
وفضلوا بقبول مائق الاحترام .

المهندس علي السحيمات  
وزير النقل



**دولة رئيس المجلس**

السيد بن جاد

السيد سالم بن حجاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دولة الرئيس

معلي وزير النخيل الا انني كنت اتمنى معاً ان  
الرد يأتي بالواقعة على اعادة الكراج القويحة

هذه المطالب وذلك من أجل اعادة تنشيط الحركة  
الاقتصادية بالبادية ، والسلام . وادعو الله أن  
يوفقنا جميعا لعمل الخير بقيادة جلالة الحسين  
المعظم . والحكومة الرشيدة .

**مسلم بن نجاد**

## دولة رئيس المجلس

شكرا ، ستحال طلباتك الى الحكومة .  
الذي بعده ،

حيث ان رحيله للعبة قد اثر تأثيرا كبيرا على الحركة الاقتصادية للبلدة ، ولكن على اي حال طالما ان الرد لم ياتي بالمواجهة على اقتراحاتي الاساسي فانهي انتقم بالاتقراحت التالية كبدايل للاقتراح السابق المعلن من دولة الرئيس بمساعتها في تحقيق ادمهم وهذه الاقتراحت تتلخص بالمطالبة التالية :

١ . النظر بمساعتها على الاثل في اعادة



**المسيد الامين العام**

٥. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم  
١٢٧/٢٦/١١/١٢٩ في المورخ في ١٧/١/١٩٧٩  
ومرافقه كتاب كل من معاني وزير التربية والتعليم  
رقم ١٥/٢٦/٤٥٨١ المورخ في ٢٤/١/١٩٧٩  
وكتاب معالي وزير الاشغال العامة رقم  
١٣٦/٢٦/٦٦٩٢ المورخ في ١١/١٠/١٩٧٩ جوابا  
على الاقتراح رقم ٥٦ المورخ في ١١/٦/١٩٧٩  
والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد شليق  
الزاويده حول انشاء مجمع مدارس دولة السيد  
سبح الزماهي

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى قيسون

الدكتور عيسى القيسوي

في عدة اقتراحات قدمها الاعضاء وهم

فرض السيارات المقصورة وخاصة التي تنتظر دورها للتحميل أكثر من ٤٨ ساعة بالمقبة ٢ . وإذا تقرر تحقيق هذا الطلب التكرم بمساعدتنا في بيع منشآت الكراج والأرض البلدية بسعر الكلفة حيث أن بلدية القوية عملا بتقير الموارد والأرض أصلا يفرج بمساحة إلهالي البلدية لشركة اتحاد الكراج من أجل إقامة الكراج الحالي عليها

والتيقة الثانية التي أود أن ألفت النظر إليها هو أن معظم المشاريع عندما يجري تركيزها الآن بمنطقة معينة وتحت النطاق شبه محرومة لذلك نأمل بأن تشمل منطقة القوزة بشيء من هذه المشاريع في المستقبل القريب إن شاء الله .  
وبالختام يائني أكرر رجائي لإدولة الرئيس والمحكم بأعادة النظر بإسراعنا في تحقيق إحدى

مجازون الان اقترح تأجيلها حتى يحضروا ليردوا عليها لاثم دارسين الموضوع ومتهمينه ، اذا كان لهم ملاحظات يبدوها .

#### دولة رئيس المجلس

الملاحظة في مطها ، اذا يرى المجلس بسبب غياب الوزير وغياب العضو المقترح تأجيل هذا الرد .  
دولة الرئيس ،

#### دولة رئيس الوزراء

نحن مستعدون . لانه العضو فائب ولكن الحكومة مستعدة .

#### دولة رئيس المجلس

الحكومة جاهزة اذا في اي ملاحظة ، كمال بك ،

#### السيد كمال الدجاني

انا اثني على اقتراح الزميل الدكتور عيسى .

#### دولة رئيس المجلس

محالي كمال بك ثني على اقتراح الدكتور عيسى . من يوافق على التأجيل بسبب قتياب سعادة العضو ؟

#### السيد الأمين العام

#### الأكبرية

#### دولة رئيس المجلس

الأكبرية ، اذن يؤجل الى وقت اخر ، الذي بعده ،

#### السيد الامين العام

#### ٥ - الاستيضاحات :

١ . كتاب دولة رئيس الوزراء الاتمخ رقم ١٠٦٤٢/٢/٧/٢٧ المؤرخ في ١٠/٧/١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح رقم ٢١ المؤرخ في ١٩٧٩/٩/٢٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد امين شقير حول نية الحكومة بأن تعيد النظر في قرار سحب امتياز جريدة الشعب .

#### استيضاح رقم ( ٢١ )

تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢

الموافق ١٣٩٩/١٠/١

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاتمخ

تحية طيبة وبعد ،

تطلبون دولتكم بأن الحكومة قد عطلت جريدة الراي لاجل غير مسمى بسبب نشر ترجمة لكتاب اشغل على معلومات احبترت ضارة بالبلد وبسياسته وبوقته .

وقد جرى إلغاء القرار واستأنفت الجريدة الصدور بعد استوفين من تعطيلها بما ترك اثره حسنا لدى الراي العام .

وكانت الحكومة قد عطلت جريدة الشعب بسبب نشر مقال امير عسار بالبلد وبسياسته ومواقفه ، وتطور التعطيل فالفني استعان تلك الجريدة وبعد وقت غير قصير

اثني ارجو ان اوجه استيضاحي التالي الى الحكومة :



السيد امين شقير

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء ، لقد اطلعتم على استيضاحي وعلى جواب دولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص موقف الحكومة من قضية مساواة الناس في حقوقهم الدستورية امام القانون .

لقد نصت الفقرة الاولى من المادة السادسة من الدستور على ان الاردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين . كما نصت الفقرة الاولى من المادة الخامسة عشر من الدستور على ان الدولة تكفل حرية الراي ، ولكل اردني ان يعرب بحرية من رايه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير ، وبشرط الا يتجاوز حدود القانون . كما نصت الفقرة الثالثة من نفس المادة بان الصحافة والطباعة جرتان ضمن حدود القانون .

ارغب يا دولة الرئيس ان ابين بانني لا اجهل قانون المطبوعات وما اداه السلطة التنفيذية من صلاحيات وانهاج لها من اجراءات ، تتناقض مع احكام المواد التي اشرت اليها من الدستور ، ولكنني كنت اظن بان ثباتية الموقف الجعيد النظر

هل في نية الحكومة ان تعيد النظر في قرار سحب امتياز جريدة الشعب وان تكل البشارة الطيبة التي عبرت عنها بالاكتماء بفترة تعطيل جريدة الراي عند حدود اسبوعين والسماح لها باستئناف الصدور ، بمبادرة طيبة اخرى في نفس الاتجاه ؟

واقبلوا ملق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الصيدلاني امين شقير

الرقم ١٠٦٤٢/٢/٧/٢٧

التاريخ ١٣٩٩/١١/١٦

الموافق ١٩٧٩/١٠/٧

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

لشر الى كتابكم رقم ٤١٢٩/١١/١ تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ .

جوابا على الاستيضاح رقم ٢١ تاريخ ١٩٧٩/٩/٢٢ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد امين شقير حول نية الحكومة بأن تعيد النظر في قرار سحب امتياز جريدة الشعب .

« كلا لا تريد الحكومة ان تعيد النظر في قرار سحب امتياز جريدة الشعب » ، واقبلوا ملق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

#### دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير



الذي انطلقت منه الحكومة في تعاملها مع جريدة الرأي ، والغاء تعطيلها بشكل مناسبة طيبة تتجهزها الحكومة ، فتقيم صيغة اقرب الى العدالة واقرب الى مساواة الناس امام القانون في الغاء قرارها بسحب امتياز جريدة اخرى ، عولمت وفق احكام نفس القانون . ناذا فانها الاجراء العلوي ، فقد يكون استيفاحي مناسبة لوئف يعلن فيطبطن ونختصر الطريق .

دولة الرئيس

انني غير معني بتفاصيل الملابس التي احاطت بهذا الموقف او ذلك كما انني غير معني بمكتب هذا او ذاك ولا بالنوايا لذلك ينبغي ان يكون من مهمات القضاء العادل يقرر فيها ما يقرر . غير انني معني وبالدرجة الاولى بالحفاظ على قيم ومبادئ كريسها دستورتنا ، لتكون عنواننا لبلدنا ولحياتنا ، فتجني القوانين والاجراءات والاجتهادات لتبطل فعل احكام الدستور وتفرغ تلك الاحكام من معانيها .

انني اذ اعلق على جواب دولة رئيس

الوزراء ، فانه ليؤسفني حقا الا اجد في رد دولة رئيس الوزراء ما يؤدي بي الى القناعة ، وربما شاركني الكثيرون عدم القناعة هذه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الصيدلاني امين شقير

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جيمه . العضو علق .

السيد جيمه حماد

دولة الرئيس ، لقد جاء موضوع المساواة وموضوع الرأي واعتقد انني معني بالرد من ناحية القواعد العامة ، التي لا تصور ان نظامنا الداخلي يفت في وجهها . ولذلك فاني ارجو من السيد الرئيس ان يعرض طلبتي للكلام وحسبي في الرد على المجلس بقره او لا بقره ، شكرا .

الرد على قول يتعلق بشخص طلب انذار نحن امام موضوع يتعلق بالسماح حول جريدة اسمها الشعب بخارنه او سببه بتهمة اخرى اسمها الراي . ونيس امانا في شخصين بفصل الامر بهما اتصالا شخصيا . والار . بروت . جنس الاستاذ سنيان الفشاء .

السيد سليمان القضاء

يا سيدي الواقع في النظام انداخي المساده ( ٩٦ ) عقد وجود حالة او مسانه لم يعالجها هذا النظام يتخذ المجلس بقرار منه ما يراه مناسباً بشأنها . فذلك ما اري ما يمنع ان يطرح رأي الاستاذ جيمه على التصويت .

دولة رئيس المجلس

انت تقترح ان يطرح للتصويت . من يثنى على ذلك ؟

ثنى عدد كبير .

من يوافق على ان يعلق التعليق المحكوم بالنظام ايضا للاستاذ جيمه حماد . من يوافق ؟

السيد الاين العام

الجميع . موافقون



دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ارجو ان تبحث هذه النقطة بالتفصيل ، المادة ( ٤٣ ) من النظام الداخلي تقول : - يؤذن دائماً في الكلام في الاحوال التالية : - وهذا يعني ان ما ورد في هذه المادة ينصرف الى جميع الاحوال بدلالة النص الواضح . وفي الفقرة الرابعة من المادة ( ٤٣ ) نجد ان هناك حالة الرد على قول يتعلق بشخص طلب الكلام . ماذا كان الزميل الفاضل الاستاذ جيمه حماد يعتقد ان ما ورد في استيفاح الزميل او ما ورد في اجابته على رد الحكومة يتعلق بشخصه بشكل من الاشكال يكون له ملى الحق في الرد عليه . هذا اذا توصل المجلس الى قناعة بان ما ورد في هذا الاستيفاح وذلك الجواب له مناسب بشخصه طلب الكلام سلباً او ايجاباً . وعليه ارجو ان لا تنسرح في رفض طلب الاستاذ جيمه حماد .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة اشكر الاستاذ طاهر بك على الاشارة الى المادة ( ٤٣ ) وخاصة الفقرة الرابعة منها . انه يؤذن دائماً في الكلام في الاحوال التالية



دولة رئيس المجلس

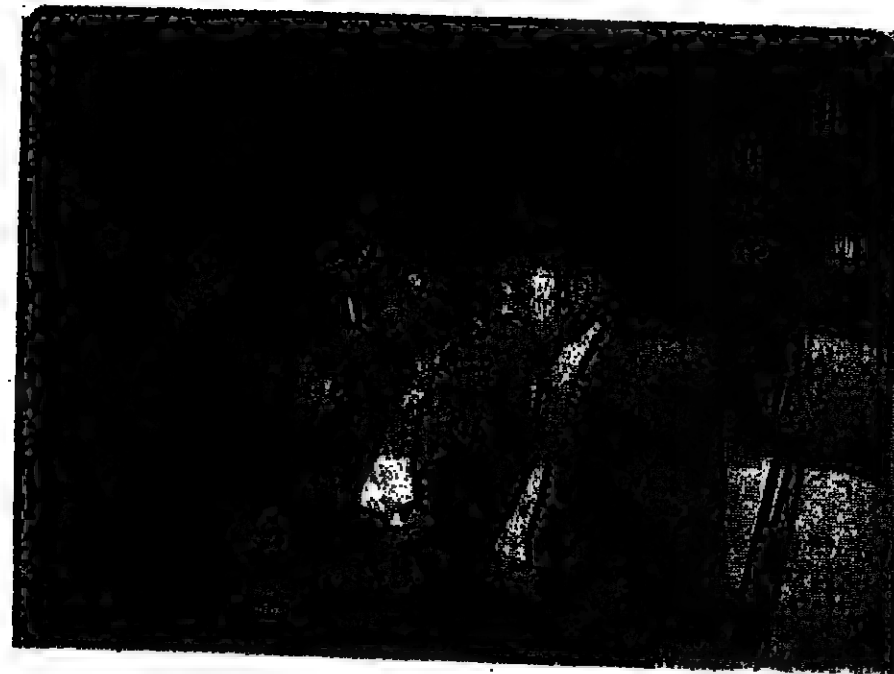
كل الاخوان ، بفضل يا استاذ جيمه حماد

هكذا جبهه الجليل

والخارج ، ولم يشفع لها أداؤها سنوات طويلة  
لخدمة هذا البلد ونقل رسالته حيثما وصلت  
فقررت الحكومة إيقاع هذه العقوبة الصارمة  
والقاسية للظفر عليها ، هذه قصة الرأي  
باختصار ، وإنا على ثقة بأن الربط والمترانة  
جاء عن حسن نية وإثنه ليس تحريضا على الرأي  
بقدر ما هو طلبا لعودة الشعب ، خلافا لما يقول  
البعض ، بأنه لو اختلفت الرأي من الوجود ما  
كان هذا الاستيفاح أصلا . وقيل أن انتهى  
كلمتي بهذه المناسبة أحب أن أتوجه باسم الرأي  
وباسم أسرة الرأي وباسم اصداق الرأي الذين  
متحسين لها والذين تناثروا بأفلاحتنا أن أتوجه  
الى رائد الصحافة والى راعيها ، الى جلاله  
الحسين ، على رعايته وعطفه لنا ، هذه الرغاية  
والتمنى الذى لا يكافئها ألا العهد ، إلا الثبات  
على العهد ببذل المزيد من الجهد لخدمة هذا البلد  
وتبذاته الحكمة والشجاعة وشكرا .

الأستاذ أمين

لنقط كلمة صغيرة في هذا الموضوع ؟ أريد  
أن اطلق على ما تفعل به الزيل الأستاذ جمعه  
جناب بان اطلق الاسمي والوحيد لهذا  
الاستقصاع هو حرص عيني على حرية الرأي  
والفصيرة وعدم اخضاع بضائر أجهزة الإعلام  
والرأي التي هي بيد الناس والشعب الى أي  
أجراء أو موقف لا يتخذة سلطة قضائية - وتطلق  
الإجراءات من أحكام الدستور وروح الدستور ؟  
وليس من أي شيء آخر ؟ شكرا



## الابستاد: چودیت

يا سيدي لي كلمة قصيرة ، في الواقع أنا  
 امتد ان الحكمة ردها الخسيس الجهم هي  
 التي جاءت الاستاذ الزميل حمزة جليل المسمى  
 التطبيق على ذلك الرد ، لا كان من الجهري ان  
 يأتي ردها بصورة اكثر وضوحا واكثر انقاسا

الَّذِي بَعْدَهُ يَا عِذُّنَا

أن يكتفي بسنطز يخال فيه ، كلا ، لا يريد الحكومة  
كان على الحكومة أن تبال مؤلفها ويقررها  
بشكل يفتح للناس والاستمعين إليها ، ولذلك  
أنا اتهم على دولة الرئيس وعلى هذه الحكومة  
أن تأتي جواباتها في المستقبل أكثر وضوحا وأكثر  
افهاما لأن مسائلها شعبة .





السيد الأمين العام

٢ . كتاب دولة رئيس الوزراء الانضمام  
رقم ١١١٨٨/٥/٢٧/٢٧ المؤرخ في ٢٠-١٠-١٩٧٩  
ومرفقه كتاب معالي وزير المواصلات /  
رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات السلطانية  
واللاسلكية رقم ١٩٧٩/٢٢/٢٢/١٩ المؤرخ في ١٦-  
١٠-١٩٧٩ جوابا على الاستيضاح رقم ( ١٩ )  
المؤرخ في ١٨-٩-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس  
السيدة وداد بولص في موضوع انقطاع الاتصال  
الهاتفي بين الاردن ولبنان .  
استيضاح رقم ١٩ تاريخ ١٩٧٩/١/١٨  
الموافق ١٣٩٩/١٠/٢٧  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم  
تحية واحترام ،

لقد مضى بضع سنوات منذ انقطاع  
الاتصال الهاتفي مع لبنان الشقيق وفي بادىء الامر  
كانت جميع انواع الاتصال البريدي معطلة  
لا سببا ببيعها الجميع . ولكن منذ فترة مسد  
الاتصال البريدي والتلكس . غير ان الاتصال  
الهاتفي ما زال معطلا حتى الان .  
ارجو التكرم بتحويل استيضاحي الى معالي  
وزير المواصلات للتكرم باعلانا في هذا المجلس  
ان كان ذلك ممكنا من اسباب استمرار هذا  
الانقطاع لان المواطنين ذوي بضائعهم من ذلك  
ويؤمنون ان يعرفوا متى سيعود الاتصال الهاتفي  
مع العاصمة بيروت بشكل خاص ؟ .  
وتفضلوا بقول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري  
وداد بولص

الرقم ١١١٨٨/٥/٢٧/٢٧  
التاريخ ١٣٩٩/١١/٢٩  
الموافق ١٩٧٩/١٠/٢٠

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
اشير الى كتابكم رقم ١١١٥/١١/١ تاريخ  
١٩٧٩/١/٢٨

لنعت طية بنسخة من كتاب معالي وزير  
المواصلات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة  
المواصلات السلطانية واللاسلكية رقم ١٩٧٩/٢٢/٢٢/١٩  
١٩٧٩/٢٢/٢٢/١٩ المؤرخ في ١٦-١٠-١٩٧٩ جوابا على  
الاستيضاح رقم ( ١٩ ) تاريخ ١٩٧٩/١/١٨  
المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري

السيدة وداد بولص في موضوع انقطاع الاتصال  
الهاتفي بين الاردن ولبنان .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مضر بدران

الرقم ١٩٧٩/٢٢/٢٢/١٩  
التاريخ ١٩٧٩/١٠/١٦  
الموافق ١٣٩٩/١١/٢٥  
دولة رئيس الوزراء الافخم  
الموضوع : انقطاع الاتصال الهاتفي بين الاردن  
ولبنان

الامارة : كتاب دولكم رقم ١/٥/٢٧/٢٧  
١٠٠٧٨ تاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ ومرفقه الاستيضاح  
رقم ( ١٩ ) تاريخ ١٩٧٩/١/١٨ المقدم من عضو  
المجلس الوطني الاستشاري السيدة وداد بولص .  
١ - ارجو ان اعلم دولكم بان الاتصال  
الهاتفي المباشر بين الاردن ولبنان كان يتم عبر  
مشروع الميكرويف الذي يربط البلدين ، الا ان  
اجهزة الميكرويف لدى الجانب اللبناني بسبب  
الاحداث المؤسفة ، وعدم اصلاحها وتغييرها  
حتى الان يحول دون اجراء اي اتصال هاتفي  
مباشر عبر هذا المشروع .

٢ - يتم الاتصال بين البلدين حاليا من  
طريق توسط ( روما وباريس ) ومعروف ان مثل  
هذه المراكز الدولية لا يمكنها تمرير حجم حركة  
هاتفية على نطاق واسع كما لو كان الاتصال  
مباشرا بين اي بلدين .

٣ - تسمى الادارة الاردنية بالتعاون مع  
الادارتين السورية واللبنانية الى تخصيص ٢٤  
قناة هاتفية من اصل القنوات الهاتفية التي  
سيوفرها مشروع ميكرويف لبنان - دمشق  
الموقع الجاهز في نهاية العام الحالي لتفسيات  
تأمين الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الاردن  
ولبنان عبر الاراضي السورية .

٤ - انا فنيا يتعلق بالاتصال التلكسي  
بين البلدين فقد كان وما زال يتم عن طريق فوسف  
الراوتر الدولية ، وبالتالي فلم يتوقف هذا النوع  
من الاتصال مع لبنان .  
وتفضلوا بقول فائق الاحترام .

وزير المواصلات  
رئيس مجلس الادارة  
سعيد المسيل

لجنة امنية



## دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص ،

السيدة وداد بولص

دولة الرئيس

اشكركم لاهتمامكم باستضافتي وتوجيهي الى دولة رئيس الحكومة الذي بدوره طلب من معالي وزير المواصلات / رئيس مجلس ادارة مؤسسة المواصلات البسكية واللاسلكية ان يجيب عني

دولة الرئيس حضرات الزملاء

لقد مضى على انقطاع الاتصال الهاتفي بيننا وبين لبنان ما يقرب من الخمس سنوات . وهذا وقت طويل لتدوين شهيدين لهما روابط ومصالح تجارية وبالية وثقافية واجتماعية كبيرة اكبر من أي بلد شقيق آخر .

بما ان سبب الانقطاع هو تدمير أجهزة الميكرويف التي لدى الجانب اللبناني بسبب الاجداث المؤسسية ، ولما ان هذه الاجداث ما زالت قائمة فلا يمكن استلامها في الوقت الحالي الامر الذي قد شاكى ويتعين ان يسال في وقت لاحق

كثير من المواطنين في كل الجانبين لذا التمس من الحكومة اللبنانية وحسبها معالي وزير المواصلات ان يقر اجابتي ويطلب بديل للاتصال الهاتفي المباشر بغير التعميل من

طريق الاتصال الصناعية كما هو الحال بيننا وبين المملكة العربية السعودية او الكويت او البحرين او دول اخرى من العالم . ان هذه الطريقة بتتبعه الآن .

وباجاد اتصال مباشر بيننا وبين لبنان تقسم ارباح الاتصال مناصفة بدل ان تقسم الى ثلاثة لو تم عن طريق سوريا مثلا . وهذا عايل اخر حري بالاهتمام .

شكرا مرة اخرى كما آمل ان نرى حلا لهذه المشكلة القائمة في المستقبل القريب ان شاء الله .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

شكرا دولة الرئيس ، كنت قد تحدثت باستيفاض الى بالنظام الداخلي ، كنت قد تحدثت باستيفاض الى دولة رئيس المجلس او استيفاضين في الاصح موجهين الى معالي وزير الداخلية عن الاسباب التي تدعو الى تعديل القانون المعدل لقانون رعاية المخالفين والتي تجسد نظام لائحة اعدام مميته المجاني ، ولم املها في جدول الاستيفاضين ان يكون الاعالة جديده من معالي الوزير ، وفرضت ادق شلتي في جدول اجال هذه الجلسة ، وهي اول جلسة بعد التوقيع باستيفاض ان استيفاض غير مدرج على جدول الجلسة ، وتبين لي ان الاستيفاض قد اجل

## دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد الشريد

هو استيفاض على استيفاض . كنت اود ان اتطرق الى ما تطرق اليه الوزير .ول المادة ٦٧ حول مرسوم الاستيفاض . الاستيفاض ليس كالاعتراح لمدة ثلاثة اشهر . انما الاستيفاض هو لمدة ١٤ يوما في حالة ذهاب الاستيفاض الى الحكومة عن طريق رئاسة المجلس . اتالي استيفاض تقدمت فيه منذ اكثر من شهر ونصف وكنا نود ان يكون جواب الاستيفاض جواب مباشر لاهية الموضوع في ذلك الوقت . الموضوع يتعلق بالطلاب الاردنيين في رومانيا ، الطلاب الاردنيون في رومانيا يشكلوا ٥٠ ٪ من مجموع الطلاب الاجانب في ذلك البلد الصديق . اي قد يزيد عددهم على ثلاثة آلاف طالب . كانت الرسوم على الطلاب عندما يرسل الى رومانيا حتى قبل ثلاثة سنوات لا يتجاوز او يتراوح بين ١٢٠ - ١٥٠ دولار . قامت الحكومة الرومانية بزيادة هذا الرسم على الطلاب الجدد فاصبح ١٨٠ دولار ، واصبح يزيد الرسم حتى اصبح الآن ٢٤٢ دولار . المهم في الموضوع لها الحرية ان تريد ولكن ليس على كل الطلاب الذين ذهبوا الى رومانيا منذ عدة سنوات منذ خمسة او اربع سنوات وست سنوات أي ان هذا الامر اصبح

من دولة رئيس المجلس الى الحكومة مباشرة ، انني لا اعتقد ان النظام الداخلي للمجلس ، اذا لم يطلب العضو الاجابة خطية من الوزير ليحيل مثل هذا الاجراء . صحيح ان المادة ٦٤ تقول ان الاستيفاض يقدم الى رئيس المجلس الذي يحيله الى الجهات المختصة خلال اسبوع . ولكن ما ورد في المادة ٦٧ توضح بكل جلاء ان الاستيفاض يجب ان يعرض في اول جلسة تامة ، وذلك بدلالة ما ورد من ان الوزير له ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام . اذن المشرع الذي وضع النظام الداخلي حدد صفة الاستمجال للاستيفاضات ، اما اذا كان الاستيفاض يذهب كتلة الى الحكومة ويانتظر اجابة الحكومة يستغرق هذا فترة تزيد عن الشهر او الشهرين او الثلاثة فان صفة الاستمجال التي افترضها القانون للاستيفاضات وافترضها بحكم انها تتعلق بسير المرافق العامة تكون منتفية عن هذا الاجراء ، لذلك فانني ارجو من دولة رئيس المجلس ان يعالج الاستيفاضات القائمة ومنها استيفاضي بالشكل التالي :

١ - اذا لم يتضمن الاستيفاض الاجابة الكتابية ان يعرض على المجلس في اول جلسة ليمسح رأي الوزير صاحب العلاقة ، هل يريد الاجابة فوراً او يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام ، وهكذا تسير الامور ، وشكرا .

هكذا اجابته



له اثر رجعي حتى على الطلاب الذين اعتادوا ان يدفعوا بحدود ١٢٠ دولار ، اصبحوا الان يدفعوا ٢٤٢ دولار وهذا الامر مفاجيء لطلابنا ، الامر الذي يستدعي من الحكومة واعتقد ان الحكومة عاجلة الموضوع لانه الوزير الروماني كان في عمان . انها المقصود بها هي المماثلة من الحكومة ، هل سيستمر على الطلاب الجدد ام يشمل ايضا الطلاب القدامى . وشكرا .

#### دولة رئيس المجلس

الحقيقة ملاحظتي على طلب الاخ طاهر حكمت المجلس في كثير من الحالات يكون في حالة غير اعتقاد ، فيأتي الاستيضاح فلا بد من ان يحال الى جهة ، وحسب المادة ٦٤ تلزم رئيس المجلس ان يحيله الى الجهة المختصة ، بطبيعة الحال ، عندما وضع المجلس هذا النظام يجوز انه لم يتفق في المدة الزمنية ، الاستيضاح يحال من المجلس الى رئيس الوزراء ورئيس الوزراء يحيله الى الوزير المختص ، ويأتي جواب الوزير المختص ، ولا شك قد تقع هذه التأخيرات الغير متصورة والتي لا تدخل في الهدف اذا كان القصد المتابعة والملاحقة وسط هذه المسؤولية .

#### السيد طاهر حكمت

الاضل في الاستيضاحات في مثل هذه المسائل ان تكون شفهية ، وان يرد عليها فوراً ، لانها

عملية حوار بين الحكومة وبين الجهة المقابلة وهي المجلس ، وهذا الاصل حسب المادة ٦٤ الواردة في القانون ، وهي باحالة الاستيضاح خلال اسبوع الى الجهة المختصة يقصد منه ان تعلم الجهة المختصة ان هنالك استيضاحاً سيوجه اليها حول نقطة معينة ، وفي جلسة اخرى حتى تحدد موقفها منه ، اما ان تجيب عليه مباشرة او تطلب التأجيل ، وعليه يجب ان تراعي هذه الديناميكية في هذا الامر .

#### دولة رئيس المجلس

نعم ، بما رأي القانونيين في ذلك . الاستاذ كمال بك ،

#### السيد كمال الدجاني

دولة الرئيس ، انا اؤيد الزميل طاهر حكمت فيها تفضل به ، ولكن الذي اقوله يتوجب ان يوضع الاستيضاح في جدول الاعمال حتى يعلم المجلس ، يجب ان تقرأ المادتين ٦٤ و ٦٧ معاً ، يقدم الاستيضاح الى رئيس المجلس ويحيله ، ولكن في نفس الوقت يدرج على جدول الاعمال للجلسة التالية حتى يكون للجنة المختصة فرصة لتحضير الجواب ، وفي الجلسة هذه تعرض جوابها الا اذا ارادت ان تطلب التأجيل ، فتطلب التأجيل بموافقة المجلس ، فالذي ارجوه ان تدرج جميع الاستيضاحات في جدول الاعمال في الجلسة التالية للتقديم .

#### دولة رئيس المجلس

وقد تستغرق المدة شهر او شهرين ، سلمان بك ،

#### السيد سلمان القضاء

قضية التعميل لا تكون في حساب المدة .

#### دولة رئيس المجلس

شكراً ، سليمان باشا ،

#### السيد سليمان اورتية

دولة الرئيس ، في نقطة على استيضاح ، قبل سنة واربعة شهور في موضوع قانون المالكين والمستأجرين .

#### دولة رئيس المجلس

هذا الموضوع على جدول اعمال الجلسة القادمة ، جاء جواب من الحكومة على نفس الموضوع وسيوضح في جلسة قادمة . دولة الرئيس ،

كثير من الاجوبة التي اراد الاخوان ان يسألوا عن الاستيضاح نفسه موجودة في المجلس من قبل عطلة العيد ، ولكن جدول الاعمال هذا وزع قبل وصول هذه الاستيضاحات ، وهذا بالطبع ليس من شغلنا ، هذا شغل امانة سر المجلس ، يمكن ان تتأخر بعض الاستيضاحات لانه من الصعوبة يمكن ان تجاوب عليها فوراً ، مثلاً القانون الذي ذكر عنه الاستاذ طاهر موجود امام مجلس الوزراء ويبحث فيه برضه موضوع الاستيضاح الثاني موجود ووقع قبل العيد بيومين ، قانون المالكين والمستأجرين هناك عدة مناقشات جرت في المجلس لتشكيل لجنة ليخرج شيء مشترك من خبراء المجلس والحكومة والوزراء المختصين لقانون المالكين والمستأجرين ، ويبحث اكثر من مرة ونحن على استعداد ، فارجو دائماً كما ذكر بعض الزملاء ان يذكر ان هناك اي في جدول



#### دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، جميع الاستيضاحات التي ترد من المجلس الكريم دائماً تكون مركز متابعة واهتمام جديتها بمسألة مطلقة ، ولكن في بعض الاحيان تحديد المدة الواردة في النظام لا تكون مراعاة بالشكل النقيض ، يمكن في بعض الاستيضاحات رد عليها وهي موجودة في ديوان هذا المجلس ، ولم تدرج على جدول الاعمال .

الامثال ان يذكر ان هناك استيضاحات اخرى موجودة وصلت للمجلس وسيدرج على جدول الاعمال في جلسة قادمة . وشكراً .

#### دولة رئيس المجلس

الآن لدينا طلب بمناقشة مقدم من بعض اعضاء المجلس ، اقراً يا خدشان بك ،

#### السيد الامين العام

٦ - طلب بمناقشة استناداً الى النمس

لجنة صنية المجلس

التاسع من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري :

طلب مناقشة عايدة رقم ٥ مؤرخ في ١٠/٢٥/٧٩  
مقدم من بعض أعضاء المجلس أصحاب المعالي  
والسعادة السادة :

الدكتور محمد عضوب الزين ، خالد  
الفياض ، علي البشير ، عبد الله ، أخو أرشيدة ،  
هايل أبو بريز ، بركات الزهير ، جمال أبو بكر ،  
سليمان أرتمية ، حماد المعايطة ، سليمان القضاة ،  
بشان مناقشة السياسة التوطينية وإجراءاتها  
الأخيرة حول رفع أسعار القمح ومشتقاته  
والاعلاف .

طلب مناقشة عايدة .

الرقم ٥

التاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٩

الموافق ١٤/١٢/١٣٩٩

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الإقليم

الموضوع : مناقشة سياسة الحكومة التوطينية  
وإجراءاتها الأخيرة حول رفع أسعار القمح  
ومشتقاته والاعلاف .

#### السادة الأعضاء

- ١ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- ٢ . سعادة السيد خالد الفياض
- ٣ . سعادة السيد علي البشير
- ٤ . سعادة السيد عبد الله أخو أرشيدة
- ٥ . سعادة السيد هايل أبو بريز
- ٦ . سعادة السيد بركات الزهير
- ٧ . سعادة السيد جمال أبو بكر
- ٨ . سعادة السيد سليمان أرتمية
- ٩ . سعادة السيد حماد المعايطة
- ١٠ . سعادة السيد سليمان القضاة





**دولة رئيس المجلس**  
الآن نحن أمام هذا الطلب المعروض على المجلس .  
الاستاذ كمال بك ،

**السيد كمال الدجاني**  
المادتان ٧٥ و ٧٦ تقول ، المادة ٧٥ يحق لعضرة أعضاء على الأقل وكذلك للحكومة الحق في أن تطلب من المجلس طرح موضوع عام للمناقشة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة والمادة ٧٦ تقول : - يقدم طلب المناقشة من الأعضاء كتابة إلى الرئيس الذي يعرضه على المجلس في أول جلسة لتحديد موعد هذه المناقشة ويحدد المجلس ميعاداً لذلك بحيث لا يتجاوز عشرة أيام إلا إذا رأى اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده .

فالآن الموضوع أمام المجلس الكريم ، هل يرغب في طرح الموضوع للمناقشة ، فإذا وافق على طرحه للمناقشة يعين موعد . ولكنني أعتقد أن هذا الموضوع هام وجدير بالبحث ، ولذلك أترشح أن يمين موعد للمناقشة .

**دولة رئيس المجلس**  
سلمان بك ،

**السيد سلمان القضاء**  
يا سيدي أنني على طلب تحديد موعد للمناقشة وذلك نظراً لأهمية الموضوع .

**دولة رئيس المجلس**  
طاهر بك ،

**السيد طاهر حكمت**  
أرجو خلال فترة تحديد المناقشة أن يتفضل السيد وزير التكوين بتوزيع نسخة من بيانته الذي ألغاه حول هذا الموضوع ، نسخة رسمية معتمدة ، وذلك ليفتح أمامنا مناقشتها أيضاً ، لأن ما قرأناه في الصحف يبدو أن فيه أخطاء طباعية جسيمة ، تغير الموضوع كله ، ولذلك أرجو أن توزع علينا نسخة معتمدة ، من السيد وزير التكوين .

**دولة رئيس المجلس**  
أذن الآن في أي وقت يرى المجلس أن تنضم بمناقشة هذا الموضوع ، السيد الأعلى مرة أيام ، لكن لا ينبغي على المجلس أن يتأخر في مناقشته في أي وقت ،

**السيد أمين شقير**

سيدي الرئيس ، هذا الموضوع يمثل قضية حيوية بالنسبة لمعظم شعبنا ، والطلب المتقدم كما يبدو يحظى بتأييد المجلس ، لذلك أنا أعتقد حتى تكون المناقشة مبنية وموضوعية ، فلا بد أولاً من إعطاء مهلة زمنية كافية ضمن المادة القانونية المنصوص عليها في النظام الداخلي ، وثانياً أن يستجاب إلى طلب الزميل الاستاذ طاهر حكمت فيما يتعلق ببيان معالي وزير التكوين ، حتى تكون المناقشة مبنية على وقائع وعلى حقائق وموقف مسؤول . شكراً .

**دولة رئيس المجلس**

الدكتور عيسى القسوس

لأهمية الموضوع أترشح أن يكون هناك تجاوز لليلة وأن تكون أسبوعين . .

**دولة رئيس المجلس**

معالي عبد الله الريماوي

**السيد عبدالله الريماوي**

أريد فقط أن ألفت النظر إلى أن البيان المطلوب من الحكومة هو بيان حول امرين . سياستها التكوينية ، والإجراءات ، ولا يكفي أن يأتي البيان منحصراً في الإجراءات الأخيرة ، لأن الإجراءات الأخيرة إنما تقع في نطاق السياسة . ونفس الطلب يقول مناقشة سياسة الحكومة التكوينية والإجراءات فأرجو أن يكون البيان الذي يوزع على هذا المجلس فيه إبراز للسياسة وأهدافها وخطتها الاستراتيجية ثم الإجراءات ، وشكراً .

**دولة رئيس المجلس**

السيد سلمان القضاء

**السيد سلمان القضاء**

يا سيدي في الواقع ، البيان الذي أعلاه معالي وزير التكوين ضروري تعريته وأطلع عليه في الصحف ، إلا أنني أقول قبل أن يقوم أعضاء المجلس بمناقشة السياسة التكوينية ، لابد من أن تتقدم الحكومة قبل المناقشة في بيان لسياستها التكوينية بحيث يضمن ما قلناه ثم تجري المناقشة . ولذلك أترشح في الجلسة المقبلة أن تتقدم الحكومة ببيان حول سياستها التكوينية والإجراءات الأخيرة ، ومن ثم يقوم الأعضاء بالمناقشة .

**السيد جولد السبول**

يا سيدي سيكون سيادة مدير الطيران المدني العام جاهزاً للرد على أي استيضاح لانه في اتفاقيات ملزمة للحكومة وصدرت بتواضع من مناقشتها ليست بالأمر الوارد ، هذه اتفاقيات دولية ، أي اتفاقيات دولية عرضت على هذا المجلس وأقرها بتواضع ، ولا اعتقد أن اللجنة القانونية .

**السيد كمال الدجاني**

حسب معلوماتي أن هذه الاتفاقيات غير موجودة .

**دولة رئيس المجلس**

عبد الله الريماوي

**السيد عبد الله الريماوي**

أرجو من دولة الرئيس الذي استحدث اللجنة القانونية على تقديم تقريرها بالنسبة لهذا الموضوع أن يستحدث اللجنة المختصة على موضوع أعتقد أنه أكثر أهمية ، وهو تقارير ديوان الحاسبة ، لقد تمتع هذا المجلس بحق مناقشة تقارير ديوان الحاسبة وانتزع هذا الحق انتزاعاً ولذلك أرجو أن يحث الرئيس اللجنة على تقديم تقريرها بهذا الموضوع .

**دولة رئيس المجلس**

هذا الموضوع للجنة المالية ، ومشروع القرار شبه معد وسوف يقدم إلى المجلس ولكن هناك اجتماع نهائي للجنة وعلى ضوئه سوف تقدم التقرير .

الدكتور خليل

**الدكتور خليل السالم**

دولة الرئيس ، لقد اجتمعت اللجنة معيدة اجتماعات ووضعت الاسس التي ستبنى عليها تقريرها لهذا المجلس الكريم ، وأنا سادفوا اللجنة يوم الأحد المقبل لقراءة صيغة أو مشروع التقرير اللجنة حول تقرير ديوان الحاسبة ، ولما كان قد حدد موضوع الجلسة القادمة كما سبق لمسيكون موعداً لمناقشة تقرير اللجنة المالية والإدارية في الاجتماع التالي .

**دولة رئيس المجلس**

السيد علي البشير

**السيد علي البشير**

أؤيد ما ذهب إليه بعض الاخوان بتوزيع بيان السياسة التكوينية مسبقاً حتى يتمكن المجلس من الإحاطة بهذا البيان واقتراح أن تكون الجلسة القادمة هي موضوع البيان .

**دولة رئيس المجلس**

أهم أن الموضوع يحتاج إلى الأسلوب التالي : أن تقدم الحكومة ما لديها حول السياسة التكوينية والإجراءات غداً أو في أي يوم وبكل الوسائل ، وفي الاثنين القادم تجري المناقشة وللحكومة جواب على المناقشة .

**السيد عبد الله الريماوي**

أنا أرى أن توزيع بيان من الحكومة عن سياستها التكوينية وإجراءاتها قبل المناقشة أمر حتمي ، بخلاف تعكس الأمور رأساً على عقب كما حدث مرة في هذا المجلس ، لذلك لا يوجد ما يعني الحكومة في النظام من أن تقدم بياناً ، ليس من الضروري أن تقرأه في المجلس المهم أن يشرح بين أيدينا ، بعد المناقشة بطبيعة الحال الحكومة تلك أن ترد . الأسس الأولى ، بيان بالسياسة والإجراءات .

**دولة رئيس المجلس**

في ضوء ذلك ، ننتظر من دولة الرئيس وحكومته تقديم ما لديهم من سياسة تموينية ومن إجراءات اتخذت ، ومن أسس تقوم عليها هذه السياسة وتجري مناقشتها في المجلس يوم الاثنين القادم . وبالنسبة نستحدث هيئة اللجنة القانونية الأخ كمال الدجاني وأخوانه للنظر في قانون الطيران المدني حتى يقدموه للمجلس .

**السيد كمال الدجاني**

نحن مستعدون ولكن نريد فكرة لتجهيز الأوراق المطلوبة .

**دولة رئيس المجلس**

الاستاذ جولد السبول

